

مبادرة الإصلاح العربي  
و  
مركز الدراسات الإستراتيجية - الأردن

استطلاع

لاتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الإصلاح

كانون الثاني 2009

المقدمة

خلال السنوات القليلة الماضية، أصبح الإصلاح في المجالات كافة من أكثر المفاهيم رواجاً في المنطقة العربية، فهو مصطلح أساسي شائع في أدبيات وخطاب القوى السياسية الحاكمة والمعارضة، وجزء من استراتيجيات قوى المجتمع المدني والأهلي وتحليلها على تباين اختصاصاتها. ورغم أن الإصلاح يحتل حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام والحوار الدائر بين النخب المثقفة على اختلاف تكويناتها الأيديولوجية والمعرفية. إلا أن الإصلاح ليس مفهوماً حديثاً، فقد شهدت المنطقة العربية دعوات إصلاحية متعددة منذ بداية القرن التاسع عشر وإلى الآن<sup>1</sup>. وتباينت خطط ودعوات الإصلاح في المنطقة في محفزاتها وأهدافها ومدى تطبيقها ونجاحها. ومع ذلك فإن جذور الدولة الحديثة في المنطقة العربية وأطرها التشريعية يكمن في تلك الخطط الإصلاحية.

ونظراً لأن الإصلاح، بصفة عامة أو في مجالات محددة، يشكل مفهوماً قديماً/جديداً، ويحتل مكانة مركزية في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، فإن هنالك تبايناً وأحياناً تناقضاً في تعريف هذا المفهوم، وخلافاً وجدلاً حول القطاعات التي يجب أن تكون لها أولوية الإصلاح دون غيرها، وتبايناً حول آليات واستراتيجيات وضع الإصلاح موضع التطبيق العملي. ولكون مؤشرات المجتمعات العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية -غير مثيرة للإعجاب عند مقارنته بمجتمعات أخرى- هي الدافع الأساسي للإصلاح باعتباره عملية متواصلة يجب أن تنعكس بتغيير إيجابي في هذه المؤشرات، ولكون المواطن العربي هو الهدف الأساسي من أي مشروع أو خطة إصلاحية، ويجب أن ينعكس أي مشروع إصلاح على المواطن، فقد أخذت، مبادرة الإصلاح العربي، على عاتقها إجراء استطلاع للرأي العام حول الإصلاح في بعض المجتمعات العربية. ولغايات الوقوف على اتجاهات الرأي العام نحو الإصلاح، تم اختيار ست دول لتمثل مختلف أقاليم المنطقة العربية. ويهدف الاستطلاع الذي يعرض هذا التقرير نتائجه في الدول التي نفذ فيها، إلى الوقوف على الإطار المعرفي لمفهوم الإصلاح من وجهة نظر الشارع وإلى اتجاهات الرأي العام في الدول نحو الإصلاح بصفة عامة، وحول الإصلاح في بعض المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. حيث اتبع هذا الاستطلاع قياس اتجاهات الرأي العام نحو القضايا الهامة في المجال السياسي، والاقتصادي، والخدماتي، وبعض المجالات الاجتماعية والثقافية. لقد تم تطوير مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها قياس تقييم الرأي العام نحو إصلاحات في مجالات مختلفة، واتجاهات الرأي العام حول الموضوعات والقضايا التي تقع في إطار الحوار حول الإصلاح.

ومن شأن الوقوف على تقييم اتجاهات الرأي العام نحو الموضوعات التفصيلية المتعلقة بالإصلاح تقديم صورة أقرب لواقع الحال في هذه المجالات، كما يسלט الضوء على المجالات التي تحتاج إلى جهد من أجل تحسينها ووضع خطط إصلاحية لها.

<sup>1</sup> على مدار القرنين الماضيين، شهدت المنطقة العربية العديد من الخطط الإصلاحية والدعوة إلى الإصلاح. ومما لا شك فيه أن هذه الدعوات الإصلاحية والخطط الإصلاحية على مستويات متباينة كانت في إطار الاكتشاف المتبادل الحديث ما بين المنطقة العربية (في إطارها العثماني) وأوروبا وبالذات الغربية. الحقيقة التي تجسدت أن أوروبا تعبر عن تقدم في المجالات كافة مقارنة في المنطقة العربية، عبر القرن التاسع عشر كانت هذه الحقيقة تترسخ وتتجلى على أكثر من صعيد وبأكثر من شكل. إن محاولات الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر لإعادة هيكلة الدولة، تجربة محمد علي، الدعوات الإصلاحية من مثقفين، الصحوة القومية، أو الصحوة الإسلامية، جميعها تأتي في هذا الإطار.

وحتى يتسنى الوقوف على توجهات الرأي العام نحو مدى أهمية الحريات و مستوى ضمانها، يأتي هذا الاستطلاع ليكون مؤشراً على حالة الديمقراطية وعلى الخطط الإصلاحية التي يجب أن تتضمن هذا المجال. وبذلك تقدم هذه الدراسة معلومات إمبريقية عن رؤية المجتمع للإصلاح لترشد الحوار والجدل الدائر حول هذا الموضوع، وتساهم في تشكيل وجهات نظر وخطط أقرب لنبض الشارع. فتم اختيار مصر والمغرب لتمثلاً شمال أفريقيا، والأردن ولبنان ليمثلاً المشرق العربي، والكويت والسعودية بوصفهما نموذجين عن الجزيرة العربية. واقتصر تنفيذ الاستطلاع على كل من مصر، والمغرب، ولبنان، والأردن، أمام صعوبات خارجة عن إرادة فريق البحث لتنفيذه في كل من السعودية والكويت.

## 1- حول المنهجية والعينة.

يكتسب موضوع العينات أهمية خاصة نظراً لكونه المقياس الأول الذي يحدد دقة نتائج أي مسح أو دراسة، فعند تقييم أي دراسة إمبريقية يبدأ بتقييم العينة، فإذا كانت العينة غير صحيحة فكل ما يبني عليها من نتائج يرفض، وإذا كانت العينة صحيحة يجري تقييم الدراسة من الجوانب الأخرى. بناء على أهداف المسح بشكل عام ومستويات تحليل النتائج التي تركز على أن يكون تحليلها على مستوى البلد دون أن تكون هناك ضرورة لتحليلها إلى مستويات أقل (محافظات أو بلدات أو مدن داخل كل دولة)، ولكي يكون تصميم العينة فعالاً وقابلاً للمقارنة بين مختلف الأقطار ونظراً لعدم توافر بيانات سابقة لها علاقة بموضوع الدراسة، فإن أسلوب المعاينة الموزونة ذاتياً هو الأسلوب الذي اعتمد لتنفيذ هذه الدراسة.

### • تصميم العينة

أما تصميم العينة الذي اعتمد لهذا المسح، فهو أسلوب المعاينة الطبقيّة العنقودية من مرحلتين بالاعتماد على إطار السكان المتوافر لدى الأجهزة الإحصائية في الدول المعنية. وقد قسم الإطار في كل دولة إلى طبقات حسب الريف، والحضر، والمناطق الإدارية في الدولة. أما توزيع العينة بين الطبقات، فاستخدم التوزيع المتناسب الذي يأخذ بالاعتبار وزن كل طبقة. ولضمان انتشار وحدات المعاينة الأولية (العناقيد) على مختلف المناطق تم ترتيب وحدات المعاينة الأولية (العناقيد) داخل كل طبقة حسب المواقع الجغرافية، وإجراء سحب العينة بأسلوب المعاينة المتناسب مع الحجم والمسحوبة بانتظام.

### • أسلوب سحب العينة

كما تمت الإشارة سابقاً بعد توزيع العينة على مختلف الطبقات في المجتمع باستخدام أسلوب التوزيع المتناسب الذي يأخذ بالاعتبار حجم كل طبقة حسب المعادلة التالية:

عدد وحدات المعاينة المسحوبة من الطبقة 1 = عدد وحدات المعاينة المراد سحبها من القطر بمجمله وبالباغة 120 عنقوداً مضروباً بعدد الأسر الموجودة في طبقة رقم 1 مقسوماً على إجمالي عدد الأسر في القطر ككل ( يؤخذ عدد الأسر من أحدث معلومات متوافرة).

بعد تحديد حجم العينة لكل طبقة، تم ترتيب وحدات المعاينة الأولية داخل كل طبقة حسب الموقع الجغرافي، وبعد ذلك جرى سحب العينة بأسلوب المعاينة المتناسبة مع الحجم والمسحوبة بانتظام.

بعد سحب عينة العناقيد من كل طبقة، جرت عملية تحديث لجميع وحدات المعاينة المسحوبة بحيث يشمل هذا التحديث جمع البيانات الأساسية التي يمكن استخدامها عند سحب عينة الأسر المستهدفة مباشرة ( في حال وجود عناقيد محدثة قبل مدة لا تزيد على السنة يمكن الاستغناء عن مرحلة التحديث في تلك الدولة ). بعد ذلك يجري سحب عينة أسر من كل عنقود سحب في العينة باستخدام أسلوب المعاينة المنتظمة، وذلك لضمان انتشار العينة على مختلف أجزاء العنقود، وذلك لزيادة فاعلية العينة، بحيث يكون عدد الأسر المسحوبة من كل عنقود داخل الطبقة الواحدة ثابتاً وهو 10 أسر، ويضاف إليها عينة منتظمة تسحب بشكل مستقل من كل عنقود تتكون من ثلاث أسر، وذلك للتعويض عن بعض حالات عدم الاستجابة، وبذلك تكون العينة موزونة ذاتياً على مستوى الطبقة، ويجري سحب فرد عشوائي مؤهل (عمره 18 سنة فأكثر) من كل أسرة بحيث يكون نصف العينة في كل عنقود من الذكور والنصف الآخر من الإناث، وذلك باستخدام جدول عشوائي مرفق بالاستمارة، بهدف منع التحيز الذي قد يحدث من الباحث في عملية سحب الفرد العشوائي، كما يقترح متابعة العمل الميداني يوماً بيوم لمعرفة الفئات العمرية التي جرى تغطيتها للاطمئنان على أن العينة قد شملت جميع الفئات العمرية.

الجدول ( 1 ) توزيع العينة حسب فئات العمر المختلفة

الفئة	الأردن	مصر	لبنان	المغرب
24 – 18	18	20	19	14
34 – 25	31	24	26	36
44 – 35	25	24	27	22
+ 45	26	32	28	28
المجموع	100	100	100	100

الجدول (2) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي (%)

أقل من ثانوي	الأردن	مصر	لبنان	المغرب
	34	56	40	51

8	27	23	36	ثانوي
41	33	21	30	أعلى من ثانوي
100	100	100	100	المجموع

### • حساب الأوزان

لكي تكون تقديرات العينة من مسح معين ممثلة للمجتمع، فإنه من الضروري ضرب البيانات بوزن المعاينة أو معامل التمديد (الرفع)، وبالوزن الأساسي لكل عينة أسرة حيث يساوي معكوس احتمالية السحب أو الاختيار ( تحسب بضرب الاحتمالات لكل مرحلة معاينة، مع الانتباه إلى أن هذه العينة غير موزونة ذاتياً على المستوى الكلي، بل هي موزونة ذاتياً على مستوى الطبقة.

### • تنفيذ الاستطلاع

تم تنفيذ الاستطلاع على مدار العام 2007 في الدول الأربع، إذ كان لبنان الدولة الأولى من بين الدول التي تم تنفيذ الاستطلاع تلاه الأردن، فالمغرب وكانت مصر آخر الدول التي نفذ بها الاستطلاع. وعلى الرغم من محاولات تنفيذ الاستطلاع في وقت واحد في كافة الدول، إلا أن الحصول على ترخيص من قبل الجهات الرسمية حال دون هذا التوجه. وتم تنفيذ الاستطلاع عبر مرحلتين: المرحلة الأولى إنجاز استطلاع اختباري على عينة صغيرة (50-80 مستجيباً) تلا ذلك تنفيذ الاستطلاع. وتراوحت نسبة الاستجابة في هذا الاستطلاع بين 95% من أفراد العينة المسحوبة في المغرب و100% من أفراد العينة الوطنية في لبنان (كما يبين الجدول 3).

الجدول (3) توزيع أفراد العينات الأربع حسب مشاركتهم في الاستطلاع

المجموع	رفض		تم		البلد
	%	العدد	%	العدد	
1200	4	49	96	1151	الأردن
2200	1	17	99	1183	مصر
1200	00	00	100	1200	لبنان
1200	5	65	95	1135	المغرب

2- مفهوم الإصلاح، أولوياته، والعامل الخارجي.

كان مفهوم الإصلاح، وما زال، في المنطقة العربية مصطلحاً يستخدم من قبل هيئات ونخب متعددة ليقدم تعريفات متباينة ومتناقضة في بعض الأحيان. وبالرغم من أن المواطن في المنطقة العربية هو الهدف الرئيسي للإصلاح، والعنصر الأساسي في تنفيذ أي عملية إصلاحية، فإن مفاهيم الإصلاح على الصعيد النظري وأولوياته على الصعيد التطبيقي، وأساليب تنفيذه من وجهة نظر المواطنين في المنطقة العربية، ما زالت غامضة وليست موضع دراسة. إذ إن أغلب الحوار حول ماهية الإصلاح وأولوياته في المنطقة قائم على فهم النخب العربية الفاعلة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، والإشكاليات التي تعاني منها مجتمعاتها. وبالتالي تطوير رؤى لماهية الإصلاح والمجالات التي يجب أن يهدف الجهد الإصلاحي إلى تناولها.

لذا كان من المهم أن يتم إعادة قراءة توجهات الشارع العربي نحو عملية الإصلاح بصفة عامة. فمن ناحية من الضروري إخراج الحوار عن الإصلاح وأولوياته وآلياته من دائرة النخب السياسية سواء أكانت في مواقع السلطة أم في مواقع المعارضة والدوائر المغلقة للتيارات والمدارس الأيديولوجية المختلفة، وذلك من أجل التعرف إلى فهم الشارع ورؤيته للإصلاح بصفة عامة. إن التعرف على مفهوم الشارع وإدراكه للإصلاح بالضرورة سوف يمكن النخب السياسية، على اختلاف مواقعها وتياراتها، من فهم أعمق لأولويات الإصلاح ومن تبني برامج إصلاحية تأخذ بالاعتبار ميول المواطنين من ناحية، وتعمل على إشراكهم في صياغتها وتنفيذها والدفاع عنها.

إن هذا الجزء من الدراسة يهدف إلى التعرف إلى مفهوم الإصلاح من قبل الرأي العام في المنطقة العربية. ويهدف أيضاً إلى التعرف إلى أولويات الشارع. كما يقيس استطلاع الرأي معيقات الإصلاح ومدى جدية الدولة في العملية الإصلاحية، كما يتضمن هذا الجزء من الدراسة ودور العامل الخارجي، وتقييم الرأي العام وقبوله للمطالبات الخارجية بالإصلاح. إضافة إلى التعرف على اتجاهات الرأي العام نحو العامل الخارجي في الإصلاح.

## • مفهوم الإصلاح

إن مفهوم الإصلاح ليس مفهوماً غريباً أو ملتبساً في الشارع العربي، بل على النقيض من ذلك، فأغلبية المستجيبين في الدول الأربع كانوا قادرين على تقديم تعريف لما يعنى الإصلاح لهم؛ أي أن أغلبية المواطنين في الدول المستجيبة لديها مفهوم حول ما يعنى الإصلاح. وهذا ما يؤكد أن الرأي العام في هذه الدول قادر على إدراك الحوار حول الإصلاح، وتطوير مفهومه. كما أن قدرة الرأي العام في هذه الدول على تعريف الإصلاح يشير إلى أن هنالك انطباعاً عاماً بين المستجيبين لهذا الاستطلاع بأن هنالك ضرورة للإصلاح في المنطقة العربية. وتبين النتائج أن الرأي العام اللبناني كان الأكثر قدرة في تقديم تعريف لمفهوم الإصلاح، إذ قدم 93% من المستجيبين مفهوماً ذا دلالة للإصلاح. فيما قدم 89% من المستجيبين في مصر تعريفاً له، وكانت نسبة المستجيبين الأردنيين الذين استطاعوا تقديم تعريف ذي دلالة للإصلاح ذا دلالة (86%) وكانت نسبة المستجيبين المغاربة الذين استطاعوا تقديم تعريف للإصلاح 63% من المستجيبين كافة.

الجدول (4) توزيع المستجيبين حسب تقديمهم لتعريف الإصلاح في المنطقة العربية

مصر	المغرب	لبنان	الأردن	
-----	--------	-------	--------	--

11.0	37	7	14	غير قادر على تقديم تعريف للإصلاح ذي دلالة
89	63	93	86	قادر على تقديم تعريف للإصلاح ذي دلالة
100	100	100	100	المجموع

إن تحليل إفادات المستجيبين الذين كانوا غير قادرين على تقديم تعريف للإصلاح، تظهر أنهم أولئك الذين أفادوا بأنهم لا يعرفون ما هو المقصود بالإصلاح أو غير القادرين على تقديم تعريف له مثل تقديم تعريفات أقرب إلى الحكم والأقوال المأثورة إضافة إلى تعريفات ذات مدلول غامض أو مطاطي بحيث يعني الإصلاح كل شيء ولا يعني شيئاً في الوقت نفسه. وقد تم إضافة الذين رفضوا إعطاء إجابة إلى أولئك الذين لم يقدموا تعريفاً ذا دلالة للإصلاح.

أما فيما يتعلق بمفهوم الإصلاح، كما عرف من قبل المستجيبين، فإن تحليل إفادتهم وتعريفاتهم، أوضحت بأن تعريف الإصلاح يرتبط، بشكل عضوي، بعدة عوامل تؤثر في صياغة تعريف الرأي العام للإصلاح:

الأول: الإشكاليات والقضايا التي تطغى على الحياة العامة في كل دولة حيث تصبح مكوناً أساسياً لرؤية المواطنين بأن معالجة هذه القضايا هي البوابة الرئيسية لأي إصلاح منشود في دولهم. ويندرج في قائمة القضايا العامة الفساد المالي، الحريات العامة، الوضع الاقتصادي.

الثاني: الإشكاليات والقضايا التي تعاني منها فئات محددة من المجتمع في حياتها اليومية وتصبح عوامل محددة لتشكل آفاق حياتهم المستقبلية على المدى القصير أو المتوسط أو المدى البعيد. فعلى سبيل المثال تشكل قضايا البطالة والفقر ومستوى الدخل والمعيشة قضايا أساسية عامة، لكنها تصبح خاصة وذات أهمية طاعية ضمن فئات ذوي الدخل المحدود في المجتمعات المستطلعة، أو دور الشباب في الحياة العامة، إذ يعرف الشباب الإصلاح على أنه إدماجهم ضمن الفئات العمرية الشابة من المستجيبين، أو المساواة أمام القانون ضمن فئات اجتماعية تشعر بالتمييز ضدها في إطار مجتمعاتها. هذه الفئات قد تكون دينية، أو إثنية أو جهوية.

الثالث: التطورات السياسية الهامة التي تحدث في إطار بعض الدول لتصبح ذات أولوية للمواطنين. ولعل لبنان هي النموذج الأمثل من بين الدول المستطلعة، إذ إن الانقسام السياسي ما بين تيارين سياسيين في حالة من الاستقطاب في فترة ما قبل وخلال تنفيذ الاستطلاع وجد صداه في تحديد مفهوم الإصلاح. فالإصلاح لبعض المستجيبين هو إصلاح سياسي هيكلي يهدف إلى الخروج من حالة الاستقطاب وتلافي إمكانية حدوث مثل هذه الحالة.

الرابع: إن هنالك اتجاهاً في الرأي العام بأن هنالك حاجة إلى إصلاح عام ليشمل القطاعات والمجالات كافة إذ أن التعريفات التي أوردها المستجيبون ربطت بين قضايا إصلاحية ذات علاقة وثيقة بالنظام السياسي وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون من ناحية وقضايا ذات علاقة برفع سوية الخدمات وتطوير أداء أجهزة الدولة البيروقراطية والتنمية الاقتصادية.

الخامس: إن تعريف الإصلاح يعكس الحوار الدائر حوله في المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن اتجاهات الرأي العام، تظهر أن هنالك تأثراً بالحوار (وهو حوار ما زال في إطار النخبوية) حول الإصلاح، وبخاصة تلك الموضوعات المدرجة على أجندة القوى السياسية والمدنية المختلفة في المجتمع التي أدرجتها أيضاً السلطات السياسية على أجندتها السياسية أو الإصلاحية، مثل تمكين المرأة، وإعادة النظر في واقع التشريعات التي تتعامل معها، وعلى

الرغم من أن ضرورة الإصلاح في هذه الموضوعات يقع في إطار إجماع قوى متباينة، إلا أن انعكاس الحوار في الرأي العام ما زال محدوداً وغير ذي تأثير كبير.

السادس: إن اتجاهات الرأي العام في الدول المستطلعة تعكس تأثير الرأي العام في تعريفه للإصلاح بتركيزه على مجالات اجتماعية وثقافية بعضها ذو علاقة بتحديات تواجهها مجتمعاته مثل: محو الأمية، مستويات التأهيل التعليمي. وبعضها ذو علاقة بالسلم الاجتماعي، مثل مواجهة الجريمة. كما يعكس البعض حساسية الرأي العام نحو تغيرات اجتماعية وثقافية ما زالت في سيرورتها وما زال المجتمع في سيرورة هضمها وفهمها وغير قادر على تحديد موقف محدد ونجح نحوها. لذا، فإن هنالك انطباعاً بأن إصلاحاً اجتماعياً وثقافياً يجب أن يتناولها، وتتركز هذه على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية "الجديدة" مثل: الملبس، والأفكار "الجديدة" والممارسات الخاصة والعامة لفئات اجتماعية محددة، وأحياناً تكون هذه الفئات أو الثقافات محدودة العدد والتأثير.

بناء على التعريفات التي قدمها المستجيبون، فإنه يمكن الحديث عن الإصلاح بخمسة جوانب هي: الإصلاح في المجالات كافة، والإصلاح الاقتصادي، ومحاربة الفساد المالي والإداري؛ الإصلاح السياسي؛ والإصلاح الاجتماعي والثقافي.

أما بالنسبة للإصلاح في المجالات كافة، بمعنى الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني والثقافي، فقد أفاد 4% من الرأي العام اللبناني بأن الإصلاح هو الإصلاح في جميع الجوانب مقابل 13% من المستجيبين في مصر و24% من المستجيبين في الأردن.

الإصلاح الاقتصادي: وهو الإصلاح الذي يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليكون أكثر فعالية وإنتاجاً، ويؤدي بالنتيجة إلى معالجة المعضلات الاقتصادية على الصعيد الوطني، وعلى رأسها تخفيض معدلات البطالة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستويات الدخل ومعالجة الفقر. ويندرج في هذا الإطار، الإصلاح بمعناه رفع سوية البنى التحتية، وتحسين إجراءات النشاط الاقتصادي لتكون أكثر فعالية وتشجيعاً للمبادرات الفردية من ناحية وأقل تعقيداً، وبخاصة في إجراءاتها البيروقراطية. والإصلاح الاقتصادي هو العنوان الرئيسي للإصلاح في مصر، إذ يعتقد حوالي نصف الرأي العام المصري أن الإصلاح معناه تحقيق إصلاح اقتصادي. والإصلاح الاقتصادي هو الإصلاح لنسبة ملحوظة من المجتمعات في كل من الأردن ولبنان والمغرب، إذ أفاد بذلك ما بين (15-25%) من المستجيبين في الدول الثلاث.

محاربة الفساد المالي والإداري: هو عنوان آخر وهام في الشارع العربي لتعريف الإصلاح، إذ إن هنالك توافقاً في جزء ملحوظ من الرأي العام في الدول المستطلعة على أن هذه المجتمعات تواجه فساداً مالياً وإدارياً. ويندرج تحت عنوان الفساد المالي والإداري مجموعة واسعة من الممارسات مثل: الرشوة، واستغلال الموقع الإداري؛ والواسطة؛ والمحسوبية؛ والمحابة على أساس القرابة أو المعرفة؛ والاختلاس؛ وتحقيق منافع شخصية من الموقع العام. من الجدير بالذكر بأن المستجيبين لم يحصروا الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة والقطاع العام فقط، بل إنهم أشاروا هذه الظاهرة في إطار القطاع الخاص أيضاً. إلا أنه من المهم التأكيد على أن القطاع العام وأجهزة الدولة ما زالت تحتل الجزء الأكبر من تركيز الرأي العام مقارنة بذلك في القطاع الخاص. لقد عرف الإصلاح بأنه محاربة الفساد

المالي والإداري 39% من قبل الرأي العام اللبناني و18% من الرأي العام المغربي و16% في الأردن، فيما كانت نسبة المستجيبين في مصر (4%) الذين عرفوا الإصلاح على أنه محاربة الفساد المالي والإداري.

القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي حازت على جزء من اهتمام الرأي العام في الدول الأربع على أساس أنها جوهر الإصلاح وماهيته بالنسبة لهم، فحوالي ثلث المستجيبين اللبنانيين أفادوا بأن الإصلاح بالنسبة لهم هو الإصلاح السياسي، و15% من الشارع المغربي عرف الإصلاح على أساس أنه الإصلاح السياسي، في حين كان الرأي العام في كل من مصر والأردن أقل اهتماماً بالإصلاح السياسي كماهية للإصلاح بصفة عامة مقارنة بالرأي العام المغربي واللبناني، إذ أن 4% من الرأي العام المصري و 11% من الرأي العام الأردني عرف الإصلاح بدلالة الإصلاح السياسي. لعل تطور الظروف في لبنان منذ عام 2005 وانسحاب القوات السورية، ثم حالة الاستقطاب السياسي مروراً بحرب تموز جعلت الشارع اللبناني يعرف الإصلاح بمدلولات الإصلاح السياسي. وينعكس هذا بتحليل الإجابات التي وردت حول الإصلاح السياسي، فمنها كان تعديل وإصلاح القانون الانتخابي، وضرورة إعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة المباشرة بالحكم. كما جاءت تعريفات مرتبطة، بشكل مباشر، بحالة الاستقطاب السياسي، إذ طالبت بعضها بالعمل على توافق الأحزاب والتيارات المتضادة. إن عملية الإصلاح السياسي التي بدأت في المغرب، وأخذت بعداً مختلفاً عن كثير من الدول العربية، وبخاصة من خلال عملية المفاتحة في إطار عمل هيئة العدل والإنصاف إضافة للحوار حول إصلاحات دستورية، أدت إلى زيادة تعريف الرأي العام للإصلاح بدلالات إصلاح سياسي. وعلى الرغم من تدني نسبة المستجيبين في مصر والأردن في مجال الربط بين الإصلاح والإصلاح السياسي، يبقى من الضروري التأكيد أن ما يندرج في إطار الإصلاح السياسي، كما تدلل عليه الإجابات المجموعة من العينات الأربع، يرتبط بإصلاح المؤسسات السياسية، وتطبيق مبدأ الديمقراطية من حريات المشاركة السياسية والرأي والتعبير والصحافة.

الجدول (5) تعريف الإصلاح من وجهة نظر المستجيبين %

لبنان	مصر	الأردن	المغرب	
39	4	16	18	محاربة الفساد المالي والإداري
18	47	23	15	الإصلاح الاقتصادي
1	19	8	15	الإصلاح الاجتماعي والثقافي
31	4	11	15	الإصلاح السياسي
4	13	24		الإصلاح في المجالات كافة
-	-	2	-	المحافظة على الأمن
7	11	16	37	غير قادر على تقديم تعريف ذي دلالة للإصلاح
100	100	100	100	المجموع

• أولويات الإصلاح

إذا ما كانت اتجاهات الرأي العام تظهر بوضوح قدرة الرأي العام على تعريف الإصلاح بدلالة، وأن هذه التعريفات تعكس مزيجاً متعددًا لماهية الإصلاح، أو القضايا التي يواجهونها إضافة إلى أثر الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها المجتمعات في فترة الاستطلاع. فإن اتجاهات الرأي العام نحو أهم ثلاثة مجالات بحاجة إلى الإصلاح في تلك الدول تعمق من فهم اتجاهات الرأي العام نحو الإصلاح بصفة عامة.

من الواضح أن أهم مجالات الإصلاح، حسب تعريف المستجيبين، قريبة من تعريفهم للإصلاح بصفة عامة وماهية هذا الإصلاح. ويمكن القول أنها مرتبطة، بشكل عضوي، بالإشكاليات والقضايا التي تواجه بلدانهم. لذا فإن المجال الأكثر أهمية والذي يحتاج للإصلاح هو المجال الاقتصادي، إذ يظهر الرأي العام في الدول الأربع بأن هنالك نسبة تصل إلى ربع الإجابات التي أوردتها المستجيبون تضع إصلاح الاقتصاد على رأس أولويات مجالات الإصلاح. إضافة إلى هذه القاعدة الاجتماعية الملحوظة، فإن المستجيبين أوردوا البطالة بوصفها إحدى مجالات الإصلاح الهامة إضافة إلى الخدمات العامة. وإذا ما اعتبرنا أن الخدمات العامة والبطالة مرتبطتان، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالاقتصاد، فإن الإصلاح الاقتصادي يصبح من أكثر المجالات إلحاحاً على أجندة الإصلاح من وجهة نظر الرأي العام في البلدان الأربعة. محاربة الفساد والإصلاح الإداري والمالي هو من المجالات التي يتوافق عليها المستجيبون في الدول الأربع، فقد ظهر هذا الموضوع باعتباره أحد العناصر المعروفة للإصلاح، وكان واحداً من المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى إصلاح من قبل المستجيبين. الإصلاح السياسي، بمعناه إصلاحاً تشريعياً ودستورياً، الذي يساهم في تعميق الديمقراطية، وتعزيز المشاركة السياسية، كان أيضاً أحد المجالات الأكثر تكراراً من المستجيبين. ومن المجالات الجديدة بالملاحظة التي حصلت على اهتمام المستجيبين، كأحد المجالات الأكثر أهمية وتحتاج إلى إصلاح، كان التعليم.

أدت الظروف الخاصة لكل مجتمع دوراً في تحديد مجالات خاصة من مستجيب كل بلد بعينه دون البلدان الأخرى، فعلى سبيل المثال، كان تحسين أحوال الريف من أكثر المجالات حاجة للإصلاح من وجهة نظر الشارع المصري، فيما أضاف الرأي العام المصري مشكلة الزيادة السكانية بوصفها إحدى المجالات الملحة للإصلاح. وبالمقابل فإن الطائفية والأمن هما من أولويات الإصلاح في لبنان، وهذا مرتبط أساساً بالظروف السياسية الداخلية في لبنان من ناحية، وبضعف مركزية الدولة وحضورها في لبنان من ناحية أخرى.

#### الجدول (6) تصنيف المستجيبين

لأهم ثلاثة مجالات لها أولوية الإصلاح في بلدانهم (%)

مصر	الأردن	لبنان	
13.0	24	20	الاقتصاد
15	12	22	الإصلاح السياسي
8	11	15	مكافحة الفساد والإصلاح الإداري
6.0	10	5	التعليم
-	0.5	4	الأمن
14	19	4	البطالة والوضع المعيشي
2	1	4	القضاء
0	0.0	2	الطائفية
5	9	8	الخدمات العامة
5	7	3	المجال الاجتماعي والأخلاقي
3	-	-	زيادة السكان
15	-	-	تحسين أحوال الريف
3	1	-	أخرى
16	4	7	لا جواب

إضافة إلى تعريف ماهية الإصلاح ومجالات الإصلاح من وجهة نظر المستجيبين، طورت هذه الدراسة قائمة من المشاكل التي تواجه المجتمعات العربية، لمعرفة أي من هذه المشاكل لها أولوية المعالجة من قبل الرأي العام. لقد ضمت القائمة المعدة مسبقاً مشاكل داخلية ومشاكل إقليمية. أما المشاكل الداخلية، فتوزعت على الفقر؛ والبطالة؛ والفساد المالي والإداري؛ وتعزيز الإصلاح السياسي. وقد أضيف إلى تلك المشكلات الداخلية مشكلتان إقليميتان أدرجتا هما: القضية الفلسطينية؛ والقضية العراقية. يتباين الرأي العام من دولة إلى أخرى في ترتيبه للمشكلات في أولوية المعالجة، إلا أن الرأي العام في الدول الأربع يتفق على أن الفقر هو المشكلة الأولى التي لها أولوية المعالجة، فنصف المستجيبين في المغرب والأردن ومصر وأكثر من ربع المستجيبين في لبنان صنفوا الفقر على أنه المشكلة التي لها أولوية المعالجة. البطالة كانت المشكلة الثانية من حيث أولوية المعالجة، كما أفاد بذلك حوالي ربع المستجيبين في المغرب ولبنان والأردن، و43% من المستجيبين في مصر.

بخلاف هذا التوافق على أهم مشكلتين لهما الأولوية، فإن الرأي العام في كل دولة يتباين عن الرأي العام في الدول الأخرى في ترتيب المشكلات الأخرى من حيث أولويتها في المعالجة. فالرأي العام اللبناني ركز على الفساد المالي والإداري كثالث أهم مشكلة (24% من المستجيبين) وبنسبة متقاربة جاء تعزيز الإصلاح بالمرتبة الرابعة. أما المستجيبون الذين أوردوا بأن القضية الفلسطينية والعراق هما مشكلتان لهما أولوية، فكانت نسبهم محدودة وغير ذي أهمية. خلافاً للأردن حيث كانت القضية الفلسطينية وبنسبة من المستجيبين هي المشكلة الثالثة من حيث الأولوية في

المعالجة تلاها الفساد المالي والإداري بنسبة 9% من المستجيبين، في حين اتفق 3% من المستجيبين على أن تعزيز الإصلاح السياسي هو مشكلة لها الأولوية الأولى في المعالجة. القضية الفلسطينية والعراق تحظى باهتمام بنسبة محدودة من المستجيبين المصريين والمغاربة، فالقضية الثالثة التي تحظى باهتمام الرأي العام في تلك الدولتين هي الفساد المالي والإداري تلاها تعزيز الإصلاح السياسي. التوافق والتباين في تحديد أهمية المشكلات وأولويات المعالجة يعكس أن المعضلات الاقتصادية التي يواجهها المواطنون تلعب دوراً أساسياً وجوهرياً في دفع المشكلات الاقتصادية لتكون صاحبة الأولوية من ناحية المعالجة، فيما تلعب عوامل سياسية خاصة بكل دولة في أن يركز الرأي العام نحو قضية بعينها مثل تركيز الرأي العام اللبناني نحو قضية تعزيز الإصلاح السياسي في ظل ظروف الاستقطاب السياسي بلبنان، وينطبق هذا على الرأي العام الأردني في تركيزه على القضية الفلسطينية نتيجة للتركيب الديمقراطية لسكانه من ناحية والتصاقه لتطورات القضية الفلسطينية من ناحية أخرى.

الجدول (7) اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من المشاكل التي يجب أن يكون لها أولوية المعالجة من قبل حكومات بلدانهم

المغرب	لبنان	الأردن	مصر	
49	27	51	44	الفقر
28	25	23	43	البطالة
10	24	9	6	الفساد المالي والإداري
3	22	3	1	تعزيز الإصلاح السياسي
0.4	1	14	4	القضية الفلسطينية
-	0.1	0.3	0.5	العراق
9	0.3	0.4	0.2	لا أعرف+ رفض الإجابة
100	100	100	100	المجموع

#### • العامل الخارجي في الإصلاح، والانفتاح على العالم.

العامل الخارجي هو عامل مؤثر في أغلب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها دولة بعينها أو مجموعة دولة مجتمعة. إن سيرورة ربط العالم وأقاليمه المختلفة بشروط والعلاقات الاقتصادية الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر ساهمت إلى حد كبير في أن تصبح الدول والأقاليم كافة أكثر تأثراً بدور العامل الخارجي. كما ساعدت التطورات التقنية التي شهدها العالم خلال المائة وخمسين عام الماضية وانعكاساتها على كافة المجالات مثل النقل والإتصالات ووسائل الإعلام إلى تعظيم دور العامل الخارجي كعامل مؤثر في صياغة حتى التوجهات الداخلية في الدول كافة. مثل هذا الدور للعامل الخارجي أصبح أكثر عمقاً وتأثيراً مع نهاية الحرب الباردة بانتهاء الإتحاد السوفيتي وأنظمة دوله الحليفة. فتأثير العامل الخارجي يمتد ليضم مجموعة كبيرة من الظواهر والعناصر والمجالات بدءاً من فرض آليات الاقتصاد العالمي القائمة على علاقات الرأسمالية والتجارة الدولية، التحولات الثقافية

والاجتماعية وانتهاءً في التطورات السياسية الداخلية في كل دولة. وتلعب عوامل عديدة في أثر العامل الخارجي في العالم بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة على رأسها طبيعة النظام الدولي وإطار القوة والنفوذ التي تمتلكها دول دون أخرى خاصة في إطار دبلوماسيتها أو قوتها العسكرية أو الاقتصادية. فقد تعمق أثر العامل الخارجي خلال العشرين سنة الماضية مع أحادية قطبية النظام الدولي، والتحويلات في العلاقات الاقتصادية الدولية التي أدت إلى مزيد من الترابط بين أقاليم العالم ومزيد من آليات تحرير التجارة الدولية، إضافة للدور المتزايد للمؤسسات المالية العالمية. كما زاد من تأثير العامل الخارجي سعي دول الأقاليم المختلفة وبالذات الدول العربية الوصول إلى اطر تعاون إقليمي خاصة على أثر زيادة تأثير ودور الإتحاد الأوروبي كإطار تعاوني تلتزم الدول الأعضاء به بكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن المساعدات المالية والتقنية والعسكرية التي تستلمها الدول محدودة الموارد ومن ضمنها دول عربية أيضاً تلعب دوراً في زيادة تأثير العامل الخارجي.

السنوات القليلة الماضية ومنذ 11/ سبتمبر (أيلول)، زادت من تأثير تدخل الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة من خلال انخراطها في خيارات عسكرية في إطار ما يسمى "بالحرب على الإرهاب". والإصلاح ليس استثناءً هنا، فقد يؤدي العامل الخارجي دوراً ايجابياً على سيرورة الإصلاح في مجتمع ما، وقد يكون هذا العامل الخارجي ذا دور مثبط، بل موقفاً لسيرورة الإصلاح بصفة عامة. والعامل الخارجي أصبح عاملاً مهماً في عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي، فأوروبا الغربية ساهمت بشكل أساسي في أن تكون حاضنة للتحول الديمقراطي الذي شهدته دول أوروبا الشرقية. وهذا ما شجعها على أن تكون داعياً أساسياً للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية خلال التسعينات، وبالذات مع انطلاق عملية برشلونة المعنية بالعلاقات الأورو-متوسطية في عام 1995. فقد دعت الدول الأوروبية الدول المتوسطية الجنوبية لمزيد من الديمقراطية والإصلاح السياسي. وقد كانت هذه الدعوة تأخذ صيغة الضغط أو تفهم من قبل الدول الجنوبية على أنها أحد صيغ الضغط.

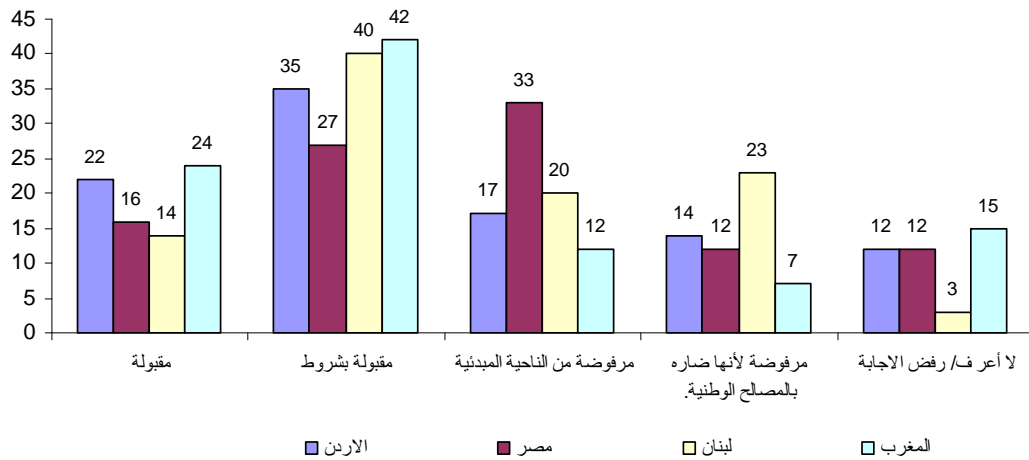
فما لا شك فيه أن الحوار حول الإصلاح في المنطقة العربية أخذ دفعة كبيرة بفعل ما تم التعارف عليه بالمطالبات الخارجية للإصلاح. إذ أخذت أجنده الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الدول الأوروبية الغربية على عاتقها، وبعيد 11 سبتمبر والحرب في أفغانستان والعراق، الترويج لضرورة الإصلاح في المنطقة العربية. وبغض النظر عن دوافع هذه القوى الفاعلة في المجتمع الدولي والمؤثرة في المنطقة العربية لدعواتها للإصلاح، إلا أن هذه الدعوات أضافت إلى زخم الحوار حول الإصلاح وبالذات الإصلاح السياسي بعداً آخر. وأصبح حوار الإصلاح في المنطقة العربية يتضمن دور العامل الخارجي في الإصلاح، وتناولت التيارات السياسية بكثير من البحث والنقاش شرعية هذا الدور وجديته. وغني عن القول إن أية دراسة أو مسح لتوجهات الرأي العام نحو الإصلاح لا بد من أن يتضمن رؤية الشارع العربي وتقييمه لدور العامل الخارجي بوصفه عاملاً مؤثراً في الإصلاح. إضافة إلى التعرف على مواقفه نحو الحوار الدائر حول شرعية العامل الخارجي في الإصلاح.

ولذا فقد هدف هذا الاستطلاع إلى قياس الرأي العام نحو بعض العناصر الأساسية ذات العلاقة بدور العامل الخارجي في الإصلاح. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال التعرف على اتجاهات الرأي العام نحو المطالبات الخارجية بالإصلاح من ناحية ومدى قبول الرأي العام للانفتاح على الخارج.

أما فيما يتعلق بمدى قبول الشارع للمطالبات الخارجية بالإصلاح فإن الرأي العام يتباين من دولة إلى أخرى بمدى قبوله أو رفضه للمطالبات. فالرأي العام المصري واللبناني يعبر عن انقسام نحو المطالبات الخارجية بالإصلاح، و43% من الشارع المصري تعتبر أن المطالبات الخارجية بالإصلاح إما مقبولة أو مقبولة بشروط، في حين عبر 45% من المستجيبين المصريين على أن هذه المطالبات مرفوضة من الناحية المبدئية أو مرفوضة لأنها ضارة بالمصالح الوطنية. وأثر 12% على عدم إعطاء رأي في هذا المجال. ولعل جهد الدولة المصرية خلال السنوات العشر الماضية التي اعتمدت على رفض أية دعوات خارجية للإصلاح على أساس أنها ضغوط خارجية تستهدف سيادة الدولة وتساويم استقلالها قد وجدت أثرها في الرأي العام المصري. خاصة أن مصر كانت الدولة الرائدة في فتح موضوع التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني والترويج لارتباط هذا التمويل في تمرير أجندات خارجية. أما فيما يتعلق بلبنان فقد عبر 43% من المستجيبين على المطالبات الخارجية بالإصلاح مرفوضة من الناحية المبدئية أو لأنها ضارة بالمصالح الوطنية، مقابل 54% من المستجيبين أفادوا بأنها مقبولة أو مقبولة بشروط. هذا الانقسام في حالة لبنان يعكس الانقسام اللبناني الذي يرى بلاده كأنها الساحة الخلفية للصراعات السياسية في الإقليم، وبذلك يكون اتجاهات الرأي العام في لبنان مرتبطة بحالة تدخلية القوى الإقليمية أو الدولية في العملية السياسية بلبنان. الرأي العام المغربي والأردني أقل رفضاً للمطالبات الخارجية بالإصلاح، فقد أفاد 31% من المستجيبين الأردنيين و19% من المستجيبين المغاربة على أن المطالبات الخارجية مرفوضة من حيث المبدأ أو لأنها ضارة بالمصالح الوطنية. في حين عبر 66% من المغاربة و57% من الأردنيين بأن المطالبات الخارجية مقبولة أو مقبولة بشروط. على الرغم من التباين في الرأي العام من دولة إلى أخرى فإن النتائج تظهر نمطين عاميين:

الأول: هو أنه ليس هنالك إجماع أو توافق عام على رفض المطالبات الخارجية بالإصلاح.  
الثاني: أن هنالك اتجاه هام عبرت عنه نسبة جديرة بالملاحظة يؤكد على ضرورة مشروطة المطالبات الخارجية بالإصلاح. أي أن تكون خارجة عن إطار تحقيق مصالح خاصة لهذه القوى الخارجية.

شكل (1) مدى قبول الرأي العام للمطالبات الخارجية بالإصلاح



مقابل تعدد اتجاهات الرأي العام نحو المطالبات الخارجية بالإصلاح، ووجود تياراً يرفض هذه المطالبات من الناحية المبدئية أو لأنها تضر بالمصالح الوطنية، فإن هذا لا ينعكس في موقف ضد الانفتاح على العالم الخارجي. بل على النقيض من ذلك حيث أن أكثرية الرأي العام في كل من الدول الأربعة (ما بين 80% و 89% من المستجيبين) ترى أن على دولهم أن تنفتح أكثر على العالم الخارجي أو تحافظ على نفس المستوى الراهن من الانفتاح على العالم الخارجي. بالمقابل فإن نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأن على بلدانهم أن يقللوا من انفتاحهم على العالم الخارجي تراوحت بين 7% في المغرب و 15% في الأردن.

وتظهر هذه النتائج بوضوح على أن الرأي العام في الدول الأربعة ليس لديه موقف مبدئي من الانفتاح على العالم الخارجي، بل على العكس من ذلك فهو يحبذ أن يزيد من انفتاح بلدانه على العالم الخارجي. وأن موقفه من المطالبات الخارجية بالإصلاح لا يرتبط بموقفه من الانفتاح على العالم الخارجي.

جدول ( 8 ) اتجاهات الرأي العام نحو انفتاح بلدانه على العالم الخارجي

المغرب	لبنان	مصر	الأردن	
63	65	61	50	أن يفتح بدرجة أكبر على العالم الخارجي
20	22	28	30	أن يحافظ على المستوى الراهن من الانفتاح على العالم الخارجي
7	12	10	15	أن يقلل من انفتاحه على العالم الخارجي
10	1	1	5	لا أعرف/ رفض الإجابة
100	100	100	100	المجموع

### 3- الإصلاح الاقتصادي وإعادة تعريف دور الدولة.

الإصلاح الاقتصادي يحتل جزءاً أساسياً وعلى درجة عالية من الأهمية في إطار برامج الإصلاح المطروحة في المنطقة العربية. فالبرامج والمشاريع التي تهدف إلى الإصلاح في المجال الاقتصادي بصفة عامة كانت هي البرامج التي طرحت قبل غيرها من مشاريع الجهد الإصلاحي في المنطقة العربية. حيث أن الضغوطات الاقتصادية التي واجهتها أغلب الدول العربية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، إضافة إلى أثارها على موازنات تلك الدول من ناحية وشروط المؤسسات المالية والدول المقرضة والمانحة أدت إلى إتباع كثير من تلك الدول إلى برامج إعادة هيكلة اقتصادياتها. وقامت حكومات تلك الدول في ضوء الظروف الاقتصادية ومشروعية المانحين والدائنين إلى تبني برامج وخطط عرفت ببرامج الإصلاح الاقتصادي. على اختلاف الخطط والإستراتيجيات التي اتبعتها الدول العربية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن الأغلبية العظمى لهذه البرامج جاءت ضمن مجموعة من المحددات من وهي:

- إن تجربة القطاع العام، التي تضخمت في كثير من الدول، لم تعد قادرة على تلبية معدلات النمو الاقتصادي والمرجوة في تلك البلاد بعد أن سيطر هذا التوجه على أغلب دول المنطقة العربية بما فيها الدول ذات توجه اقتصاد السوق الحرة.
- إن تدخلية الدولة كإحدى العناصر اللاحقة في تأمين خدمات عامة ذات أهمية للمجتمع مثل الصحة، التعليم والتعليم العالي، النقل أصبحت محط سؤال لعدم كفاءة هذه الخدمات من ناحية وكلفتها على موازنة الدولة من ناحية أخرى.
- إن إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتقديم الخدمات ذات بعد استراتيجي هو جزء من أيديولوجيا اقتصادية سادت منذ نهاية السبعينات في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي مؤسسات مالية دولية، وامتدت إلى دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية. لقد تضمنت اشتراطات الدول الدائنة إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية أن تنسحب الدولة من المضمار الاقتصادي عبر رفع الدعم عن سلع وخدمات إضافة إلى انسحابها من الاقتصاد كمشترط وترك المجال للقطاع الخاص. ولذا فكثير من الدول العربية بدأت خلال الربع عقد الماضي بالانسحاب التدريجي من الاقتصاد من خلال سلسلة عمليات خصخصة أو تعديل التشريعات الاقتصادية وإتاحة المزيد من الحرية للقطاع الخاص لتخترق قطاعات كانت الحكومات قد استثمرت فيها بشكل كبير إضافة إلى ترك المجال للقطاع الخاص للاستثمار بقطاعات جديدة انبثقت بفعل التطورات التقنية مثل الاتصالات.

دأبت الحكومات العربية وبشكل دائم على تقديم ما أنجزته من تشريعات وإجراءات تعكس مدى انسحابها من الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، ومدى ما أنجزته من برامج خصخصة لمؤسسات كانت تحت سيطرة القطاع العام. هذا ما دفع بالكثيرين إلى التأكيد على أن الإصلاح في المجالات الاقتصادية، أو "تحرير الاقتصاد" كان يتم على وتيرة أسرع من الإصلاحات في المجالات الأخرى وبالذات السياسية والاجتماعية.

إن البرامج التي ساهمت في انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي السابق إضافة إلى تقييم مدى نجاح هذه الخطط والمشاريع قد فتح المجال أمام حوار حول تقييم جدوى هذه البرامج الإصلاحية في المجال الاقتصادي، إضافة إلى إعادة تعريف دور الدولة. ومع أن وجهات النظر التقييمية لهذه البرامج متباينة وأحياناً متناقضة، إلا أن هنالك وجهتان نظر أساسيتين الأولى: تعكس أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي ضرورية لا غنى عنها في سياق تحول بلدان المنطقة إلى اقتصاد السوق الحر الذي سوف يضمن نمواً اقتصادياً عالياً وبالتالي سيؤدي إلى اقتصاديات مزدهرة.

أما وجهة النظر الثانية فتؤكد على أن برامج الإصلاح الاقتصادي قد أدت إلى انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي ولم تؤدي إلى ازدهار في الاقتصاد، بل وانعكست سلبياً على الفئات الاجتماعية محدودة الدخل.

في سياق اختلاف التجارب العربية فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي. وفي ضوء تعدد هذه البرامج ونتائجها على صعيد تغيير التشريعات الاقتصادية أو الإجراءات المتعلقة بالنشاط في المجال الاقتصادي إضافة إلى تعدد الإجراءات العملية التي اتخذت في هذا المجال، فقد كان من الصعب العمل أن يعكس هذا الاستطلاع

تقييم الرأي العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي. ولذا فقد هدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على اتجاهات الرأي نحو السياسات الاقتصادية السائدة والتحول في دور الدولة في مسؤولياتها نحو مجموعة من الخدمات المرتبطة بدورها بالاقتصاد بصفة عامة وذلك من خلال تقييم:

أولاً: الوضع الاقتصادي لبلدان المستجيبين وأسرهم.

ثانياً: تقييم الخدمات الحكومية الأساسية.

ثالثاً: تقييم الخدمات الرئيسية التي يقدمها القطاع الخاص.

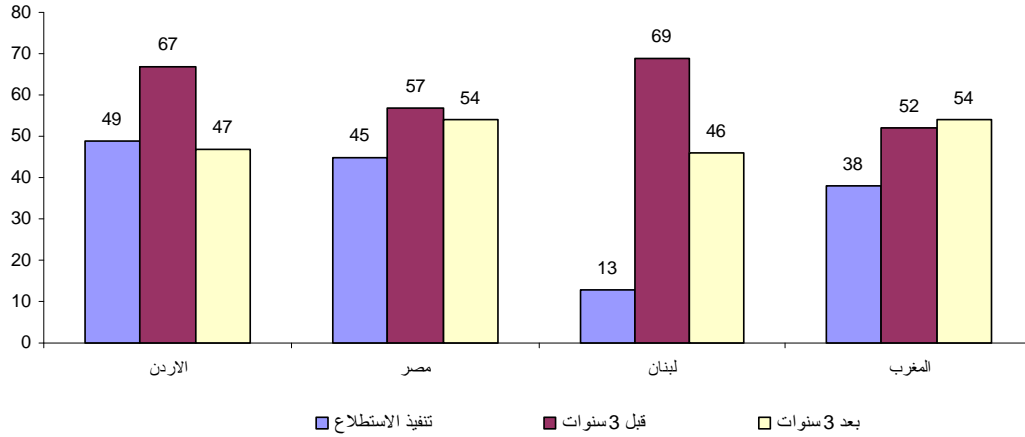
في سياق هذه الدراسة، وفي ضوء اختلاف التجارب العربية في برامج الإصلاح الاقتصادي أو انسحاب الدولة من الاقتصاد تم تعريف دور الدولة في إطار يعكس دورها في مرحلة انتقالية من دولة تدخلية في الاقتصاد إلى دولة في سيرورة انسحابها من الاقتصاد. ولذا فقد ركزت هذه الدراسة على دور الدولة في التعليم المدرسي، في التعليم الجامعي، في الخدمات الصحية وفي حفظ الأمن. وبالمقابل فقد اعتمدت هذه الدراسة مجموعة من الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص التي تمس حياة المواطنين بشكل يومي وهي: التعليم المدرسي، التعليم الجامعي، الخدمات الصحية، الاتصالات البنوك، التأمين، وقطاع النقل الخاص. إن المقارنة بين الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي والقطاع الخاص يكن أن تلقي بعض الضوء على مدى نجاح القطاع الخاص في التصدي لهذه القطاعات.

### • تقييم الوضع الاقتصادي

إن تقييم الرأي العام للوضع الاقتصادي في بلدانهم وقت تنفيذ الاستطلاع يعكس عدم رضا عن الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة حيث أفاد أقل من 50% من المستجيبين بأن الوضع الاقتصادي لبلدانهم بصفة عامة كان جيداً، بمعنى أن أكثرية المستجيبين قيمت الوضع الاقتصادي بالسلبى ولعل أكثر التقييمات سلبية كانت ضمن مستجيبى لبنان حيث قيم 87% منهم الوضع الاقتصادي للبنان بالسلبى، 62% من مستجيبى المغرب قيموا الوضع الاقتصادي في المغرب بالسلبى، فيما كانت النسبة 55% و 51% في كل من مصر والأردن على التوالي.

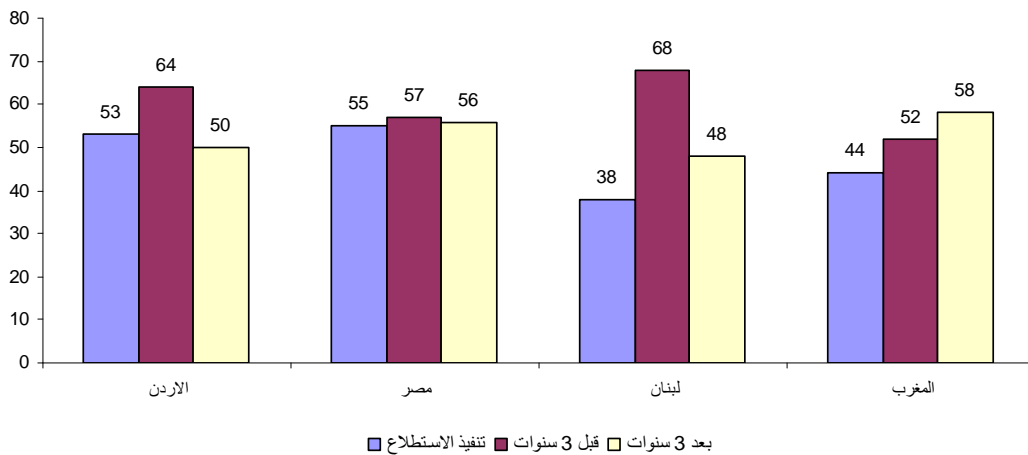
إن تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي لبلدانهم قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع كان أكثر ايجابية –ويشكل جدير بالملاحظة- مقارنة مع تقييمهم للوضع الاقتصادي عند تنفيذ الاستطلاع. بمعنى أن الرأي العام كان يرى أن الوضع الاقتصادي لبلدانهم قد تراجع مقارنة مع السنوات القليلة السابقة لتنفيذ هذه الدراسة.

شكل (2) تقييم الرأي العام للوضع الاقتصادي لبلدانهم(%)



تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم كان أكثر ايجابية من تقييمهم للوضع الاقتصادي لبلدانهم بصفة عامة. حيث وصف 55% و53% من مستجيبى مصر والأردن على التوالي بأن وضع أسرهم الاقتصادي بالجيد. فيما اعتبر 44% و38% من مستجيبى المغرب ولبنان الوضع الاقتصادي لأسرهم بالإيجابي. إن مقارنة الوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع مع وضعها عند تنفيذ الاستطلاع يعكس إن الرأي العام في الدول الأربعة يعتقد أن وضع أسرهم الاقتصادي قد ساء، حيث أن تقييم وضع أسرهم الاقتصادي قبل ثلاث سنوات كان أفضل وبشكل جوهري من الناحية الإحصائية منه عند تنفيذ الاستطلاع. مقابل هذا التراجع في الوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين، فإن المستجيبين في كل من مصر والأردن يتوقعون أن الوضع الاقتصادي لأسرهم في المستقبل سيراوح مكانه، مقابل توقع المستجيبون في كل من المغرب ولبنان بتحسن وضع أسرهم الاقتصادي مستقبلياً.

شكل (3) تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم(%)



## • الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية.

أما بالنسبة لتوقعاتهم المستقبلية للوضع الاقتصادي لبلدانهم، فإن الرأي العام في كل من لبنان والمغرب ومصر يحبوه التفاؤل على أن هذا الوضع سوف يتحسن، فيما توقع الرأي العام الأردني بأن وضع الأردن الاقتصادي سوف يراوح مكانه.

أما على صعيد الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية، فقد تم قياس اتجاهات الرأي العام نحو مستوى الخدمات التي تقدمها المدارس الحكومية ومستوى خدمات الجامعات الحكومية، إضافة إلى مستوى الخدمات الصحية الحكومية. فلقد أظهرت النتائج أن هنالك تباين في اتجاهات الرأي العام في تقييم هذه الخدمات من دولة إلى أخرى. فقد كان التقييم الأكثر ايجابية هو تقييم المستجيبين في الأردن للخدمات التعليمية والصحية، حيث توافق حوالي ثلثي الرأي العام على أن هذه الخدمات جيدة.

فيما جاء تقييم الخدمات الحكومية المصرية بالمرتبة الثانية من حيث الإيجابية، حيث توافق حوالي ثلثي المستجيبين في مصر على أن مستوى المدارس الحكومية والجامعات الحكومية بالجيدة مقابل 53% أفادوا بأن الخدمات الصحية الحكومية جيدة.

الرأي العام اللبناني كان منقسماً في تقييمه حول جودة الخدمات التي تقدمها المدارس الحكومية والجامعات الحكومية، فيما كان تقييم 40% من المستجيبين الذين أفادوا بأن الخدمات الصحية الحكومية جيدة. وكان تقييم مستوى التعليم المدرسي الحكومي والجامعات الحكومية والخدمات الصحية الحكومية في أدنى مستوياتها بين أفراد المستجيبين المغاربة، حيث وصفها فقط حوالي ربع إلى ثلث المستجيبين بأنها جيدة.

وعند مقارنة تقييم مستوى الخدمات التعليمية المدرسية والجامعية والخدمات الصحية المقدمة من قبل الدولة عند تنفيذ الاستطلاع مع مستواها قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع، يظهر أن الرأي العام في كل من الأردن ومصر قد أفاد أن مستواها وقت تنفيذ الاستطلاع كان أفضل وبشكل طفيف منه قبل سنوات ثلاث من تنفيذ الاستطلاع. أما الرأي العام اللبناني فقد عكس أن مستوى الخدمات قد حافظ على نفسه باستثناء الخدمات الصحية التي تراجعت قليلاً مقارنة بثلاث سنوات قبل تنفيذ الاستطلاع. أما الرأي العام المغربي فقد أظهر أن مستوى الخدمات في المجالات الثلاثة وقت تنفيذ الاستطلاع قد تراجع وبشكل جوهري مقارنة بمستواها قبل ثلاث سنوات. أما التوقعات المستقبلية لمستوى الخدمات الحكومية في المجالات الثلاثة، فإن الرأي العام الأردني والمصري يعتقد بأنها ستكون على نفس المستوى التي سجلته وقت تنفيذ الاستطلاع، فيما عكس الرأي العام اللبناني بأن مستوى هذه الخدمات سيكون أفضل وبشكل طفيف في المستقبل مقابل توقعات بتحسنات جوهريّة في مستوى هذه الخدمات في المغرب من قبل الرأي العام المغربي.

بصفة عامة تقييم الرأي العام للخدمات الحكومية في التعليم والصحة وهما مجالين أساسيين يمسان حياة المواطنين وبشكل شبه يومي تراوح بين الإيجابي وبشكل متوسط كما هي الحال في الأردن ومصر وإلى حد ما لبنان والتقييم السلبي في المغرب. هذا التقييم يشير إلى أن الرأي العام الأردني والمصري قد شعر بتحسن في هذه الخدمات مقارنة بمستوى الخدمات قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع. فيما عبر الرأي العام اللبناني عن أن مستوى الخدمات راح مكانه، وعبر الرأي العام المغربي على أن مستوى الخدمات تراجع. الرأي في الدول

الأربعة يتوقع أن مستوى الخدمات سيبقى على ما هو عليه كما هي الحال في مصر والأردن أو يتحسن بشكل جوهري في لبنان والمغرب.

جدول ( 9 ) تقييم الرأي العام لمستوى الخدمات الحكومية في مجالي التعليم والصحة

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذنيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذنيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذنيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذنيذ	
50	54	36	58	51	51	64	51	61	67	54	65	المدارس الحكومية
50	49	25	57	51	40	65	48	53	67	52	63	الخدمات الصحية الحكومية
49	54	37	57	52	55	65	50	65	67	56	69	الجامعات الحكومية

#### • تقييم خدمات أجهزة الشرطة الحكومية

على صعيد الخدمات التي تقدمها أجهزة الشرطة وهي في حد ذاتها خدمات أمنية تعتبر من العناصر الأساسية القائمة عليها شرعية الحكومات. وما زالت أجهزة الشرطة أجهزة تتبع للسلطة المركزية.

وعلى الرغم من أن الشرطة بصفة عامة لم تتأثر ببرامج الإصلاح الاقتصادي، إلا فيما يتعلق بمجموعة من المحاولات التي كانت تهدف إلى الحد من عدده. وتباين تقييم الرأي العام تجاه مستوى خدمات الشرطة في بلاد المستجيبين وفي مناطق سكناهم. ففي حين قيم الشارع الأردني وبما يزيد عن ثلاثة أرباع المستجيبين برضاها عن الخدمات التي تقدمها الشرطة بالأردن بصفة عامة وفي مناطق سكنى المواطنين وبنسب متقاربة، قيم الرأي العام المصري خدمات الشرطة في مصر وفي مناطق سكناهم.

وانقسم الرأي العام اللبناني بمدى رضاه عن الخدمات التي تقدمها الشرطة في لبنان بصفة عامة وفي مناطق سكناهم حيث قيم ايجابياً 52% من المستجيبين الخدمات التي تقدمها الشرطة في لبنان، مقابل 57% قيموا بإيجابية خدمات الشرطة في مناطق سكناهم. وكان تقييم خدمات الشرطة في المغرب بصفة عامة وفي مناطق سكنى المستجيبين هو الأكثر سلبية، حيث قيم 38% فقط من المستجيبين هذه الخدمات بإيجابية.

إن تقييم الرأي العام للخدمات التي تقدمها أجهزة الشرطة معتمدة على مدى كفاءة هذه الأجهزة بالقيام بالمهام الموكلة لها. ومدى تواجدها في البلاد وفي مناطق السكنى كضمانة للأمن والنظام وأساليب تعاملها مع المجتمع بصفة عامة والمجتمعات المحلية بصفة خاصة. وتعكس بالضرورة شعور المواطنين بسيادة الأمن والنظام في مناطق سكناهم وفي البلاد بصفة عامة.

ولذا فإن التقييم العام لخدمات الشرطة يعكس خلافاً في أحد عناصر أو جميع عناصر هذه المعادلة. وفي حالة لبنان بالذات فإن ضعف الدولة بصفة عامة وتنفيذ الاستطلاع بعد عدة أشهر من حرب تموز 2006 وحالة الانقسام بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد هي عوامل إضافية لتقييم خدمات الشرطة.

من الجدير ملاحظته في تقييم الخدمات التي تقدمها الشرطة في البلدان الأربعة بأن تقييم الرأي العام لهذه الخدمات قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع في كل من مصر والأردن كان متديناً وبشكل جوهري وبالمقارنة مع تقييم نفس هذه الخدمات وقت تنفيذ الاستطلاع، مما يعنى ضرورة أن هنالك تغيرات قد طرأت على خدمات الشرطة وقد لمسها المواطن في تلك الدولتين. فيما كان تقييم خدمات الشرطة في لبنان قبل ثلاث سنوات من الاستطلاع شبه متطابق مع تقييم الرأي العام لتلك الخدمات وقت تنفيذ الاستطلاع. وأخذ الرأي العام المغربي اتجاهاً معاكساً في تقييمه. فقبل ثلاث سنوات كانت خدمات الشرطة في المغرب بصفة عامة وفي مناطق سكنى المواطنين أفضل من تقييمه لهذه الخدمات وقت تنفيذ الاستطلاع.

أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية لمستوى خدمات الشرطة في البلدان الأربعة بصفة عامة أو في مناطق سكنى المستجيبين في تلك البلدان، فأظهر الرأي العام المغربي تفاؤلاً كبيراً في مستوى خدمات الشرطة بعد ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع وبتفاؤل أقل من ذلك في المغرب توقع الرأي العام اللبناني أن مستوى خدمات الشرطة سوف تتحسن بعد ثلاث سنوات من تنفيذ استطلاع الرأي مقارنة بتقييمهم عند استطلاع الرأي. فيما كانت توقعات الرأي العام الأردني والمغربي للخدمات بعد ثلاث سنوات شبه متوافقة مع بعضهم للخدمات عند تنفيذ الاستطلاع.

شكل (10) تقييم خدمات الشرطة في البلد بصفة عامة وفي منطقة سكنى المستجيبين مقارنة مع هذه الخدمات قبل ثلاث سنوات وتوقعاتهم لمستوى الخدمات بعد ثلاث سنوات من إجراء الاستطلاع

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	
53	48	38	59	52	52	72	44	74	73	56	80	الشرطة في الأردن بصفة عامة
53	48	38	58	51	57	67	49	71	73	56	77	الشرطة في منطقة سكنك

#### • خدمات القطاع الخاص في مجالي التعليم والصحة

إن تقييم الرأي العام في كل من الدول الأربعة لمستوى الخدمات التعليمية المدرسية والتعليمية الجامعية والخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص اتسمت بصفة عام بالإيجابية. فقد توافق حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين على أن هذه الخدمات كانت جيدة. ولم تظهر اتجاهات الرأي العام تباينات جوهرياً في تقييم الخدمات من دولة إلى أخرى، فقد أظهرت النتائج أن الفروقات في تقييم جودة خدمات القطاع الخاص التعليمية والصحية كانت طفيفة. أي أن التقييم بكل دولة كان شبه متطابق مع تقييم الرأي العام في الدول الأخرى. تقييم الرأي العام المصري لخدمات القطاع الخاص كان الأكثر إيجابية تلاها تقييم الرأي العام اللبناني، فالرأي العام الأردني، فالمغربي (كما يبين الجدول).

تقييم هذه الخدمات وقت تنفيذ الاستطلاع مقارنة مع تقييم الخدمات ثلاث سنوات قبل تنفيذ الاستطلاع تعكس أن الرأي العام يعتقد أن تغييراً جوهرياً قد شهده مستوى خدمات القطاع الخاص التعليمية والصحية، حيث كان تقييم الرأي العام في كل دولة وقت تنفيذ الاستطلاع أفضل وبشكل جوهري من تقييمه للخدمات نفسه ثلاث سنوات قبل تنفيذ الاستطلاع. أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية لهذه الخدمات، فقد أظهرت النتائج بان هذه الخدمات سوف تحافظ على نفس المستوى بعد ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع. الإستثناء الوحيد هو الرأي العام اللبناني والذي عكس بأن مستوى هذه الخدمات سوف يتراجع وبشكل غير جوهري من الناحية الإحصائية، مما يعكس أن عدم تفاؤل يحبو الرأي العام تجاه هذه الخدمات.

جدول (11) تقييم الرأي العام لمستوى الخدمات التعليمية والصحية التي يقدمها القطاع الخاص وقت تنفيذ الاستطلاع وثلاث سنوات قبل تنفيذ الاستطلاع وتوقعاته لمستوى الخدمات ثلاث سنوات بعد تنفيذ الاستطلاع

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	
65	49	68	63	55	75	71	50	77	69	55	72	المدارس الخاصة
66	49	68	62	54	72	72	49	79	71	53	76	المستشفيات الصحية الخاصة
65	49	70	62	54	74	71	49	74	69	54	68	الجامعات الخاصة

#### • خدمات القطاع الخاص في مجالات أخرى

يهدف هذا الجزء إلى عرض تقييم الرأي العام لخدمات القطاع الخاص في مجموعة من المجالات التي تمس حياة المواطنين بشكل شبه يومي، وهي خدمات الاتصالات (الهاتفية) وخدمات البنوك والتأمين ونقل الركاب. هذه القطاعات هي من القطاعات التي تحولت ملكيتها بالتام أو بشك شبه إن تقييم الرأي العام لمستوى الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص في هذه المجالات هو تقييم إيجابي بالمجمل ويعني أن مستوى الخدمات في المجالات الأربعة يحظى برضا عام من قبل المواطنين. هذا ينطبق على الرأي العام في كل من مصر والأردن ولبنان، حيث تتراوح نسبة المستجيبين الذين قيموا هذه الخدمات بأنها جيدة في كل من هذه الدول ما بيني ثلثين وثلاثة أرباع المستجيبين. بالمقابل فإن تقييم الرأي العام المغربي كان أقل إيجابية منه في مصر والأردن ولبنان. فأقل من ثلثي المستجيبين قيموا خدمات القطاع الخاص في مجالي الاتصالات والبنوك بالجيدة. وبالمقابل فإن الرأي العام المغربي كان أقل رضاً عن خدمات شركات التأمين ونقل الركاب، حيث قيم 49% بأن خدمات شركات التأمين بالجيدة و38% أفادوا بأن خدمات القطاع الخاص بنقل الركاب جيدة. بالمجمل فإن الرأي العام في كل دولة يفرق بين جودة خدمات القطاع الخاص في مجالي الاتصالات والبنوك عن باقي الخدمات لمصلحة المجالين الأوليين. (كما يبين الجدول)

مقارنة تقييم الرأي العام في كل دولة وقت تنفيذ الاستطلاع مع تقييمه لمستوى الخدمات قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع يظهر أن انطباع الرأي العام هو أن مستوى هذه الخدمات في المجالات كافة قد تحسن بشكل إيجابي. توقعات الرأي العام لمستوى الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص تشير إلى أن الرأي العام يعتقد أن لن يكون هنالك تغير جوهري في مستوى هذه الخدمات، بمعنى أنها سوف تراوح مكانها خلال السنوات الثلاث اللاحقة لتنفيذ الاستطلاع في كل من مصر والأردن ولبنان. إلا أن الرأي العام المغربي يتوقع أن مستوى هذه الخدمات سوف يتحسن في المستقبل.

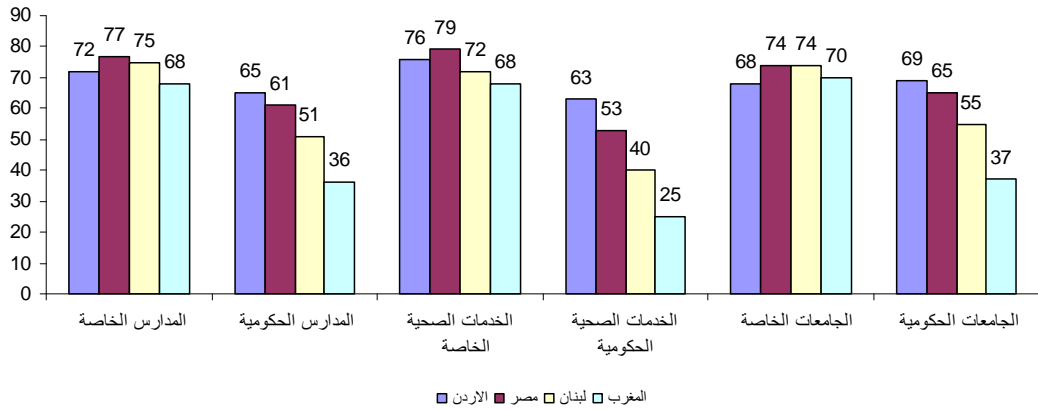
جدول (12) تقييم الرأي العام لمستوى بعض الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص وقت تنفيذ الاستطلاع وثلاث سنوات قبل تنفيذ الاستطلاع وتوقعاته لمستوى الخدمات ثلاث سنوات بعد تنفيذ الاستطلاع

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنفيذ	
70	43	61	62	52	66	77	45	84	71	51	73	شركات الاتصالات
65	45	58	63	53	73	72	49	79	70	54	72	البنوك
61	45	49	62	53	62	71	50	77	68	53	68	شركات التأمين
58	42	38	62	52	64	69	49	74	67	52	64	القطاع الخاص لنقل الركاب

إن المقارنة بين تقييم الرأي العام للخدمات التعليمية والصحية المقدمة من قبل القطاع الخاص وتلك المقدمة من قبل الدولة يظهر أن الرأي العام في كل من مصر ولبنان وبالذات المغرب أكبر للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص. حيث أن الفرق بين تقييم خدمات القطاع الخاص وخدمات الدولة في المجالات الثلاثة حوالي 10-15 نقطة لمصلحة القطاع الخاص في مصر و20-30 نقطة لمصلحة القطاع الخاص في لبنان، فيما أفاد ضعف المستجيبين في المغرب بأن خدمات القطاع الخاص هي أفضل من خدمات الدولة في الصحة والتعليم. أما في الأردن، وعلى الرغم من أن تقييم خدمات القطاع الخاص كان أفضل من تقييم الخدمات المقدمة من قبل الدولة في نفس المجالات، إلا أن تقييمهما كان متقارباً، بل وشبه متطابق في مجالي التعليم الجامعي والمدرسي وغير ذا دلالة جوهريّة في مجال الخدمات الصحية.

الرأي العام في الدول الأربعة يظهر إيجابية أكبر تجاه مستوى الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص مقارنة بتلك الخدمات التي تقدمها الدولة في نفس المجالات التعليمية والصحية. إلا أن هذا التقييم مرتبط بانطباعات الرأي العام، حيث أنه ليس محددًا بعوامل أخرى مثل التجربة الشخصية للمستجيب في الاستفادة من هذه الخدمات الحكومية كانت أم خاصة. إضافة إلى ذلك فإن هذا التقييم لم يأخذ بعين الاعتبار جوانب أساسية أخرى مثل تميز الخدمات بين القطاعين العام والخاص مثل الكلفة المالية لتلك الخدمات وهذا عاملاً مهماً.

شكل ( 4 ) تقييم الرأي العام للخدمات المقدمة من قبل الدولة والقطاع الخاص في مجالي التعليم والصحة.



#### 4- الحريات، الانحياز للديمقراطية، والإصلاح السياسي، والعامل الخارجي.

إن التحول الديمقراطي (الدمقرطة) والإصلاح السياسي هو من أكثر الموضوعات أهمية على صعيد الإصلاح، إذ غدا يتصدر أجندة الإصلاح في المنطقة العربية، حتى إن الحوار الذي بدأ خلال السنوات القليلة الماضية حول الإصلاح كان محوره الأساسي هو إصلاح الأنظمة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية سواء كان ذلك على صعيد البنية التشريعية والقانونية، أم على صعيد الممارسات التي تقوم بها هذه الأنظمة ضمن صلاحياتها التشريعية والدستورية، أو خارج إطار صلاحياتها الدستورية. وليس مستغرباً أن يكون الإصلاح السياسي بمعناه المتمثل في تحول الأنظمة السياسية القائمة إلى أنظمة ديمقراطية، هو أكثر الموضوعات التي تعرضت للبحث والحوار والنقاش، فتحليل الأنظمة السياسية وتشخيصها في المنطقة العربية يتراوح بين كونها أنظمة تسلطية أو شبه تسلطية، ولدى بعضها من المرونة في المراوحة ما بين تسلطية أو شبه تسلطية، إضافة إلى قدرة هذه الأنظمة على إتاحة هامش من الانفتاح السياسي غير المؤسسي لفترات محدودة من الزمن تزيد من التوقعات بأنها مقبلة على عملية جادة في التحول الديمقراطي، ومن ثم تزيد من وتيرة الحوار حول الإصلاح السياسي.

وعلى صعيد آخر، ومما يزيد من تعقيد الحوار حول التحول الديمقراطي أن أغلب الأنظمة السياسية في المنطقة العربية تعتمد على قاعدة اجتماعية مركبة (هجينة) ما بين الإرث التقليدي والحداثة. فتحليل ودراسة بنية الأنظمة السياسية وأدواتها وممارستها لصلاحياتها، يظهر أن هذه الأنظمة تستخدم بنى موروثية مثل: البنى العشائرية، و الدينية، والإثنية، والمذهبية بوصفها قواعد اجتماعية لها، وأدوات لممارسة الحكم ومصدراً أساسياً من مصادر شرعيتها. وتعتمد هذه الأنظمة نفسها على أجهزة أمنية وعسكرية ذات بنى حديثة في معظمها، نشأت في إطار بناء الدولة الحديثة. وأغلب هذه الأجهزة الأمنية والعسكرية لا تخضع لرقابة مدنية أو رقابة من قبل المجالس التمثيلية المنتخبة. إضافة إلى اعتماد الأنظمة السياسية على تركيب من مؤسسات ذات طبيعة حداثية وأخرى موروثية، تستخدم هذه الأنظمة الأيدولوجيا الدينية من أجل المحافظة على مستويات تأييد جماهيري وترسيخ قبول الشارع لها. هذا الاستخدام المركب لمجموعة من المستويات المتداخلة حداثية، وموروثية، ودينية، يجعل من الحوار حول التحول

الديمقراطي في المنطقة بعامة والإصلاح السياسي بخاصة موضوعاً في غاية التعقيد والأهمية، لا سيما في إطار محدودية إنجاز الدول اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ومما زاد من أهمية الإصلاح السياسي، بوصفه عنصراً أساسياً في أجندة الإصلاح، هو فشل الأنظمة السياسية في مشروع التحول الديمقراطي. فعلى الرغم من أن كثيراً من الدول العربية قد بدأت برنامجها للتحول الديمقراطي منذ حوالي عقدين أو أكثر<sup>2</sup>، إلا أن أنظمة هذه البلدان ما زالت بمنأى عن إصلاح تشريعي وقانوني يؤدي إلى مأسسة الديمقراطية وتجذيرها.

وما زالت كثير من وسائل وأدوات إدارة الحكم والممارسات اليومية بعيدة عن الديمقراطية. في حين نجحت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم، وكذلك تحول أنظمة أوروبا الشرقية من الصبغة الشمولية إلى بلدان ديمقراطية، بقيت الدول العربية، وبدرجات متفاوتة، تراوح مكانها في تحقيق مشروعها للتحول الديمقراطي. هذا الفشل بدوره والنجاح في مناطق أخرى من العالم، كان مجال حوار ونقاش حول أسباب فشل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المنطقة العربية من ناحية، والمعوقات التي تقف أمام عملية التحول الديمقراطي.

ولعل أهم الأسباب والمعوقات أمام تحقيق التحول الديمقراطي هو عدم جدية أنظمة الحكم في عملية الإصلاح السياسي. إن هذا التحليل كثيراً ما يطرح في الحوار حول أسباب عدم تحول الدول في المنطقة العربية إلى دول ديمقراطية أسوة بدول أخرى في مناطق مختلفة من العالم مثل: جنوب شرق آسيا، أو أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وأوروبا الشرقية.

إضافة إلى أن "عدم جدية أنظمة الحكم في البلدان العربية" تمثل عاملاً معيقاً في التحول نحو الديمقراطية، شهد الحوار نحو الإصلاح السياسي العديد من الأسباب والمعوقات التي أدرجت بوصفها عوامل تحول دون المضي في الديمقراطية والإصلاح السياسي. ولعل أهم العوامل التي كثيراً ما تساق في إطار تحليل ودراسة فشل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي هو غياب ثقافة ديمقراطية عن الشارع العربي. إن المدافعين أو المساهمين في وجهة النظر هذه، يدرجون مجموعة من الشواهد والتحليلات لتفسير أثر غياب الثقافة الديمقراطية، منها غياب ثقافة ديمقراطية مجتمعية، ومن ثم عدم ملائمة برامج التحول الديمقراطي، أو إمكانية تنفيذها في مجتمع يفتقد لتلك الثقافة. في حين يعزو البعض غياب مثل هذه الثقافة إلى غياب الحياة الديمقراطية أو قصر عمرها في الدول التي شهدت تجارب الديمقراطية، ومن ثم عدم ترسيخ تقاليد ديمقراطية أسوة بالديمقراطيات الأخرى. يؤكد البعض الآخر أن الديمقراطية كمبدأ أو إطار لم تكن أحد الأولويات على الأجدات الوطنية للقوى السياسية السائدة في دولة ما بعد الاستقلال. حيث انحصرت أولويات تلك الأجنحة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء أجهزة للدولة، والمحافظة على الاستقلال من خطر استعماري كامن.

كما إن عدم وجود "الديمقراطية" من ضمن الأولويات للقوى السياسية حاکمة ومعارضة لم يؤدي إلى وجود مدافعين ومروجين للثقافة الديمقراطية، وانحصر الصراع بين القوى السياسية المتباينة (معارضة وحاکمة) ليكون صراعاً أيديولوجياً يتباين في وسائل تحقيق أجندة الدولة التي أعقبت المرحلة الاستعمارية.

<sup>2</sup> في هذا السياق تعتبر تجربة مصر نموذجاً ملفتاً للانتباه حيث أن مصر اعتمدت تعددية الأحزاب منذ 1976، إلا أن سيطرة الحزب الحاكم وإعلان حالة الطوارئ ونفوذ المؤسسة العسكرية أبقى هذه التجربة غير قادرة على تحقيق أي نوع من الأنواع التراكمية. وفي السياق نفسه بدأت عملية الانفتاح السياسي في الأردن عام 1989 وما زالت هذه العملية في أكثر التحليلات تفاعلاً تراوح مكانها. الكويت يمكن أن يعتبر مثالاً آخر لانفتاح سياسي في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي ثم إلى حكم شبه تسلطي قبيل 1990 ثم انفتاح سياسي ومسيرة ديمقراطية بطيئة الخطى.

بغض النظر عن أسباب وعوامل غياب ثقافة ديمقراطية، يبقى غياب ومدى انتشار هذه الثقافة وتجزيرها واحداً من عوائق التحول الديمقراطي الأساسية من وجهة نظر بعض المحللين. وإضافة لهذا التحليل حول مدى انتشار الثقافة الديمقراطية في الشارع العربي، فهناك جهات نظر أكثر تطرفاً حول مدى مواجعة الديمقراطية لثقافة المجتمع في المنطقة العربية. إذ يرى أصحاب وجهة النظر هذه أن أسباب فشل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي هو عدم مواجعة الديمقراطية لثقافة مجتمعات المنطقة العربية. وفي هذا السياق تؤكد بعض جهات النظر أن مدى تجذر الثقافة الديمقراطية أو مدى انتشارها في الشارع العربي مرتبط عضوياً في الإدراك المعرفي لماهية الديمقراطية، فلا يمكن القول إن الثقافة الديمقراطية واسعة أو محدودة الانتشار إذا لم يتوافر فهم عام لماهيتها.

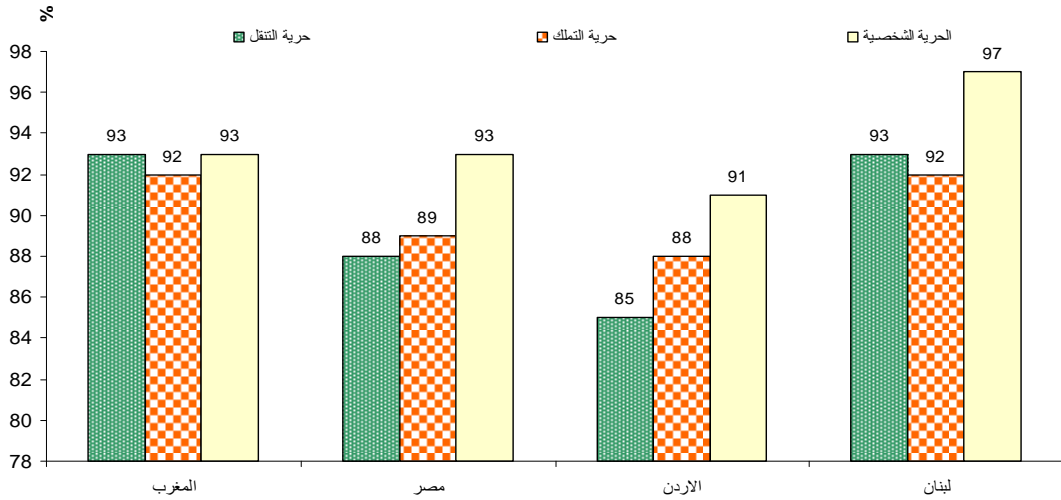
ولغايات التعرف على الإطار المعرفي لماهية الديمقراطية ومدى إدراك الرأي العام العربي لعناصر الديمقراطية، فقد اعتمدت هذه الدراسة خمسة عشر نوعاً من أنواع الحريات بوصفها مؤشرات على مدى فهم الديمقراطية، إذ تغطي هذه الحريات الجوانب التالية :

- الحريات الأساسية: وتتضمن الحرية الشخصية؛ وحرية التنقل؛ وحرية التملك .
- حريات الرأي والمعتقد والفكر: وتضم حرية التعبير عن الرأي؛ وحرية المعتقدات؛ وحرية الفكر
- حرية الصحافة
- حرية التنظيم السياسي والمدني: وتضم حرية تنظيم الاجتماعات العامة، وحرية تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية والأحزاب السياسية والانتساب إليها .
- حرية انتخاب المجلس التمثيلية (المجالس البلدية والمجالس التشريعية).
- حرية مقاضاة الحكومة أو إحدى مؤسساتها

إن الرأي العام في الدول التي نفذ فيها الاستطلاع على إدراك عميق لماهية الديمقراطية، إذ إن الأغلبية الكبرى من المستجيبين ( حوالي ثلثي المستجيبين أو أكثر) تعتقد أن الحريات الخمس عشرة هي مهمة في تعزيز الديمقراطية ، أي أن هناك إدراكاً وفهماً واضحاً لما تتضمنه الديمقراطية من حريات وممارسات .

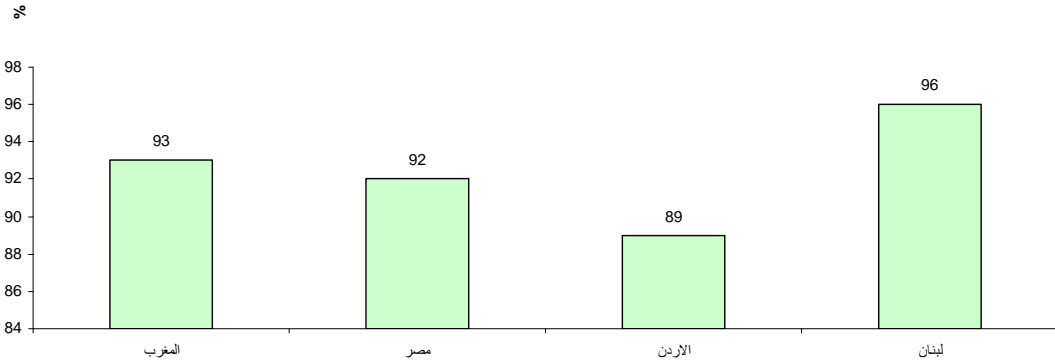
وهناك شبه اتفاق عام بين الرأي العام في الدول الأربع على أن الحريات الأساسية، وهي الجزء الأول من مجمل الحريات موضع السؤال، على أنها حريات مهمة لتعزيز الديمقراطية ، وتكاد تكون المعارضة لأهمية الحرية الشخصية في تعزيز الديمقراطية شبه معدومة بين أفراد الرأي العام في تلك الدول. أمّا المعارضة لأهمية حرية التملك والتنقل في تعزيز الديمقراطية، فهي محدودة للغاية، وتعتبر نسبة غير ذات بال، بالمقارنة مع نسب أولئك الذين يعتقدون أنها مهمة لتعزيز الديمقراطية. أي أن الرأي العام لديه إدراك وفهم عميق على أن الحريات الأساسية هي في جوهر مفهوم الديمقراطية.

شكل (5) المستجيبون الذين أفادوا بأن الحريات الأساسية (شخصية، تملك، تنقل) هي حريات مهمة لتعزيز الديمقراطية



وينسب متقاربة لتوافق الرأي العام على أهمية الحريات الأساسية، يكاد يكون الرأي العام مجمعاً على أن حرية الصحافة هي حرية مهمة لتعزيز الديمقراطية، فنسب الذين يعتقدون أن حرية الصحافة هي حرية غير مهمة لتعزيز الديمقراطية، كانت في أعلاها (11%) من مستجبي الأردن، وأقلها (4%) من مستجبي لبنان. وبذلك تكون حرية الصحافة من العناصر الجوهرية لمفهوم الديمقراطية حسب وجهات نظر المجتمعات الأربعة المستطلعة آراؤهم.

شكل (6) المستجيبون الذين أفادوا بأن حرية الصحافة حرية مهمة لتعزيز الديمقراطية

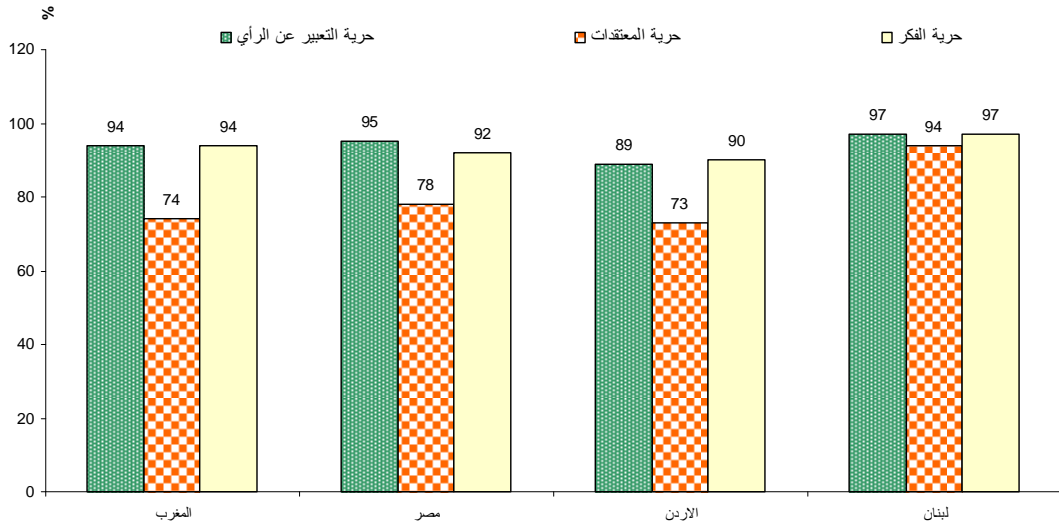


أما حريات الرأي والفكر والمعتقد: فإن الرأي العام شبه متوافق على أن حرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر هي حريات مهمة لتعزيز الديمقراطية. والاختلاف بين نسب المستجيبين في كل دولة حول مدى أهمية كل من هاتين الحريتين يكاد يكون غير ملموس. ومقابل هذا الاتفاق العام على أن هذه الحريات مرتكزات لتعزيز الديمقراطية، فإن حرية المعتقدات كإحدى الحريات المهمة لتعزيز الديمقراطية لا تتمتع بالنسب نفسها من التأييد بين المستجيبين باستثناء الرأي العام في لبنان، إذ أفاد 99% من المستجيبين بأن حرية المعتقدات مهمة لتعزيز الديمقراطية مقابل ثلاثة أرباع المستجيبين في المغرب والأردن ومصر أفادوا بأن حرية المعتقدات مهمة لتعزيز الديمقراطية. يشير التباين في

آراء الرأي العام في كل من مصر والأردن والمغرب تجاه حرية الفكر مقارنة مع اتجاه حرية المعتقدات بأن السؤال حول حرية المعتقدات قد يوحي بالغموض، ويبقى تفسيره مرهوناً بإدراك المستجيب لمفهوم المعتقدات المتضمن في هذا السؤال. حيث يمكن أن يفهم من مصطلح المعتقدات الدينية الفكرية والسياسية<sup>3</sup>. هذا الغموض الذي قد يعترضه هذا المفهوم دون تحديده في المعتقدات الدينية يؤدي إلى التعامل مع توجهات الرأي العام بحذر فيما يتعلق بموقفه تجاه هذه الحرية.

وبذلك يمكن تأويل ارتفاع نسبة الذين أفادوا بأن حرية المعتقدات مهمة لتعزيز اعتبار هذه الديمقراطية في لبنان على أنه انعكاس لتكوين المجتمع اللبناني القائم على تعددية الأديان والمذاهب، إضافة إلى أن الأطر التشريعية والنظام السياسي في لبنان يأخذ بالاعتبار هذا التنوع الديني والمذهبي. وعلى الرغم من أن النسب في الدول الثلاث الأخرى هي أقل من لبنان، إلا أن أكثرية الرأي العام في الدول الثلاث (ثلاثة أرباع المستجيبين) ما زالت تعتقد أن حرية المعتقدات هي حرية أساسية لتعزيز الديمقراطية. وإذا ما افترضنا بأن الرأي العام في الدول الثلاث كان يعكس حرية المعتقدات الدينية، فإن التباين في اتجاهات الرأي العام نحو أهمية حرية الفكر من ناحية وحرية المعتقدات من ناحية أخرى هو نتيجة لأن الأخيرة ما زالت موضع تساؤل من قبل الرأي العام في تلك الدول. التباين بين الدول الثلاث من ناحية ولبنان من ناحية أخرى ربما يعكس أن الاعتراف بالتنوع الموجود في لبنان، بشكل مؤسسي، هو عامل حاسم قد يؤدي تعميمه في دول أخرى مثل مصر والأردن<sup>4</sup> إلى ارتفاع التأييد لأهمية هذه الحرية.

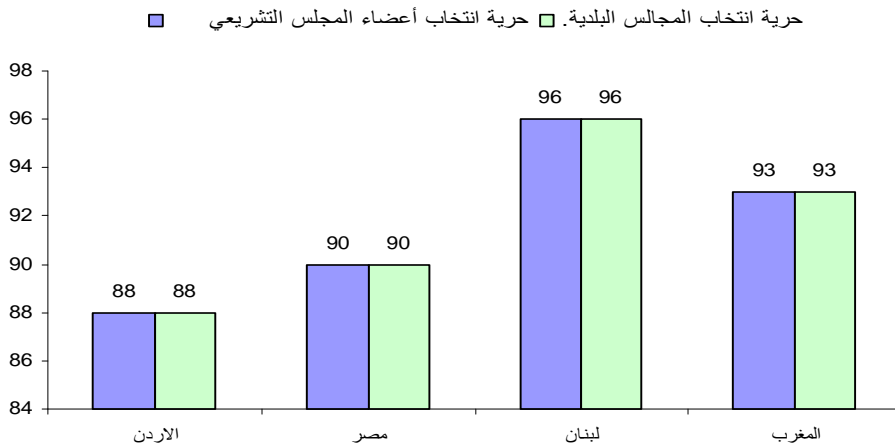
شكل (7) المستجيبون الذين أفادوا بأن حرية الرأي والفكر والمعتقد هي حريات



<sup>3</sup> كان من الأفضل أن يتم صياغة السؤال بطريقة توضح أن السؤال يقيس حرية المعتقدات الدينية.  
<sup>4</sup> مع الملاحظ بأن قانون انتخابات مجلس النواب في الأردن ينص على مقاعد مخصصة للمسيحيين في الأردن، على عكس مصر التي لا ينص قانونها الانتخابي على كوتا حسب الديانة.

أما على صعيد حرية الانتخاب، وهي الحريات التي تعكس المشاركة السياسية للأفراد في العملية السياسية من خلال ممارسة حقهم الدستوري بانتخاب ممثلين عنهم في المجالس المحلية ( البلديات ) وفي المجالس التشريعية النيابية، فإن الرأي العام منحاز إلى أن هذه الحريات هي في صميم الديمقراطية، إذ إن هنالك شبه إجماع على أهمية حرية الانتخاب كحرية معززة للديمقراطية في الدول الأربع (كما يبين الشكل).

شكل ( 8 ) المستجيبون الذين أفادوا أن حرية انتخاب المجالس البلدية والتشريعية هي حريات مهمة لتعزيز الديمقراطية

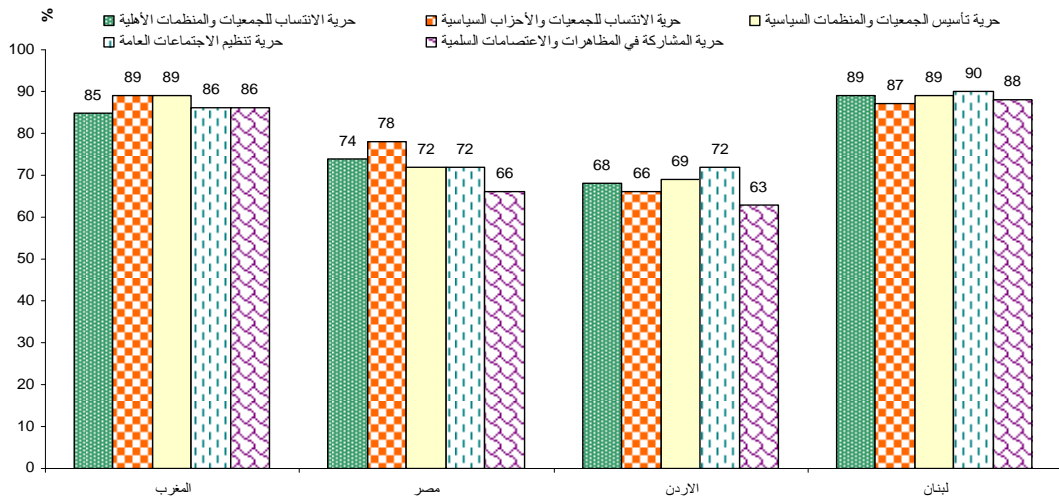


أما على صعيد حرية التنظيم السياسي والمدني، فإن الرأي العام يعتقد أن هذه الحريات تقع في جوهر تعزيز الديمقراطية. إلا أنه من الملاحظ أن نسب المستجيبين تجاه أهمية هذه الحريات في تعزيز الديمقراطية هي دون النسب التي أفادت أن الحريات الأربعة الذكر ( الحريات الأساسية ، حرية الصحافة ، حرية الفكر والمعتقد ، وحرية الانتخاب ) هي مهمة لتعزيز الديمقراطية. كما أن النتائج تظهر أن هنالك تبايناً في اتجاهات الرأي العام في كل من المغرب ولبنان واتجاهات الرأي العام في كل من الأردن ومصر. إذ اعتقد المستجيبون في المغرب ولبنان وبنسب أكبر بحوالي 15-20 نقطة مئوية بأن هذه الحريات مهمة لتعزيز الديمقراطية مقارنة بنسب المستجيبين في كل من مصر والأردن. إن هذا التباين بين الرأي العام قد يكون مرده، في الدرجة الأولى، طبيعة البيئة المحيطة بالأنشطة التي تمثلها هذه الحريات في المجتمعات المختلفة ، فالنظام السياسي في كل من المغرب ولبنان<sup>5</sup> يتضمن أحزاباً وتيارات سياسية تتنافس في الوصول إلى السلطة التنفيذية. هذا النموذج من التنافس بين القوى السياسية في كل من المغرب ولبنان هو أقدم منه في الأردن ومصر وليس تطوراً جديداً في الحياة السياسية في هاتين الدولتين. فتوجهات النظام السياسي في كل من المغرب ولبنان كان دائماً يعكس قوة التيارات والأحزاب السياسية، حتى وإن كانت هذه الأحزاب والتيارات هي قوى في الإطار المقبول لها المشاركة في اللعبة السياسية من قبل نظام الحكم السياسي بشكل عام. كما أن منظمات

<sup>5</sup> حتى في إطار المحاصصة الطائفية/ المذهبية والأنتية في النظام السياسي اللبناني، عبرت هذه القوى المعتمدة على قواعد طائفية أو مذهبية عن نفسها من خلال تيارات وأحزاب سياسية.

المجتمع المدني، وبالذات في المغرب، هي منظمات أكثر فعالية من دول أخرى في المنطقة، بما فيها الأردن ومصر وقد لعبت قوى المجتمع المدني دوراً أساسياً في التحولات السياسية الأخيرة في المغرب. كما أن التعبير والتأكيد على الالتزام بالتحول السياسي في المغرب كان من خلال تغيير التشريعات المتعلقة بتأسيس منظمات المجتمع المدني لتتم خلال الإشهار وليس من خلال الترخيص. منظمات المجتمع المدني اللبنانية وبخاصة تلك العاملة في المجتمعات المحلية قد كرست أهميتها أثناء فترة الحرب الأهلية واستمرار ضعف الدولة المركزية من خلال تقديمها خدمات اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة أسست إلى نظرة مختلفة من قبل الشارع اللبناني لأهمية دور منظمات المجتمع الأهلي. وقد شهدت السنوات القليلة قبيل تنفيذ هذا الاستطلاع ديناميكية عالية في كل من المغرب ولبنان عندما يتعلق الأمر بتنظيم اعتصامات وتظاهرات وتجمعات عامة. ففي المغرب أصبح تنظيم تظاهرة أو تجمع عام يتم من خلال الإعلان عن هذا التجمع. فيما شهدت لبنان بدءاً من ربيع 2005 اعتصامات وتظاهرات متعددة فرضت هذه التجمعات الجماهيرية أجندتها على صعيد الحياة السياسية. أما في حالة الأردن، فإن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ما زالت هامشية في دورها وتأثيرها ومدى قبول النظام السياسي لمشاركتها في العملية السياسية. وما تزال الاجتماعات العامة والتظاهرات محدودة. أما في مصر ومع وجود الأحزاب السياسية، إلا أن تأثير هذه الأحزاب خارج إطار الحزب الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين غير المرخصة قانوناً والموجودة عملياً، ما زال محدوداً كما أن تأثير منظمات المجتمع المدني ما زال محدوداً. ويعكس المجتمع المدني تجربة في كل دولة أثرها على تشكيل توجه الرأي العام فيها نحو أهمية حريات التجمع والتنظيم السياسي والمدني بتعزيز الديمقراطية.

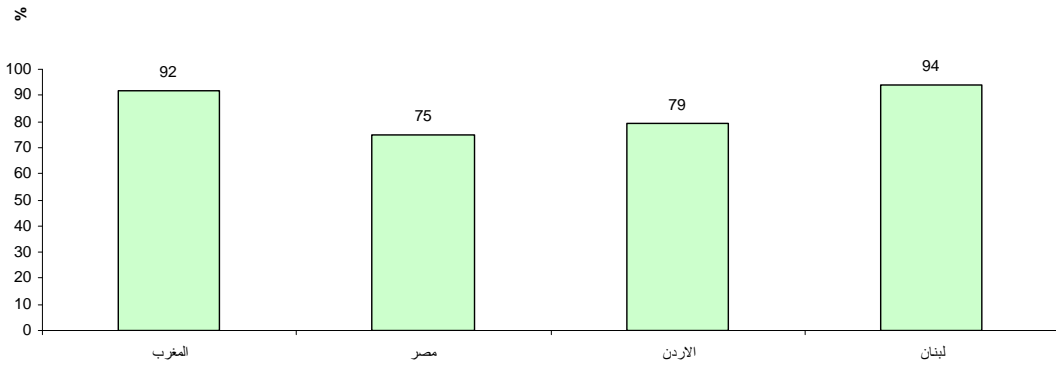
شكل (9) المستجيبون الذي أفادوا أن حرية التجمع والتنظيم السياسي والمدني هي حريات مهمة لتعزيز الديمقراطية



وما ينطبق في تباين اتجاهات الرأي بين المغرب ولبنان من ناحية والأردن ومصر من ناحية ثانية نحو أهمية حريات التنظيم السياسي والمدني ينطبق على حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها. ففي حين أن هنالك شبه إجماع في الرأي العام اللبناني والمغربي على أن هذه الحرية مهمة لتعزيز الديمقراطية، تصل النسبة إلى حوالي 3/4 المستجيبين في

مصر والأردن. ويعكس هذا التباين في أهمية هذه الحرية تبايناً في إدراك الرأي العام لمفهوم الديمقراطية والعناصر المؤسسة لها، وتبقى الأكثرية من الرأي العام في كل دولة تعتقد أن حرية مقاضاة الحكومة هي حرية مهمة لتعزيز الديمقراطية.

شكل (10) المستجيبون الذين أفادوا بأن حرية مقاضاة الحكومة هي حرية مهمة لتعزيز الديمقراطية



على الرغم من تباين الرأي العام تجاه كل من الحريات أنفة الذكر لتعزيز الديمقراطية، إلا أن هنالك توافقاً عاماً وشبه إجماع على أن هذه الحريات، التي تغطي جوانب واسعة من الحريات الأساسية، وحريات التعبير والفكر والحريات المدنية والسياسية والمشاركة السياسية، هي حريات مهمة لتعزيز الديمقراطية. إن نسب المستجيبين في أي من الدول المستطلعة التي أفادت بعدم أهمية حرية ما يعينها لتعزيز الديمقراطية هي نسب قليلة، ولا تعكس موقفاً يحظى بقاعدة اجتماعية متبلورة تقف ضدّ إحدى هذه الحريات. وعليه، فإن الرأي العام على تباين تقييمه لأهمية هذه الحريات لتعزيز الديمقراطية، يعكس توافقاً على مرتكزات هذه الديمقراطية وأسسها. كما أنه يعكس فهماً لماهية الديمقراطية كإطار متكامل قائم على أسس متعددة. وبذلك فالديمقراطية من خلال توافق الرأي العام على أهمية جميع الحريات الديمقراطية لا تؤدي إلى تعريف خاص أو مجزوء أو مشوه لمفهوم الديمقراطية، بل على النقيض من ذلك، فالرأي العام يعكس تميزه بوعي عال وعميق نحو المكونات الأساسية للديمقراطية، وعلى ربط الحريات الأساسية والمدنية والسياسية، وذات العلاقة بالمشاركة السياسية، إضافة إلى حريات التعبير والصحافة والفكر بمفهوم الديمقراطية.

وبذلك لا يتضمن الرأي العام في المنطقة العربية خلافاً أو فهماً منقوصاً لمبدأ الديمقراطية. ولا يختلف الرأي العام بذلك مع الرأي العام في المناطق ذات الخبرة الأطول في الممارسات الديمقراطية، ولا يقدم الرأي العام مفهوماً للديمقراطية خاصاً به يتباين مع المفهوم العام للديمقراطية، وينتقص من بعض جوانبه. إلا أنه من المهم ملاحظة أن هنالك تبايناً في الرأي العام من دولة إلى أخرى في مدى تقييمه لأهمية بعض الحريات مقارنة بحريات أخرى. وهذا ما عكسه الرأي العام المصري والأردني الذي أكد أهمية الحريات الأساسية وحريات الصحافة والتعبير والرأي أكثر من حريات التجمع والتنظيم كأسس للديمقراطية. فيما عكس الرأي العام اللبناني والمغربي موقفاً أكثر اتساقاً في تقييم أهمية هذه الحريات لتعزيز الديمقراطية. ففي حين أن هنالك نسبة جديرة بالملاحظة من الرأي العام الأردني والمصري لا ترى

أن الحريات المرتبطة بممارسة العمل السياسي تقع في جوهر تعريف الديمقراطية، فإن هذه النسب في لبنان والمغرب غير جوهرية. وقد يكون التباين بين اتجاهات الرأي العام من دولة إلى أخرى مرده الظروف السياسية التي تعيشها كل دولة، ومدى عمق الحوار حول الديمقراطية من حيث المبدأ والممارسة، إضافة إلى تباين الأنظمة السياسية في أدواتها في إدارة بلدانها.

### • تقييم الرأي العام لضمان الحريات المعززة للديمقراطية في بلدانهم

بالرغم من التباينات في تقييم أهمية هذه الحريات لتعزيز الديمقراطية، فإن اتجاهات الرأي العام تعكس بأن الرأي العام يتميز بوعي عال تجاه ربط الحريات الأساسية وتلك المتعلقة بحرية الرأي والصحافة وحريات المشاركة السياسية بمفهوم الديمقراطية وأبعادها من حيث المبدأ.

ومقابل هذا الفهم لأهمية هذه الحريات لتعزيز الديمقراطية، من حيث المبدأ، فمن المهم التعرف إلى تقييم الرأي العام نحو مدى ممارسة هذه الحريات على الصعيد العملي. وعلى الرغم من تعدد الوسائل التي يمكن من خلالها قياس الرأي العام تجاه مدى ممارسة هذه الحريات بشكل تطبيقي، فقد توخى هذا الاستطلاع قياس آراء المواطنين تجاه مدى ضمان هذه الحريات في بلدانهم وقت تنفيذ الاستطلاع. إن قياس ضمان هذه الحريات يعكس من ناحية مدى فهم الرأي العام لمدلولات هذه الحريات وعمق فهم الثقافة الديمقراطية وترسخها في الشارع العربي. كما أن قياس اتجاهات الرأي العام نحو ضمان هذه الحريات يعكس تقييمه لمدى اقتراب بلدانه من الحالة الديمقراطية. مقابل اتفاق الرأي العام بأن هذه الحريات حريات هامة لتعزيز الديمقراطية، فإن تقييمه لمدى ضمان هذه الحريات في بلدانه المختلفة كان منخفضاً ولا يتوازي مع أهمية هذه الحريات لتعزيز الديمقراطية من قبل الرأي العام.

الحريات الأساسية (حرية شخصية، تنقل، وتملك) هي أكثر الحريات ضماناً في البلدان الأربعة، فقد أفادت أكثرية الرأي العام (حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين) بأن هذه الحريات مضمونة في بلدانهم. إلا أن نسبة تتراوح بين 20% و 35% (كما يبين الجدول) اعتبرت أن هذه الحريات غير مضمونة على الإطلاق وتعتبر هذه النسبة كبيرة آخذين بالاعتبار أن قوانين الدول الأربع تضمن الملكية الخاصة، ولا توجد فيها قيود تشريعية على حقوق الملكية أو التنقل. هذا يمكن أن يفسر بعدة عوامل أهمها أن المستجيبين الذين أفادوا بعدم ضمان هذه الحريات يعبرون عن عدم شعورهم بقدرتهم على ممارسة مثل هذه الحريات. أو عدم توافر إطار معرفي يساهم في تعزيز إدراكهم على ضمان مثل هذه الحريات. عوامل اجتماعية واقتصادية قد تصبح ضوابط معيقة لممارسة الأفراد لمثل هذه الحريات، وهذا قد يرتبط بالفهم السوسيولوجي<sup>6</sup> الاقتصادي للحريات. عند مقارنة مدى ضمان هذه الحريات وقت تنفيذ الاستطلاع مع مدى ضمانها قبل ثلاث سنوات لتنفيذ الاستطلاع تعكس النتائج بأن ضمان هذه الحريات وقت تنفيذ الاستطلاع كان أفضل، وبشكل طفيف، مقارنة بسنوات ثلاث مضت. باستثناء لبنان إذ إن هنالك تحسناً جوهرياً مع مدى ضمان هذه الحريات. ويمكن تفسير هذا في إطار تغير الوضع السياسي في لبنان بدءاً من عام 2005.

<sup>6</sup> قد تكون حرية التملك من حيث المبدأ مضمونة في تلك البلدان، إلا أن الظروف الاقتصادية والتسهيلات المالية الممكنة تشكل عاملاً يؤدي إلى إحساس المواطن بعدم ضمان هذه الحرية بشكل عملي. عوامل اجتماعية قد تكون معيقة أمام ضمان حرية التنقل وبخاصة لفئات اجتماعية محددة.

جدول (13) اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان الحريات الأساسية (%)

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	
74	61	65	80	53	76	82	71	78	80	72	77	الحرية الشخصية
80	70	76	79	57	74	78	66	72	81	71	78	حرية التنقل
82	73	78	81	60	78	79	69	74	82	74	80	حرية التملك

أما فيما يتعلق بحريات التعبير عن الرأي والفكر والمعتقد، فإن أكثرية الرأي العام (ثلثان في المغرب، وثلاثة أرباع في مصر والأردن ولبنان) تعتقد أن حرية الفكر مضمونة، فيما انقسم الرأي العام في كل من الأردن ومصر والمغرب حول مدى ضمان حرية التعبير عن الرأي. وكانت أكثرية المستجيبين تعتقد أن حرية المعتقدات مضمونة في لبنان والأردن ومصر، على عكس المغرب، إذ أفادت الأكثرية بأن هذه الحرية غير مضمونة. وما زال التقييم العام في كل من مصر والأردن والمغرب تجاه ضمان هذه الحريات، بشكل جوهري من الناحية الإحصائية، دون تقييمهم لضمان الحريات الأساسية وحرية الصحافة. وفيما يتعلق بالرأي العام اللبناني، فإن تقييمه لضمان هذه الحريات في بلاده هو أعلى منه في الدول الأخرى. مما لا شك فيه أن ضعف الدولة المركزية وقدرة اللبنانيين على استخدام العديد من الوسائل للتعبير عن الرأي من ناحية أخرى، إضافة إلى فسيفسائية المجتمع اللبناني العرقية والدينية والمذهبية تمثل روافع لضمان حرية المعتقدات، كما أنها أتاحت درجة من الاستقلالية للعديد من القوى السياسية لامتلاك وسائل تساهم في زيادة مساحة حرية التعبير عن الرأي والفكر.

تقييم الرأي العام في كل دولة نحو مدى ضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية المعتقدات وحرية الفكر وقت تنفيذ الاستطلاع مقارنة مع مدى ضمان هذه الحريات قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع، يشير، بشكل واضح، إلى ضمان هذه الحريات وقت تنفيذ الاستطلاع كان أعلى منه قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع. ويظهر هذا جلياً عند مقارنة مدى ضمان حرية التعبير عن الرأي في وقت تنفيذ الاستطلاع ومدى ضمان هذه الحرية قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع في كل من الأردن ومصر ولبنان والمغرب. في حالة لبنان، عبّر الرأي العام على أن مدى ضمان حريات التعبير والمعتقدات والفكر وقت تنفيذ الاستطلاع كانت أعلى، بشكل جوهري وملحوظ، مقارنة بمدى ضمانها قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع. إن هذا الارتفاع في مدى ضمان هذه الحريات يعكس التغير النوعي في البيئة السياسية في لبنان منذ ربيع 2005 وانسحاب سوريا من المشهد السياسي اللبناني.

توقعات الرأي العام في الدول الأربع نحو مدى ضمان هذه الحريات في المستقبل توقعات إيجابية ويحدوها الأمل. حيث عبّر أغلبية الرأي العام بأن ضمان كل حرية من هذه الحريات سيكون أعلى منه وقت تنفيذ الاستطلاع.

جدول (14) اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان حريات الصحافة والتعبير والفكر (%)

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التذويت	
67	41	50	74	38	65	76	50	63	70	51	59	حرية الصحافة
67	41	48	73	36	62	72	47	56	69	49	58	حرية التعبير عن الرأي
58	41	48	80	53	77	66	50	57	70	55	60	حرية المعتقدات
73	58	63	80	49	75	80	68	75	80	69	75	حرية الفكر

أما فيما يتعلق بضمان حريات انتخاب المجالس التمثيلية، فإن أغلبية الرأي العام، وبالذات في الأردن ومصر والمغرب، وبنسب تتراوح بين (أكثر من ثلثي المستجيبين وثلاثة أرباع المستجيبين) يعتقدون بضمان حرية انتخاب المجالس التشريعية والبلدية. إن دورية انتخاب المجالس التشريعية في الدول الثلاث إجراء انتخابات تشريعية في كل من الأردن والمغرب والعودة إلى انتخاب المجالس البلدية في الأردن، إضافة إلى انتخابات مجلس الشعب والشورى المصريين اللذين أجريا عام 2005 ( أي قبل تنفيذ هذا الاستطلاع ) وحصلت جماعة الإخوان المسلمين غير المرخصة قانونياً على حوالي 20% من المقاعد النيابية، لعبت دوراً في هذا التقييم أما فيما يتعلق بلبنان فإن أكثر من ثلثي المستجيبين أفادوا أن حرية الانتخاب للمجالس البلدية مضمونة، فيما كانت نسبة الذين أفادوا أن حرية انتخاب أعضاء المجلس النيابي 57% فقط. ومن المرجح أن التباين بين ضمان الحريتين في لبنان يعود إلى النظرة النقدية للنظام الانتخابي وتقسيم الدوائر من ناحية والاستقطاب السياسي الذي رافق آخر انتخابات نيابية أو رافق الانتخابات النيابية التكميلية أثر اغتيال بعض أعضاء المجلس النيابي. وبخاصة أن المستجيبين اللبنانيين الذين أفادوا بأن الإصلاح برأيهم هو إصلاح سياسي تطرقوا إلى إصلاح النظام الانتخابي. وعلى الرغم من أن حرية انتخاب المجلس النيابي والمجالس البلدية مضمونة من وجهة نظر أكثرية المستجيبين. فإنها ما زالت دون التوقعات. إذ إن السؤال المطروح حول حرية انتخاب هذه المجالس، وليس حول نزاهة هذه الانتخابات. مما يعني أن نسبة جديرة بالملاحظة من الرأي العام تعتقد أن هنالك عقبات جديّة في ضمان هذه الحريات، وأن ضمان هذه الحرية ما زال يواجه تحديات وعقبات، إلا أن تحسناً طفيفاً في ضمان هذه الحرية وقت تنفيذ الاستطلاع مقارنة بسنوات ثلاث مضت في كل من المغرب والأردن. فيما قيم الرأي العام المصري ضمان هاتين الحريتين وقت تنفيذ الاستطلاع كان أعلى وبشكل جوهري من الناحية الإحصائية منه قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع. أما في لبنان، فقد عكس تقييم المستجيبين لضمان حرية الانتخاب وقت تنفيذ الاستطلاع مقارنة بثلاث سنوات قبل التنفيذ. إن تحسناً كبيراً قد طرأ على مدى ضمان حريات الانتخاب، كما هي الحال بالنسبة لحريات التعبير عن الرأي، فقد كانت توقعات المستجيبين في الدول

الأربع كافة حول مدى ضمان حريات الانتخاب في المستقبل ايجابية، إذ توافق ثلاثة أرباع أو أكثر في كل دولة على أن حرية الانتخاب مضمونة في المستقبل.

جدول (15) اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان حرية انتخاب المجالس التمثيلية

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
وق	فبل 3	بعد 3	وق	فبل 3	بعد 3	وق	فبل 3	بعد 3	وق	فبل 3	بعد 3	
ت	سنوات	سنوات	ت	سنوات	سنوات	ت	سنوات	سنوات	ت	سنوات	سنوات	
التد	ت	ت	التد	ت	ت	التد	ت	ت	التد	ت	ت	
فيذ	ت	ت	فيذ	ت	ت	فيذ	ت	ت	فيذ	ت	ت	
76	63	69	72	36	57	77	63	72	82	74	79	حرية انتخاب أعضاء المجلس التشريعي
76	63	69	76	42	68	78	63	73	81	73	78	حرية انتخاب المجالس التشريعية

تقييم الرأي العام في كل من الدول الثلاثة لضمان حرية التجمع والتنظيم السياسي والمدني كانت على مستوى أقل من ضمان الحريات الأخرى من حرية صحافة وحرية انتخاب. وكان لبنان الاستثناء إذ إن ضمان حريات الانتساب إلى منظمات المجتمع المدني و إلى منظمات سياسية، وحرية تنظيم اجتماعات عامة، والمشاركة في تظاهرات واعتصامات مضمونة من وجهة نظر ما يزيد على ثلثي مستجبي لبنان. بمعنى أن أكثرية الشارع اللبناني تعتقد بضمن حريات ذات علاقة مباشرة بالتعبير عن اتجاهات سياسية أو المشاركة السياسية من قبل المواطنين عبر هيئات منظمة أو نشاطات سياسية مباشرة. الرأي العام في كل من المغرب ومصر والأردن منقسم على نفسه تجاه ضمان هذه الحريات. إذ إن حوالي نصف المستجيبين في هذه الدول يحمل انطباعاً مفاده أن هذه الحريات غير مضمونة. بل إن أكثر من 50% من الرأي العام في المغرب والأردن ومصر يشيرون إلى أن حرية المشاركة في التظاهرات والاعتصامات السلمية غير مضمونة.

إن توافق نصف الرأي العام في كل من الأردن والمغرب ومصر وحوالي ثلث إلى ربع المستجيبين على عدم ضمان حريات التجمع والتنظيم السياسي يمثل تحدياً جوهرياً أمام إمكانيات المواطنين للانخراط في العملية السياسية أو المساهمة في صنع القرار السياسي في بلدانهم ضمن أساليب سلمية، تقع في المجال العلني، ومن خلال أطر قادرة تتيح للمواطنين المشاركة السياسية ضمن متطلبات القانون والتشريعات القائمة في تلك البلدان. وقد تكون الشروط القانونية ومتطلبات تأسيس الجمعيات، الأحزاب السياسية إضافة إلى متطلبات تنظيم الاعتصامات والتظاهرات غير ضامنة لممارسة مثل هذه النشاطات، وعليه، قد تكون أثرت في رؤية هؤلاء المواطنين تجاه هذه المشاركة. فالقوانين

المنظمة لتأسيس الجمعيات والأحزاب في كل من الأردن ومصر ولبنان تشترط أسلوب الترخيص بدلاً من التسجيل أو الإشهار، كما هو متبع في المغرب خلال السنوات الثلاث الماضية<sup>7</sup>.

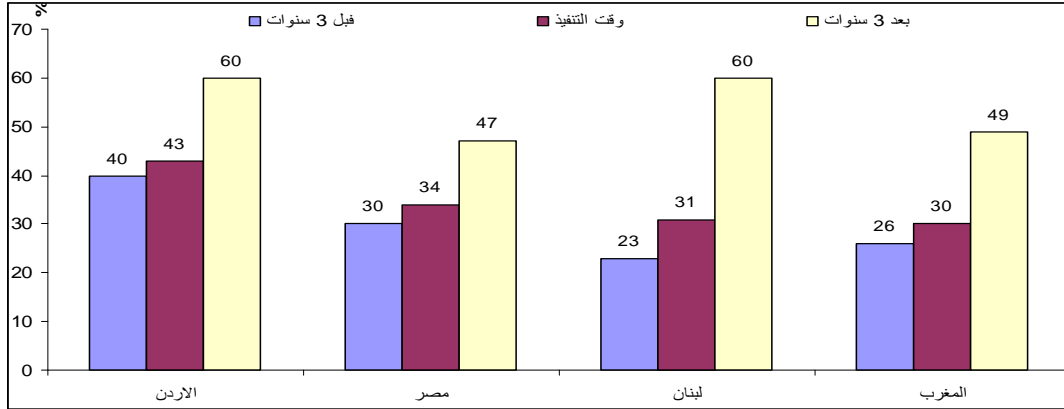
جدول (16) اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان حرية التنظيم السياسي والمدني

المغرب			لبنان			مصر			الأردن			
بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنت فيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنت فيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنت فيذ	بعد 3 سنوات	قبل 3 سنوات	وقت التنت فيذ	
65	45	53	73	39	64	58	41	45	63	45	50	حرية تأسيس الجمعيات والمنظمات السياسية
72	50	61	74	39	68	64	42	51	61	41	47	حرية الانتساب للجمعيات السياسية
62	40	46	74	37	68	53	33	37	61	41	45	حرية المشاركة في التظاهرات والاعتصامات السلمية
69	51	60	77	48	75	65	49	58	66	51	58	حرية الانتساب للجمعيات والمنظمات الأهلية
64	42	50	75	43	69	60	43	49	66	50	55	حرية تنظيم الاجتماعات العامة

إلا أن أكثر الحريات غير المضمونة هي حرية مقاضاة الحكومة أو إحدى المؤسسات الحكومية، إذ إن هنالك شبه اتفاق عام بين أفراد الرأي العام في البلدان الأربعة بأن هذه الحرية غير مضمونة مما يدل على أن العلاقة بين المواطنين والدولة هي علاقة استلاب الأول لمصلحة الآخر، وأن المواطنين يتعاملون مع الدولة على أساس عدم إمكانية المساس بها أو التعرض لها. هذا بحد ذاته انعكاس لعلاقة غير صحيحة بين الدولة والمواطنين. مقارنة مدى ضمان حرية مقاضاة الحكومة عند تنفيذ الاستطلاع بمدى ضمان الحرية نفسها قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع لا يعكس تغييراً جوهرياً، فالتحسن في تقييم ضمان هذه الحرية هو طفيف وغير جوهري، إلا أن التوقعات المستقبلية لمدى ضمان هذه الحرية يحذوها الأمل، إذ إن نصف المستجيبين في الدول الثلاث يعتقدون أن هذه الحرية ستكون مضمونة بعد ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الاستطلاع.

<sup>7</sup> في المغرب، ما زال بعض ناشطي منظمات المجتمع المدني يفيدون بأن السلطات تقوم أحياناً بعدم الإيصال لمنظمة المجتمع المدني وهو إثبات الإشهار للمنظمة

شكل (11) اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان حرية مقاضاة الحكومة أو أحد مؤسساتها



على الرغم من أن مدى ضمان الحريات، حسب آراء المستجيبين، تتباين من دولة إلى أخرى، إلا أنه لا يوجد انطباع عام بأن ضمان أي من هذه الحريات ليس موضع تساؤل. كما تعكس النتائج تبايناً واضحاً ما بين تقييم المستجيبين لضمان الحريات الأساسية وحريات الصحافة والانتخاب ومدى ضمان حريات التجمع والتنظيم السياسي والمدني. إذ إن الحريات الأقل ضماناً في البلدان الأربعة هي حريات ترتبط بالمشاركة السياسية بمعناها الواسع. كما أن حرية مقاضاة الحكومة أو إحدى مؤسساتها ما زالت من الحريات غير المضمونة على الإطلاق، وتعكس بذلك انطباعاً سائداً بعدم قدرة الأفراد على امتلاك مساحة نقدية تجاه الحكومات.

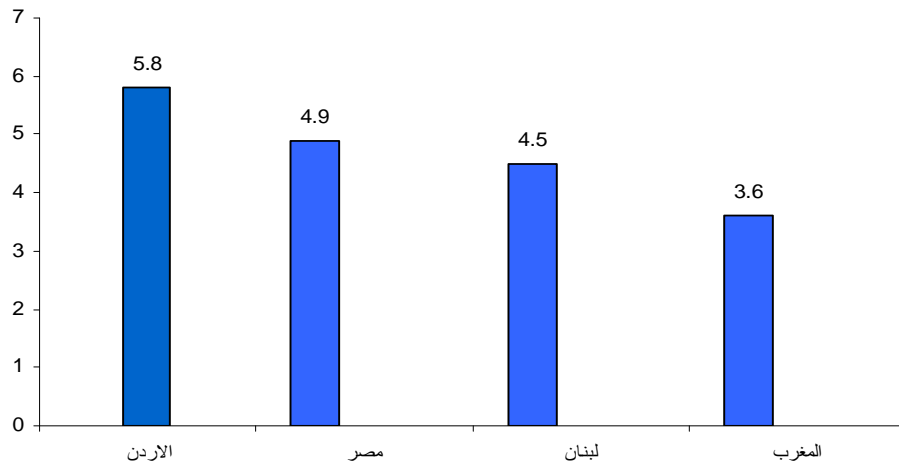
على الرغم من أن الحريات غير مضمونة بدرجة تتناسب مع أهميتها كعناصر مهمة للديمقراطية، فإن الرأي العام توافق على أن درجة ضمان هذه الحريات بما فيها حريات المشاركة السياسية كانت أعلى من درجة ضمانها قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع.

وتسود نظرة تفاؤلية تجاه مدى ضمان هذه الحريات مستقبلاً، حيث عبر المستجيبون أنهم يعتقدون بأن هذه الحريات سوف تكون أكثر ضماناً بعد ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الاستطلاع.

إن تصورات الرأي العام تجاه إطارهم المعرفي للديمقراطية والعناصر الهامة المكونة للديمقراطية من ناحية، ومدى ضمان الحريات الأساسية وحريات المشاركة السياسية، تنعكس في مستوى تقييم الرأي العام لمستوى الديمقراطية في بلدانهم. إذ تم تقسيم المقياس المستخدم إلى مقياس رقمي من 1 إلى 10 حيث يشير 1 إلى أن البلد في أول الطريق نحو الديمقراطية و10 إلى أن البلد أصبح بلداً ديمقراطياً. فالرأي العام ما زال يقيم بلدانه الأربعة على أنها مازالت تراوح منتصف الطريق على مقياس الديمقراطية. وجاء الأردن بالمرتبة الأولى بمستوى (5.8) نقطة ثم مصر (4.9) فـ (4.5) فالمغرب (3.6). ولا يعكس هذا التقييم مدى التحول الديمقراطي في كل من البلدان الأربعة بمقدار ما يعكس انطباع الرأي العام في كل من تلك الدول إلى مدى ديمقراطية بلدانهم. إن تقييم الرأي العام لمدى ديمقراطية بلدانهم، يشير إلى أنه ما زال أمام تلك البلدان شوطاً لتقطعه حتى تصبح بلداناً كاملة الديمقراطية. ومما لا شك فيه أن تقييم مستوى الديمقراطية من قبل وجهة نظر المستجيبين مرتبط عضوياً في فهم هذا الرأي العام وإدراكه للحريات المهمة

في تعزيز الديمقراطية من ناحية ومدى ضمان هذه الحريات من ناحية أخرى. لذا فإن تقييم مستوى الديمقراطية بالمنتصف يمكن أن يكون انعكاساً واقعياً لتقييم مدى ضمان الحريات المهمة لتعزيز الديمقراطية. وعلى الرغم من أن المغرب هو من أكثر الدول التي قامت بإجراءات، وبخاصة على الصعيد التشريعي والقانوني في مسار التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، إلا أن الشارع المغربي كان الأكثر نقداً في تقييم مستوى الديمقراطية. وهذا يمكن أن تفسيره بثلاثة عوامل، الأول: أن الشارع المغربي في توقعاته بشكل الديمقراطية التي يبتغيها هو أعلى من سقف توقعات غيره في دول أخرى. ثانياً: أن التحولات التي شهدتها المغرب على صعيد الانفتاح السياسي خلال السنوات القليلة الماضية، ما زالت غير معممة على فئات المجتمع كافة، أو أن أثرها غير ملموس من المواطنين. ثالثاً: أن هذا التقييم لمستوى الديمقراطية مرتبط بالفجوة – التي عادة ما توجد في كثير من البلدان العربية- بين الإنجاز على الصعيد القانوني والتشريعي من ناحية والمراوحة في المكان نفسه على صعيد الممارسة العملية.

شكل (12) تقييم المستجيبين لمستوى الديمقراطية في بلدانهم



والرأي العام في هذه الدول الأربع ينقسم إلى اتجاهين أساسيين نحو مستوى الديمقراطية في بلدانهم: الأول: الذي يفيد بأن مستوى الديمقراطية في بلدانهم كان بالمستوى نفسه من الديمقراطية قبل ثلاث سنوات من تنفيذ هذا الاستطلاع. ويؤيد حوالي ما نسبته ثلث المستجيبين، في حين تصل هذه النسبة إلى أعلى مستوى لها في المغرب 43% فيما كانت أدناها في لبنان 29% من المستجيبين. وهذا يعني أن المواطنين في كل من هذه الدول لم يشهدوا أي تغييرات نوعية أدت إلى زيادة مستوى الديمقراطية في بلدانهم، أو أن هذه التغييرات التي جرت على مدار السنوات الثلاث السابقة لإجراء الاستطلاع لم تكن مقنعة لهم بأنها ساهمت في رفع المستوى العام للديمقراطية. أما الاتجاه الآخر في الرأي العام، وهو ما يمثله أكثر من حوالي ثلث المستجيبين في المغرب و40% من مستجيبين الأردن وحوالي نصف المستجيبين في كل من مصر ولبنان، فهو الإتجاه الذي يؤكد أن مستوى الديمقراطية في بلدانهم وقت إجراء الاستطلاع كان أفضل مما كان عليه قبل ثلاث سنوات.

مما لا شك فيه أن التغييرات التي جرت في تلك البلدان مثل: انسحاب القوات السورية من لبنان في 2005 و اجراء انتخابات نيابية في السنة نفسها، وقيام كثير من القوى السياسية اللبنانية في نشاط سياسي للتعبير عن وجهات نظرها من خلال ما تمتلكه من وسائل إعلام متاحة، إضافة إلى قدرتها على تنظيم المهرجانات والمسيرات والتظاهرات. وعودة مجموعة من السياسيين اللبنانيين المنفيين إلى بلادهم يمكن أن تعتبر عوامل في تكوين مثل هذا الانطباع.

أما في الإطار المصري، فلقد كان أهم التحولات السياسية تلك التي ارتبطت مع الحوار الكثيف حول الإصلاح السياسي، وتحالف مجموعة من القوى السياسية المصنفة كقوى معارضة في حركة "كفاية" ونشاطها التأطيري والتحريري من أجل إصلاح سياسي عام وإصلاح دستوري. لقد أدت النشاطات التي قامت بها هذه القوى السياسية وترافقت مع تعديل دستوري هام للمادة (76). كما شهدت مصر انتخابات نيابية عامة شاركت فيها جماعة الإخوان المسلمين بقائمة مستقلة<sup>ii</sup> وفازت بحوالي 20% من مقاعد مجلس الشعب المصري.

وفي الأردن، شهدت السنوات 2003-2007، حواراً جدياً حول الإصلاح السياسي والتزام الحكم بتعزيز الديمقراطية. وتم اجراء انتخابات نيابية في 2003 بعد تعطيل مجلس النواب لمدة عامين. وتشكيل لجنة الأجندة الوطنية، وهي لجنة بادر الحكم إلى تشكيلها من أجل صياغة تصور إصلاحي شمولي للبلاد قابل للتطبيق عبر عشر سنوات.

وعلى صعيد المغرب، شهدت البلاد تحولاً هاماً بدءاً بإنشاء هيئة العدل والإنصاف التي اعتبرت فتحاً جديداً في الحياة السياسية إضافة إلى إجراء انتخابات نيابية فاز حزب التقدم والعدالة بالمرتبة الثالثة حسب عدد المقاعد، إضافة إلى التعديلات التي طالت مجموعة من التشريعات الناظمة للعمل السياسي والمدني.

على الرغم من أن مستوى الديمقراطية في بلدان المستجيبين لم يكن إيجابياً، وما زال الرأي العام يرى أن ديمقراطية بلدانهم تراوح في منتصف الطريق. إلا أن الرأي العام ينظر بإيجابية اتجاه مستوى الديمقراطية في المستقبل. فحوالي نصف الرأي العام في كل من مصر ولبنان والأردن يتوقع بأن مستوى الديمقراطية سيكون أفضل مما هو عليه عند تنفيذ هذا الاستطلاع. وأكثر من ثلث الرأي العام في المغرب يوافق على أن مستوى الديمقراطية سوف يكون أفضل مما هو عليه عند تنفيذ الاستطلاع. إزاء هذه النسبة، هنالك حوالي نسبة تتراوح بين 22% في لبنان و36% من المستجيبين في المغرب، ترى أن مستوى الديمقراطية سيبقى على ما هو عليه. آخذين بالإعتبار أن الرأي العام ما زال يعتقد أن بلدانه غير ديمقراطية بالكامل (أي أنها ما زالت في منتصف طريق التحول الديمقراطي)، فإن بقاء الوضع على ما هو عليه يتسم بنظره تشاؤمية للتحول الديمقراطي. وإذا ما أضفنا أولئك المستجيبين الذين أفادوا بأن وضع الديمقراطية سوف يكون أسوأ مما هو عليه وقت تنفيذ الاستطلاع، فإن البيانات تشير إلى أن حوالي ثلث إلى 41% من المستجيبين لا يرون أن هنالك آفاقاً إيجابية لتحول ديمقراطي في بلدانهم.

## 5- معيقات الديمقراطية: الاستقرار والوضع الاقتصادي:

يقع في جوهر الحوار حول الديمقراطية والإصلاح السياسي مجموعة من القضايا التي تطرح على أنها معيقات واقعية وجدية يجب التعامل معها كتحديات أمام الإصلاح السياسي. فالحوار حول الإصلاح السياسي أو التحول

الديمقراطي والذي يضم مجموعة متنوعة من المشاركين والمساهمين من ممثلي أنظمة سياسية أو ممثلي قوى وأحزاب سياسية ومجتمع مدني إضافة إلى أكاديميين ومختصين عادة ما يركز على ثلاثة تحديات أساسية تواجه عملية التحول الديمقراطي. وهي:

أولاً: أن المضي في عملية التحول الديمقراطي أو القيام بإصلاح سياسي نوعي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو انفلات في النظام والأمن.

ثانياً: أن أولويات الأجندة يجب أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل المعضلات التي تهم المواطنين. ثالثاً: مدى ملائمة الديمقراطية لتقافة شعوب المنطقة، أي مدى أهلية شعوب المنطقة لممارسة الديمقراطية بشكل كامل. على الرغم من أن ممثلي الأنظمة السياسية في المنطقة كانوا المروجين الأوائل لهذه التحديات وأكثرهم دفاعاً عنها على أساس أنها عوامل هامة يجب أخذها بالحسبان، فقد أصبحت هذه التحديات عناصر أساسية في أي نقاش حول الإصلاح.

### • الديمقراطية والاستقرار

ولعل أهم هذه القضايا هي العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار، فلقد تضمن كل حوار حول الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتعميق الديمقراطية في المنطقة العربية، ربطاً ما بين تعميق الديمقراطية وإمكانية فقدان الاستقرار، بمعنى أن إحداها قد يكون نقبياً للآخر. وجهة النظر هذه أصبحت أكثر تداولاً، وبخاصة في ظل التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في أعقاب احتلال العراق ودخوله في دوامة العنف السياسي (طائفياً وعرقياً). تساؤلات حول علاقة الديمقراطية بالاستقرار وضمان الأمن والنظام قد تعمقت وأصبحت أكثر تردداً وكسبت مؤيدين لها في أعقاب حالة الاستقطاب السياسي (وشبه الطائفي) التي شهدتها لبنان على أثر خروج القوات السورية، وحرب تموز 2006، وكذلك نتيجة لاندلاع الصراع بين القوى السياسية الفلسطينية في أعقاب الانتخابات الفلسطينية. إن وجهة النظر استخدمت أساساً كحجة من قبل ممثلي الأنظمة السياسية التي روجت إلى أن الاستقرار والحفاظ على النظام هو أولوية أجندتها. وسوقت أن المحافظة على هذا الاستقرار السياسي هو إحدى مصادر شرعية حكمها لدرجة بدت فيها أن ثمن الإصلاح السياسي هو فقدان الاستقرار والأمن والنظام في دولها. على الرغم من أن وجهة النظر هذه بدأت كوجهة نظر رسمية، إلا أنها سرعان ما أصبحت إحدى القضايا المستخدمة من قبل العديد من السياسيين والحزبيين والمعنيين بالتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وبخاصة أنه تم التركيز على أن التحول الديمقراطي قد يقود إلى عدم الاستقرار الذي تشهده تجارب دول مجاورة. وحيث أن هذا الربط بين التحول الديمقراطي وعدم الاستقرار هو نقاش نخبوي قد وجد طريقه عبر وسائل الإعلام إلى الشارع العربي، فقد هدف هذا الاستطلاع إلى قياس توجهات الرأي العام نحو العلاقة ما بين الديمقراطية وعدم الاستقرار للتعرف إلى ما إذا كان فهم الرأي العام لتطبيق الديمقراطية يتضمن مخاوف جلب عدم الاستقرار إلى بلدانه، كما يهدف إلى قياس مدى تأثير الرأي العام بوجهات النظر التي تربط ما بين الديمقراطية وعدم الاستقرار التي شهدتها الحوار النخبوي حول الديمقراطية والإصلاح السياسي.

إن أكثرية الرأي العام في الدول الأربع تعتقد بأن الديمقراطية تؤدي إلى تعزيز الاستقرار، إذ أفاد بذلك 84% من المستجيبين في كل من مصر ولبنان. فيما كانت نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأن الديمقراطية تؤدي إلى تعزيز الاستقرار في كل من الأردن والمغرب 75% و 72% على التوالي. مقابل شبه الإجماع الذي عكسه الرأي العام في هذا الاستطلاع على الأثر الإيجابي للديمقراطية على الاستقرار، فإن نسبة غير ذي بال من مستجيبين مصر (2%) والمغرب (4%) أفادت بأن الديمقراطية يمكن أن تضر بالاستقرار، فيما كانت نسب المستجيبين الذين أفادوا بإمكانية أن تضر الديمقراطية بالاستقرار في كل من الأردن ولبنان 7% و 8% على التوالي.

وعلى الرغم بأن الفرق غير جوهري -من الناحية الإحصائية- بين مستجيبين مصر والمغرب من ناحية، ولبنان والأردن من ناحية أخرى، فإن تأثير عدم الاستقرار في دول محيطة بالأردن مثل العراق وفلسطين ولبنان يعد عاملاً تفسيرياً لنسبة المستجيبين من الأردن الذين أفادوا بأن الديمقراطية قد تضر بالاستقرار. ولا شك أن عدم الاستقرار السياسي وحالة الاستقطاب في لبنان تفسر نسبة الذين اعتقدوا بأن الديمقراطية يمكن أن تضر بالاستقرار.

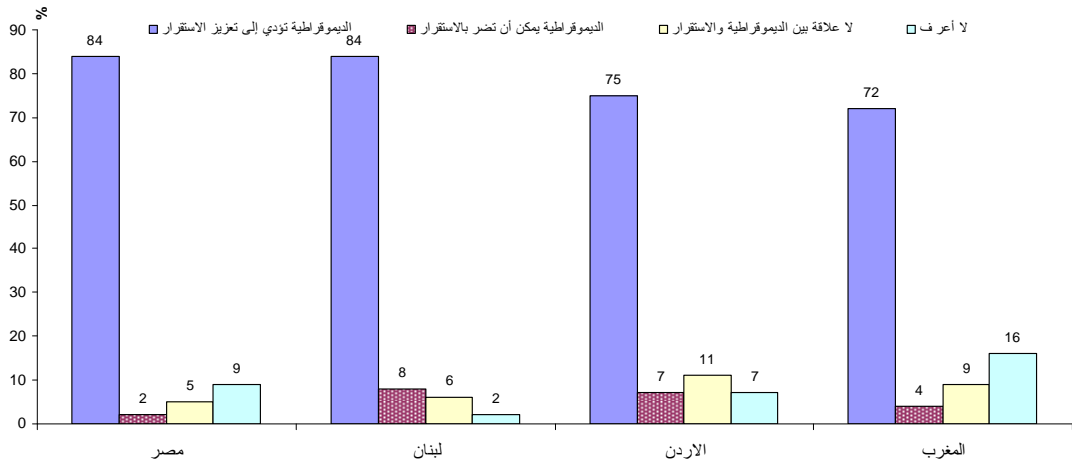
إن نسب المستجيبين الذين أفادوا بأن لا علاقة بين الديمقراطية والاستقرار تراوحت بين 5% في مصر و 11% في الأردن. أما المستجيبون الذي أفادوا بأن لا رأي لهم حول علاقة الديمقراطية بالاستقرار، فقد كان أقلها في لبنان بنسبة 2%، فالأردن بنسبة 7%، ثم مصر بنسبة 9%، فالمغرب بنسبة 16% (كما يبين الشكل).

يبقى اتجاه الرأي العام اللبناني، وإلى حد ما الأردني، جديراً بالملاحظة، فعلى الرغم من أن لبنان ومنذ عام 2005 يعيش حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي، حيث يطغى الاستقطاب السياسي بين قوى 14 آذار وقوى 8 آذار على الفعاليات السياسية كافة، إضافة إلى أن الاستطلاع نفذ في فترة أعقبت حرب تموز/يوليو، وسلسلة الاغتيالات السياسية، وبعض المواجهات شبه المسلحة بين المعسكرين السياسيين المتضادين. إلا أن أكثرية الرأي العام اللبناني ما زالت تعتقد أن الديمقراطية تؤدي إلى تعزيز الاستقرار.

أما في حالة الأردن الذي يقع وسط دول شهدت عدم استقرار سياسي وانعدام للنظام والأمن، الأمر الذي جعلته مقارنة بغيره من دول المنطقة واحة أمن واستقرار. حسب وصف نظام الحكم له والنخب السياسية، فإن أكثرية الرأي العام الأردني كانت ترى أن الديمقراطية تؤدي إلى تعزيز الاستقرار، أو أنه ليس هنالك رابط بين الديمقراطية والاستقرار.

إن الرأي العام في الدول التي نفذ بها الاستطلاع يعكس شبه إجماع على أن الديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار أو أن ليس هنالك رابط ما بينها وبين الاستقرار. فيما كانت نسب المستجيبين الذين أفادوا بأن الديمقراطية تضر بالاستقرار لا تعبر عن تيار مجتمعي يتخوف من الديمقراطية ويعتبرها مقدمة لعدم الاستقرار في بلدانه. اتجاهات الرأي العام يظهر، بشكل جلي، بأن فهم المواطنين وإدراكهم للديمقراطية يعكس إيمان بأن الديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار. كما أن النتائج تبين بأن أثر وجهة النظر التي تروج إلى أن الديمقراطية قد تضر بالاستقرار ليس لها صدى في الشارع العربي، إذ إن نسبة قليلة على قناعة بوجهة النظر هذه حتى في تلك الدول التي تقع تحت تأثير مباشر أو غير مباشر لعدم الاستقرار.

شكل (13) اتجاهات الرأي العام نحو علاقة الديمقراطية بالاستقرار

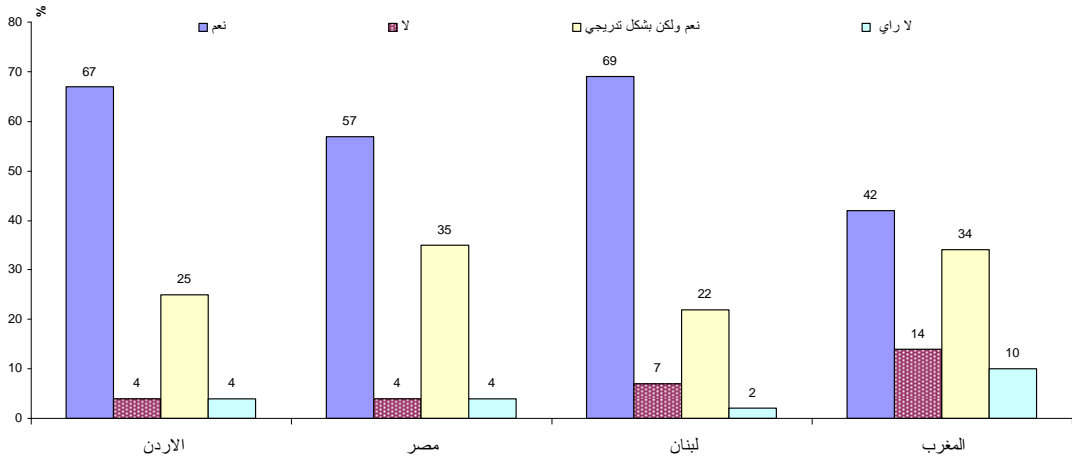


### • ماهية التحول الديمقراطي

كما أن الحوار حول التحول الديمقراطي يتضمن جدلاً حول مدى رسوخ القيم الديمقراطية بين المواطنين في المنطقة العربية، ومدى ملاءمة الديمقراطية لثقافة المنطقة، فإنه يتضمن أيضاً وجهات نظر حول ما إذا كانت شعوب المنطقة مؤهلة للديمقراطية. إن الحوار حول أهلية شعوب المنطقة للديمقراطية يقع في صلب الحوار حول توقيت التحول الديمقراطي، والأسلوب الأمثل لقيادة الإصلاح السياسي والفترة الزمنية التي يحتاج لها التحول الديمقراطي. إذ تصر بعض وجهات النظر على أن شعوب المنطقة ما زالت غير مؤهلة في الوقت الراهن للديمقراطية وممارساتها. وترتبط بوجهة النظر هذه وجهات نظر تؤكد أن التحول إلى النظام الديمقراطي والممارسات الديمقراطية الكاملة يجب أن تجد طريقها للمنطقة من خلال عملية تدريجية طويلة الأمد. وتؤكد وجهات النظر هذه ضرورة تقدير ما تم إنجازه في دول المنطقة والنظر إليه على أنه جزء من عملية طويلة الأمد تفرضها ضرورات تهيئة مجتمعات المنطقة لممارسات الديمقراطية ولنظام ديمقراطي كامل النمو. لذا فقد كان من الضروري أن تتضمن هذه الدراسة مؤشراً يقيس اتجاهات الرأي العام نحو أهلية شعوب بلدانه للديمقراطية.

إن أقلية من المستجيبين في الدول الأربع التي أفادت بأن شعوب بلدانها غير مؤهلة للديمقراطية، كان أكبرها في المغرب بنسبة 14%، فلبنان 7%، ثم مصر والأردن بنسبة 4% لكل منهما. أما أغلبية المستجيبين، فقد أفادت بأن شعوب بلدانها مؤهلة للديمقراطية، أو أنها مؤهلة بالتدرج للديمقراطية، حيث توافق على ذلك 92% من عينة الأردن ومن عينة مصر، و91% من عينة لبنان، و76% من عينة المغرب. ومن المهم ملاحظة أن أكثرية الرأي العام وبنسبة تمثل حوالي ثلثي المستجيبين في لبنان والأردن، و57% من المستجيبين في مصر، ترى أن شعوب بلدانها مؤهلة للديمقراطية، وليس من داع للتدرج في اعتماد النظام الديمقراطي، فيما كانت نسبة المستجيبين من المغرب الذين أفادوا بأن شعب بلدهم مؤهل للديمقراطية 42%.

شكل (14) اتجاهات الرأي العام نحو ما إذا كانت شعوبهم مؤهلة للديمقراطية



### • الديمقراطية والأولويات الاقتصادية

إن الحوار الدائر عن الإصلاح السياسي بتعريفه التحول إلى الديمقراطية في المنطقة العربية يتضمن جدلاً شديداً حول أولويات المواطنين، وتركز بعض جهات النظر على أن الإصلاح السياسي ليس مطلباً شعبياً، بل هو مطلب لجزء بسيط من النخب في الدول المختلفة. أصحاب مثل هذا الرأي يؤكدون أن أولويات المواطنين هي أولويات ذات علاقة بالإصلاح والتنمية الاقتصادية، إذ إن المواطنين في المنطقة العربية مهتمون بتحسين ظروفهم المعيشية فوق كل شيء. أي أن اهتمامات المواطنين هي اهتمامات مرتبطة بحياتهم المعيشية بالدرجة الأولى. ولوجهة النظر هذه ما يؤيدها إمبريقياً.

حيث أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أيضاً، أن أولويات المواطنين مرتبطة بالقضايا ذات الطبيعة الاقتصادية، مثل البطالة والفقر والمشاكل الاقتصادية بصفة عامة، وأن فهم الشارع للإصلاح مرتبط بتحسين ظروفهم الاقتصادية أو المعيشية. وبالمقابل كانت قضايا الإصلاح السياسي أو الديني أقل أهمية بالنسبة للمستجيبين. وفي سياق التعامل مع القضايا المثارة في إطار الحوار حول الإصلاح السياسي والديمقراطية، كان من المهم أن يقوم هذا الاستطلاع بقياس توجهات الرأي العام نحو ما إذا كان هناك ارتباط بين الإصلاح السياسي والأوضاع الاقتصادية للمستجيبين.

أظهرت النتائج أن أغلبية المستجيبين في كل من الأردن والمغرب ومصر تعتقد أن الإصلاح السياسي سيؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لأسرهم بشكل سريع أو على المدى البعيد. فقد أفاد 81% من مستجيب كل من الأردن ومصر بأن الإصلاح السياسي ينعكس إيجابياً على أوضاع أسرهم الاقتصادية، وكانت النسبة 68% من عينة أفراد المغرب، وبالمقابل فقد أفاد 8% إلى 16% من المستجيبين في الدول الثلاث أنه لا يوجد علاقة بين الإصلاح السياسي والمستوى المعيشي والاقتصادي لأسرهم. فيما كانت نسبة الذين لم يبدوا رأياً في هذا الموضوع تتراوح بين 6% إلى 4%.

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك نسبة من المستجيبين تراوحت بين ربع المستجيبين في المغرب، وأكثر من ثلث المستجيبين في مصر والأردن، تعتقد أن الإصلاح السياسي سيؤدي، وبشكل سريع، إلى تحسين مستوى معيشة

أسرهم. وتعكس هذه النسبة أن تياراً مجتمعياً في هذه الدول يؤمن بأن الطريق إلى تحسين ظروفهم وظروف أسرهم الاقتصادية يمر من خلال الإصلاح السياسي.

أما بالنسبة للبنان، فقد كشفت النتائج أن السؤال حول الإصلاح السياسي غير قادر على العمل في ظل ظروف لبنان عند تنفيذ الاستطلاع، إذ إن الإصلاح السياسي ربط بما كان يدور في لبنان من حوار بين تياري 14 آذار و8 آذار، حول إصلاح سياسي يؤدي إلى إعادة النظر في خارطة التوزيع الطائفي والإثني داخل لبنان.

جدول (17) العلاقة بين الإصلاح السياسي ومستوى معيشة أسرته

المغرب	لبنان	مصر	الأردن	
24	0	38	37	الإصلاح السياسي سيؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لأسرتي بشكل سريع
44	33	43	44	الإصلاح السياسي سيؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لأسرتي ولكن على المدى البعيد
2	63	2	3	الإصلاح السياسي يمكن أن يضر بالمستوى المعيشي لأسرتي
16	1	8	10	لا توجد علاقة
14	1	9	6	لا أعر ف/ رفض الإجابة
100	100	100	100	المجموع

## 6- السلطة التشريعية.

لم يحظ إصلاح السلطة التشريعية في البلدان العربية بالاهتمام والنقاش والحوار والمشاريع الإصلاحية التي حظيت بها المجالات الأخرى من الحياة السياسية أو الاجتماعية والثقافية أو السلطات الأخرى به وبالذات التنفيذية، على الرغم من أن السلطة التشريعية في أغلبية البلدان العربية هي سلطات مستقلة وموازنة للسلطة التنفيذية.

إذ إن دساتير أغلب الدول العربية أسندت إلى السلطة التشريعية مجموعة من الأدوار الهامة مثل: صياغة وإقرار القوانين والتشريعات؛ ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية؛ ومنح وحجب الثقة عن الحكومات. كما أن أحد أركان السلطة التشريعية الأساسية الممثلة بمجلس النواب<sup>8</sup> هو سلطة منتخبة في أغلب الدول العربية، ومن وظائفها الأساسية تمثيل قطاعات مجتمعها المختلفة والتعبير عن قضايا هذا المجتمع. على الرغم من هذه الأهمية للسلطة التشريعية، فإنها لم تحظ بالاهتمام الموازي لأهميتها الدستورية أو الوظيفية في الدول العربية. وبقي حوار الإصلاح يركز على النظام السياسي بصفة عامة، أو على السلطة التنفيذية بصفة خاصة. ولعل مرد هذا التركيز هو تفرد السلطة التنفيذية

<sup>8</sup> تختلف الدساتير والقوانين الأساسية للدول العربية في تعريف السلطة التشريعية، ففي بعض الدول العربية مثل السعودية ما زالت السلطة التشريعية في إطارها الاستشاري، ويتم تعيينها من قبل الحكم. والسلطة التشريعية في بعض الدول العربية تنقسم إلى غرفتين، إما معينة أو منتخبة، وفي بعض الدول العربية كلتا الغرفتين منتخب. الأردن يتم تعيين أعضاء مجلس الأعيان حسب نصوص الدستور الأردني. يتم انتخاب الغرفة الثانية في المغرب ولكن من خلال انتخاب هيئات ذات صيغة نخبوية.

لفتترات طويلة بالسيطرة على النظام السياسي بما فيه السلطة التشريعية. بل إن السلطة التشريعية، وفي كثير من البلدان العربية، كانت أداة طيعة في يد السلطة التنفيذية، وانحصر دورها الفعلي في إضفاء شرعية على نظام الحكم. إضافة إلى أن المجالس النيابية في أغلبية الدول العربية لم تكن عاملاً أساسياً في تشكيل الحكومات أو التأثير في تشكيلها.

وخلافاً لفعالية مجلس النواب اللبناني النسبية مقارنة مع غيره من المجالس النيابية العربية الأخرى، فإن بقيت المجالس النيابية الأخرى، وعلى مدار العقود الستة الماضية، بقيت شكلية وغير قادرة على تحقيق مبدأ توازن القوى السياسي مع السلطة التنفيذية ومؤسساتها. وبقيت المرات التي عبرت فيها أغلبية المجالس النيابية عن استقلالية أو تحد للسلطات التنفيذية<sup>9</sup> في دول المنطقة العربية محدودة في عددها وفي تأثيرها في إعادة صياغة دور هذه المجالس في إطار النظام السياسي بصفة عامة.

وعلى الرغم من أن أغلب المجالس التشريعية منتخبة، فإن بنية هذه المجالس السياسية والفكرية ما زالت محددة إلى قدر كبير من قبل أنظمة الحكم، حيث تلعب أنظمة الحكم دوراً أساسياً من خلال صياغة قوانين الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تضمن تمثيلاً نيابياً أكبر للتجمعات السكانية، أو الفئات الاجتماعية التي تعتبر أكثر ولاء لأنظمة الحكم. كما إن العملية الانتخابية برمتها، بدءاً من عملية التسجيل والترشيح والدعاية الانتخابية والمنافسة لا تخلو من تجاوزات وإجراءات، وأحياناً خروقات تساهم في ترجيح كفة المرشحين المعروفين بولائهم لأنظمة الحكم، أو المعروفين بعدم فاعليتهم السياسية، وبعدهم عن التيارات المعارضة للحكم.

محدودية فعالية المجالس التشريعية من ناحية، وقدرة السلطات التنفيذية على أن تكون عاملاً حاسماً في تشكيلية المجالس المنتخبة، كرّس صورة شكلية هذه المجالس، وكرّس تحول هذه المجالس عن دورها الأساسي الرقابي والتشريعي والتمثيلي عبر برامج سياسية أو تكتلات سياسية واضحة، إلى مجالس تضم أعضاء كثر مهتمين بأن يكونوا مدافعين عن مصالح ناخبي دوائرهم الخدمائية فحسب.

وعليه، فإن الحوار حول إصلاح السلطة التشريعية، على محدوديته، يتضمن مجموعة كبيرة من القضايا والموضوعات، على رأسها علاقة السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية، وعلى دورية إجراء الانتخابات النيابية، ومدى نزاهة وحرية هذه الانتخابات وسلامة إجراءاتها بدءاً من وضع القوانين والأنظمة المتعلقة بالترشيح والانتخاب والتسجيل وضمان حرية الحملات الانتخابية. وبدرجة أقل هنالك حوار حول الدور الدستوري للمجالس التمثيلية المنتخبة، ودور هذه المجالس في رفق عملية الإصلاح وقيادتها، ومدى قدرتها على لعب الدور المنوط بها دستورياً.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو المجالس التمثيلية المنتخبة عبر قياس توجهات المواطنين نحو مجموعة من المحاور:

- 1- اتجاهات الرأي العام نحو انتخابات تشريعية جرت في بلدانهم
- 2- مدى مشاركة المواطنين في آخر انتخابات جرت في بلدانهم .
- 3- تقييم أداء المجالس النيابية في القيام بأدوارها الدستورية الأساسية.

<sup>9</sup> مثل سحب الثقة من الحكومات، أو عدم منح الثقة للحكومات المشكلة، إقرار تشريعات متعارضة مع توجهات السلطة التنفيذية، أو رفض إقرار تشريعات معدلة من قبل السلطة التنفيذية.

4- تقييم أداء المجالس في تمثيل المواطنين والتواصل معهم.

#### • اتجاهات الرأي العام نحو الانتخابات التشريعية والمشاركة فيها

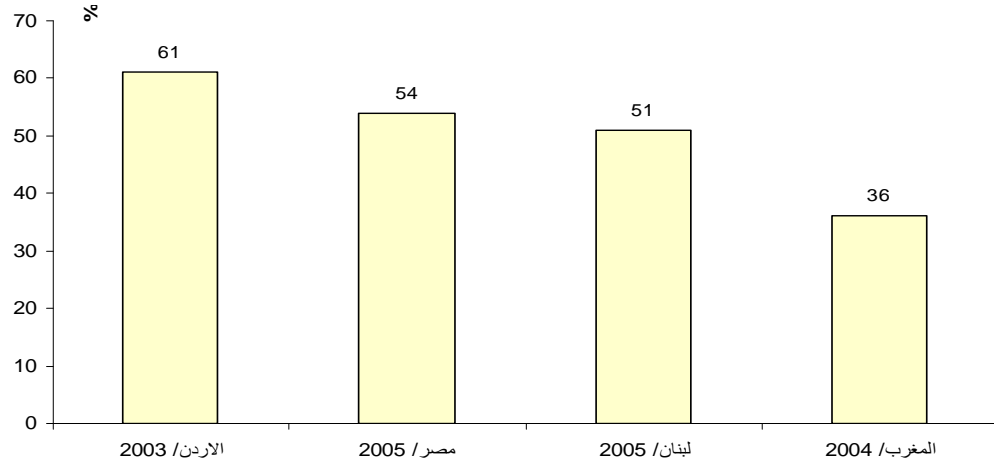
الانتخابات التشريعية في البلدان العربية هي أكثر الانتخابات أهمية، فالانتخابات المحلية على أهميتها ما زالت دون أهمية الانتخابات النيابية نتيجة لضعف اللامركزية والدور المحدود للمجالس المحلية. أما الانتخابات الرئاسية ففي أغلبها تفتقد التنافس، ولا يوجد مرشح غير الرئيس القائم. أما الانتخابات التشريعية، فتشهد منافسة لأغلب القوى السياسية.

لقد جرت انتخابات تشريعية في الدول الأربع وخلال فترات سابقة لإجراء الاستطلاع، وكانت هذه الانتخابات تجرى في ظروف محلية داخل كل بلد ازداد فيها الحوار حول الديمقراطية والإصلاح السياسي. وقد قامت هذه الدراسة بمراجعة لا تتوقف عند آخر انتخابات جرت، بل تتعداها الى ما قد يكون اسبق عليها، ولكنه ذو دلالة خاصة قوية. وكمثال، انتخابات الأردن في أواخر 2003، التي جرت ضمن ظروف واعدة بضرورة الإصلاح السياسي، وفي وقت كانت فيه لجنة "مبادرة الأردن أولاً" وهي لجنة مبادرة ملكية، قد أنجزت توصياتها التي أكدت على ضرورة الإصلاح السياسي والسعي في المسيرة الديمقراطية. وفي المغرب، حيث جرت الانتخابات في أجواء الحوار الوطني الذي قاد إلى لجنة العدل والإنصاف. وفي الانتخابات المصرية أواخر 2005، التي جرت في أجواء من الانفتاح السياسي كرسته نشاطات "كفاية" وأدت إلى تعديل الفقرة ( 76 ) من الدستور المصري. وسمح لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين غير المرخصة بخوض الانتخابات دون الانضواء تحت قائمة حزب آخر<sup>10</sup>. أما الانتخابات التشريعية في لبنان في 2005 فقد جرت على إثر خروج القوات السورية، وارتفاع فعالية الشارع اللبناني، وفي أجواء من التفاؤل بأن هذه التطورات سوف تؤدي إلى تحولات سياسية مهمة. وجرت الانتخابات في المغرب في ظروف عقببت تشكيل هيئة الإنصاف والعدالة.

إضافة إلى هذه الأجواء في داخل كل بلد، فقد كان الإصلاح السياسي والمضي في الديمقراطية في فترة إجراء انتخابات تشريعية في تلك الدول، كان أولوية على أجندة القوى الدولية وبالذات الولايات المتحدة الأميركية. إن تقييم الرأي العام في الدول الأربع لمدى نزاهة وحرية الانتخابات التشريعية كان متواضعاً، ففي حين قيم فقط أكثر من ثلث الرأي العام المغربي (36%) تلك الانتخابات النيابية بأنها حرة ونزيهة وبدرجات متفاوتة، فقد أفادت أغلبية المستجيبين في المغرب بأنها لم تكن نزيهة على الإطلاق. فيما كان التقييم العام لمدى نزاهة وحرية الانتخابات التشريعية في الدول الأخرى أكثر إيجابية من تقييم الرأي العام المغربي، حيث أفاد 61% من الرأي العام الأردني بأن انتخابات 2003 كانت حرة ونزيهة، و54% من الرأي العام المصري و51% من الرأي العام اللبناني بأن الانتخابات في بلدانهم كانت حرة ونزيهة.

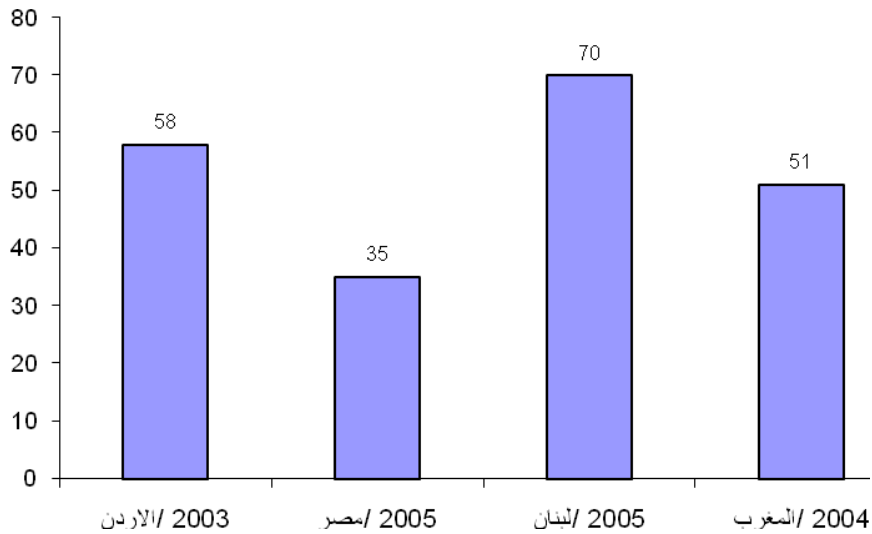
<sup>10</sup> كانت عادة تشارك في انتخابات سابقة ولكن تحت قوائم حزبية أخرى.

شكل ( 15 ) تقييم الرأي العام في الأردن ومصر ولبنان والمغرب لنزاهة وحرية الانتخابات النيابية



وعلى الرغم من تقييم نزاهة وحرية الانتخابات في مصر والأردن ولبنان، كان أكثر إيجابية منه في المغرب، إلا أن نزاهة وحرية الانتخابات من خلال انطباعات المواطنين ما زالت سلبية. إزاء هذا الانطباع السلبي في جوهره لنزاهة وحرية تلك الانتخابات في الدول الأربع ( وهي كانت موضع آمال بشكل مخصوص بسبب ما ذكرناه من ظروف محيطة بها)، فإنه لم يكن من المفاجئ تدني نسب المشاركة في الاقتراع في تلك الانتخابات. فأغلبية المستجيبين في مصر أفادت بعدم مشاركتها في الانتخاب، فيما أفاد نصف المستجيبين في المغرب بأنهم لم يقوموا بالمشاركة في الانتخاب، وكانت نسبة الذين قاموا بالانتخاب في الأردن 58%. فيما كانت أعلى نسبة مشاركة هي 70% من المستجيبين في لبنان.

شكل ( 16 ) المستجيبون الذين أفادوا بأنهم شاركوا في الانتخابات النيابية في كل من الأردن ومصر ولبنان



أما الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين لم يشاركوا في الانتخابات لعدم مشاركتهم، فقد تباينت واختلفت في أهميتها من دولة إلى أخرى. إلا أن نسبة جديرة بالملاحظة من الذين لم يشاركوا في الانتخابات في الدول كافة عزوا عدم مشاركتهم لاعتقادهم بأن "لا جدوى من الانتخابات" إذ إن هذه الانتخابات لا تغير الأمر الواقع ولا تساهم في تغيير الوضع السياسي. ومن المهم التأكيد على أن حوالي نصف المستجيبين من المغرب وأكثر من ثلث مستجيبين لبنان وربع مستجيبين الأردن و11% من مستجيبين مصر يتفقون على عدم جدوى المشاركة في الانتخابات مما يعكس بالضرورة تدني ثقتهم بنزاهة الانتخابات، وعدم ثقتهم بمؤسسة مجلس النواب، وعدم قناعتهم بأن صوتهم الانتخابي مؤثر في تحديد شكل وبنية مجلس النواب من ناحية وفي تحديد مساره السياسي من ناحية أخرى. إن هذه النسب بالذات هي الأقرب لأن تكون غير مؤثرة سياسياً.

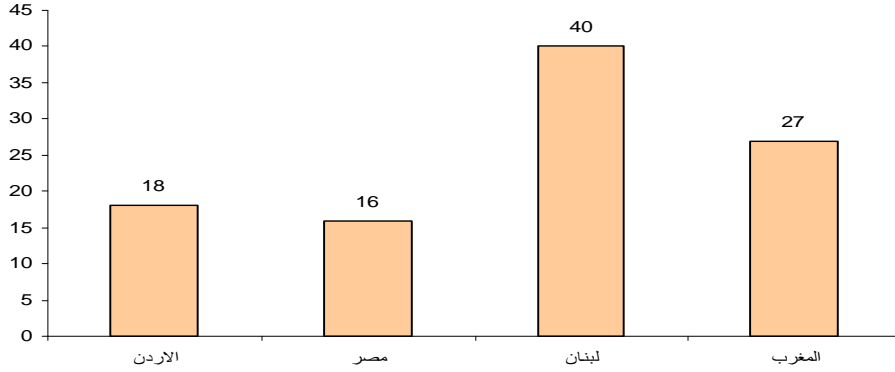
شكل (17) المستجيبون الذين أفادوا بأن لا جدوى من الانتخابات كسبب رئيس لعدم مشاركتهم بالانتخابات



إضافة إلى عدم الجدوى من الانتخابات كسبب رئيسي، أورد المستجيبون الذين أفادوا بعدم مشاركتهم في الانتخابات أسباباً أخرى ذات أهمية، كان منها عدم تسجيلهم للانتخابات<sup>11</sup>. فقد أفاد 40% من مستجيبين لبنان الذين لم يشاركوا في الانتخابات النيابية الأخيرة بأنهم لم يكونوا مسجلين للانتخابات، فيما أفاد 35% من مستجيبين مصر الذين لم يشاركوا بأن السبب في عدم مشاركتهم أنهم غير مسجلين، أو لعدم امتلاكهم بطاقة انتخابية. وكانت نسبة غير المسجلين في المغرب 27% من مجموع المستجيبين الذين لم يشاركوا، فيما أفاد ما نسبته 18% من الذين لم ينتخبوا من الأردن بأنهم لم يكونوا مسجلين. ارتفاع نسبة غير المسجلين في الدول الأربع يعكس فجوة حقيقية في جهد الحكومات والقوى السياسية والمدنية في حث المواطنين على التسجيل للانتخابات وأهمية التسجيل كمرحلة أساسية وأولية لممارسة حقهم الانتخابي. كما أنه قد يعكس تعقيدات التسجيل للمشاركة في العملية الانتخابية.

<sup>11</sup> تختلف إجراءات التسجيل في الدول الأربع، ففي الأردن يتم التسجيل من خلال تثبيت الدائرة الانتخابية على البطاقة الشخصية، وتصبح الأخيرة بمثابة بطاقة انتخابية.

شكل (18) المستجيبون الذين أفادوا بعدم مشاركتهم في الانتخابات لأنهم كانوا غير مسجلين (% من مجموع الذين لم يشاركوا)



كما أن نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأنهم لم يكن لديهم الوقت الكافي أو لانشغالهم بقضايا خاصة أو لأمر عائلية أو لعدم وجودهم في البلاد وقت إجراء الانتخابات هي نسبة عالية، وقد تعكس في طياتها عدم أخذهم الانتخابات على محمل الجد.

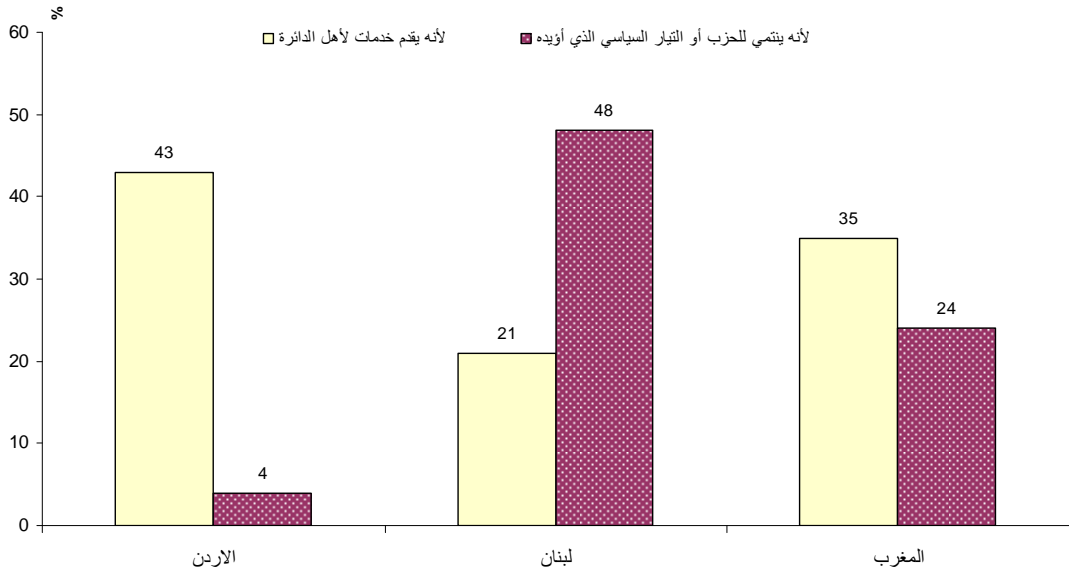
وقد عنيت هذه الدراسة بالوقوف على العناصر التي حددت اتجاهات الناخبين في الدول الثلاث. وتختلف آراء المستجيبين في الدول الثلاث عن الأسس التي حددت أساليب تصويتهم للمرشحين في الانتخابات النيابية. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في محددات التصويت بين الدول الثلاث<sup>12</sup>، إلا أن المستجيبين في هذه الدول يتفقون على أن تقديم المرشح لخدمات لدائرته الانتخابية كان عاملاً أساسياً في قرار تصويتهم لذلك المرشح. إذ يعد تقديم المرشح الخدمات لدائرته الانتخابية عاملاً مهماً في التأثير على قرار الناخبين بالتصويت للمرشح، فقد صوت خمس المستجيبين الذين مارسوا حقهم الانتخابي في لبنان لمرشحين على أساس قدرة هؤلاء المرشحين على تقديم خدمات للدوائر الانتخابية، فيما كان هذا محددًا لتصويت 35% من المستجيبين الذين انتخبوا في المغرب، فيما كانت النسبة إلى 43% من المستجيبين الذين انتخبوا في الأردن. وبذلك يكون هذا المحدد هو المحدد الأكثر أهمية في السلوك الانتخابي للمستجيبين الذين مارسوا حقهم الانتخابي في كل من الأردن والمغرب، وكان هذا هو المحدد الثاني من حيث الأهمية للناخبين في لبنان. فيما كان المحدد الأكثر أهمية في لبنان هو انتماء المرشح لحزب أو تيار سياسي يؤيده الناخب، إذ أفاد حوالي نصف المستجيبين الذين انتخبوا بأنهم أعطوا أصواتهم لمرشحين ينتمون لتيارات وأحزاب سياسية يؤيدونها.

انتماء المرشح للتيار أو الحزب السياسي الذي يؤيده الناخب، كان العامل الثاني من حيث الأهمية في المغرب، إذ أفاد حوالي ربع المستجيبين الذين انتخبوا بأنهم اعتمدوا التصويت لمرشح ينتمي لتيار أو حزب سياسي يؤيدونه كأساس لتصويتهم في الانتخابات النيابية. هذا العامل لم يكن عاملاً محددًا ذا أهمية في أسلوب تصويت الناخب الأردني، إذ أفاد فقط 4% من المستجيبين الذين انتخبوا بأنهم اعتمدوا هذا الأسلوب.

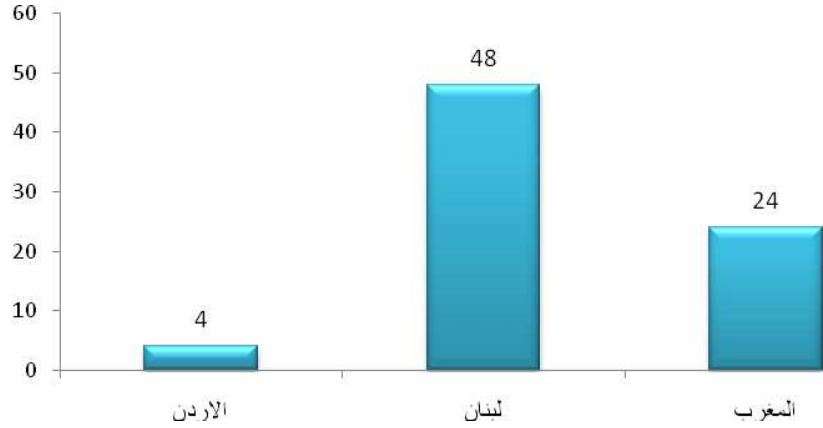
<sup>12</sup> لم يسأل هذا السؤال في مصر

المحددات التي حكمت تصويت المستجيبين الذين مارسوا حق الانتخاب تعكس قوة الأحزاب والتيارات السياسية في العملية السياسية في البلدان الثلاثة ، كما أنها تعكس تصور الشارع في البلدان الثلاثة للمجالس النيابية ودورها. ففي لبنان، وعلى الرغم من الانقسامات الدينية والمذهبية والفرقية، فإن هذه الانقسامات تعبر عن نفسها سياسياً من خلال أحزاب وتيارات سياسية، وقد خاضت جميع هذه الأحزاب الانتخابات النيابية لعام 2005 وتقاومت هذه التكتلات السياسية معظم مقاعد المجلس النيابي. كما أن التيارات والأحزاب السياسية في المغرب لها تاريخ طويل في العمل العام، وجزء من التقاليد السياسية في المغرب تشكيل حكومات برلمانية بناء على وزن هذه التيارات في مجلس النواب المغربي. تكرست أهمية الأحزاب السياسية في المغرب مع الانفتاح السياسي الذي تشهده البلاد وارتفاع شعبية وأهمية حزب العدالة والتنمية الإسلامي. منع الحياة الحزبية في الأردن لمدة تزيد على 3 عقود وملاحقة الحزبيين قضائياً وأمنياً أثر جدياً على التقبل الاجتماعي لفكرة الحزب السياسي إضافة إلى عدم قدرة الأحزاب منذ منتصف التسعينات على نشر أهمية العمل الحزبي. هذان عاملان هامين في عدم الأخذ بالاعتبار انتماء المرشح لحزب سياسي كمحدد للتصويت.

شكل (19) نسب المستجيبين الذين أفادوا بأنهم صوتوا لمرشحين على أساس تقديم خدمات لأهالي الدائرة الانتخابية من المستجيبين كافة الذين مارسوا حقهم الانتخابي هؤلاء المرشحين لنفس التيار أو الحزب السياسي الذي ينتمي له الناخبون



شكل (20) نسب المستجيبين الذين أفادوا بأنهم صوتوا لمرشحين على أساس انتماء هؤلاء المرشحين للتيار أو الحزب السياسي نفسه الذي ينتمي له هؤلاء المستجيبون



إزاء أهمية انتماء المرشحين لتيارات وأحزاب سياسية بين المستجيبين في كل من المغرب ولبنان، وعدم أهمية هذا العامل لدى ناخبي الأردن، يظهر عامل هام يعتبر ثاني أهم عامل لدى ناخبي الأردن، وثالث أهم عامل لدى ناخبي المغرب، وهو عامل صلة القرابة (العشائرية). إذ أفاد ثلث المستجيبين من الذين مارسوا حقهم الانتخابي في الأردن، بأنهم انتخبوا على أساس صلة القرابة مع المرشح. فيما أفاد 15% من ناخبي المغرب بأن هذا كان العامل المحدد في تصويتهم، ولم يكن هذا العامل أحد المحددات الهامة بالمقارنة عند ناخبي لبنان، حيث أفاد (5%) من المستجيبين الذين مارسوا حقهم الانتخابي بأنهم اعتمدوا صلة القرابة مع المرشح. الأردن يصبح مثالا على ارتفاع أهمية علاقات القرابة والعامل العشائري على اتجاهات التصويت ومحددات السلوك الانتخابي، هذا الارتفاع في جوهره هو الذي يؤدي إلى تناقص التصويت على أساس حزبي أو سياسي، أي ليس على مدى تقاطع الناخبين ومصالحهم مع البرنامج الانتخابي للمرشحين أو ما يمثله هؤلاء المرشحون من تيارات سياسية تمثل مصالح لفئات اجتماعية محددة. إن صلة القرابة -بهذا البعد- قد تؤدي إلى الانتقاص من حرية الانتخاب، فصلة القرابة أساساً ليست طوعية.

الجدول (18) الأسس التي قرر فيها الناخب الأردني إعطاء صوته لمرشحين في الانتخابات النيابية 2003

المغرب	لبنان	الأردن	
35	21	43	لأنه يقدم خدمات لأهل الدائرة
15	5	33	لأنه يمت لي بصلة قرابة
24	48	4	لأنه ينتمي للحزب أو التيار السياسي الذي أؤيده
7	3	8	لأنه شخص مشهور في البلد
1	-	4	لأن له علاقات مع الحكومة
3	4	1	لأنه ينتمي للمعارضة
1	7	4	لأنه ينتمي إلى ديانتني/ طائفتي
5	7	3	أخرى
9	5	--	لا اعرف/ رفض الاجابة
100	100	100	المجموع

عوامل أخرى أخذها الناخبون في الدول الثلاث ذات أهمية أقل في تحديد السلوك الانتخابي مثل كون المرشحين شخصيات هامة على صعيد البلد، فقد أفاد 8% من ناخبي الأردن و7% من ناخبي المغرب أن هذا العامل هو الذي لعب دوراً في تصويتهم. فيما أشار ناخبو لبنان إلى عامل أساسي أثر في سلوكهم الانتخابي، حيث صوت 7% من المستجيبين الذين انتخبوا لمرشحين، لانتمائهم إلى الديانة أو الطائفة نفسها التي ينتمي لها الناخب. قانون الانتخاب اللبناني الذي يوزع المقاعد حسب الطوائف، هو عامل محفز لأن يكون السلوك الانتخابي على أساس الديانة أو الطائفة.

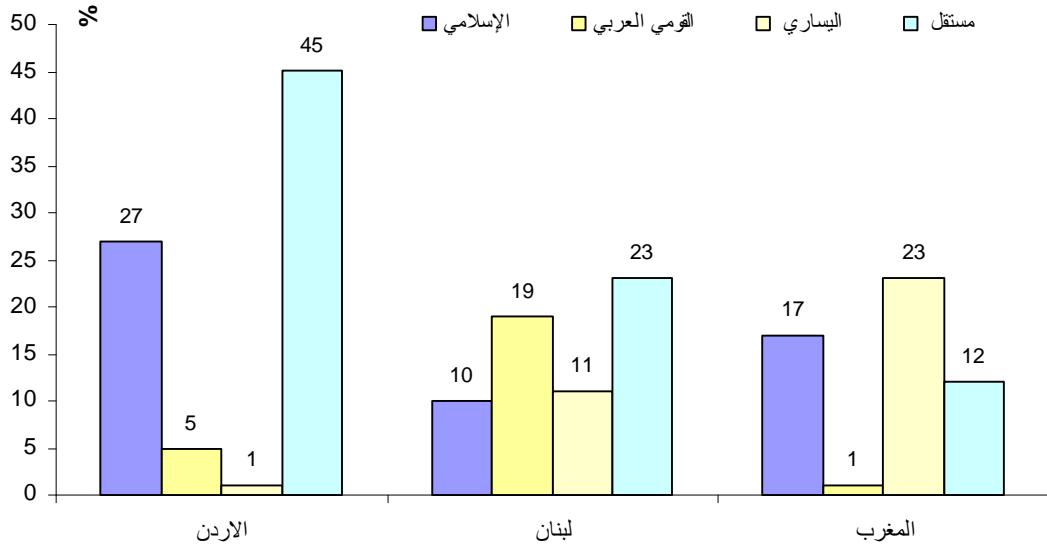
إن محددات السلوك الانتخابي للمستجيبين الذين مارسوا حقهم الانتخابي تعكس، إلى حد ما، تصورهم لدور مجالس النواب في بلدانهم، فمجلس النواب مرتبط بتقديم خدمات لدوائر جمهور الناخبين في كل من الأردن والمغرب، وبدرجة أقل في لبنان. والانتخابات التشريعية هي خدمة لجمهور الناخبين في كل من المغرب ولبنان للتعبير عن تأييدهم لتيار أو توجه سياسي ما، فيما هي فرصة لتكريس عامل القرابة أو العشائرية لجمهور الناخبين في الأردن. أما فيما يتعلق بالاتجاهات الفكرية التي ينتمي لها المرشحون الذين صوت لهم المستجيبون الذين انتخبوا، فتظهر النتائج تباينات هامة في تعريف الناخبين لاتجاهات المرشحين الفكرية التي حصلت على أصواتهم. فيما يظهر أن هنالك تيارين مهمين في الدول كافة: الأول هو التيار المستقل أي غير المنتمي لأفراد لأي من التيارات السياسية المختلفة. حيث أفاد 45% من المستجيبين الناخبين في الأردن أنهم صوتوا لمرشحين مستقلين، فيما كانت النسبة 23% من المستجيبين الذي انتخبوا في لبنان و12% من ناخبي المغرب. ويمكن فهم هذه النسب مع محددات التصويت للناخبين في الدول الثلاث، ومع ارتفاع نسبة محدد تقديم المرشح لخدمات لأهالي الدائرة ونسبة محدد العامل العشائري في الأردن والمغرب.

المشترك الآخر في الاتجاهات الفكرية للمرشحين، حسب إفادات الناخبين، هو الاتجاه الإسلامي، فقد أفاد 27% من ناخبي الأردن بأنهم صوتوا آنذاك لمرشحين من الاتجاه الإسلامي، فيما كانت النسبة 7% في المغرب و10% في لبنان.

وفي تلك الانتخابات، وفيما يتعلق بالاتجاهات الفكرية للمرشحين الذين تم انتخابهم من ناخبي كل دولة، فيمكن الحديث على مؤشرات مهمة في كل من المغرب ولبنان. ففي لبنان أفاد 29% من الناخبين أنهم صوتوا لمرشحين من التيار الليبرالي، في حين أفاد 9% من ناخبي المغرب أن مرشحهم كانوا من التيار<sup>13</sup> الليبرالي. وما زال الاتجاه القومي العربي يحصل على تأييد من ناخبي لبنان، إذ أفاد 19% من الناخبين بأنهم صوتوا لمرشحين من هذا الاتجاه مقابل 5% في الأردن و1% في المغرب. أما الاتجاه الذي يحظى بثقة الناخبين في المغرب، فقد كان الاتجاه اليساري، حيث أفاد المستجيبون الناخبون بأنهم صوتوا لمرشحين من هذا الاتجاه، وما زال الاتجاه اليساري ذا أهمية في لبنان، حيث عرف 11% من الناخبين بأنهم صوتوا لمرشحين من التيار اليساري، فيما كانت النسبة 1% في الأردن. ولا يطابق هذا التعريف بالضرورة حقيقة انتماء المرشحين لهذه التيارات التي أوردها الناخبون، وإنما انطباق الناخبين حول الاتجاهات الفكرية للمرشحين.

<sup>13</sup> من الملفت للانتباه أن 0% من ناخبي الأردن أفادوا بأنهم صوتوا لمرشي التيار الليبرالي.

شكل (21) الاتجاهات الفكرية التي ينتمي لها المرشحون حسب تعريف الناخبين لهذه الاتجاهات



• تقييم أداء المجالس النيابية المنتخبة في القيام بمهامه الدستورية وتمثيلها للمواطنين

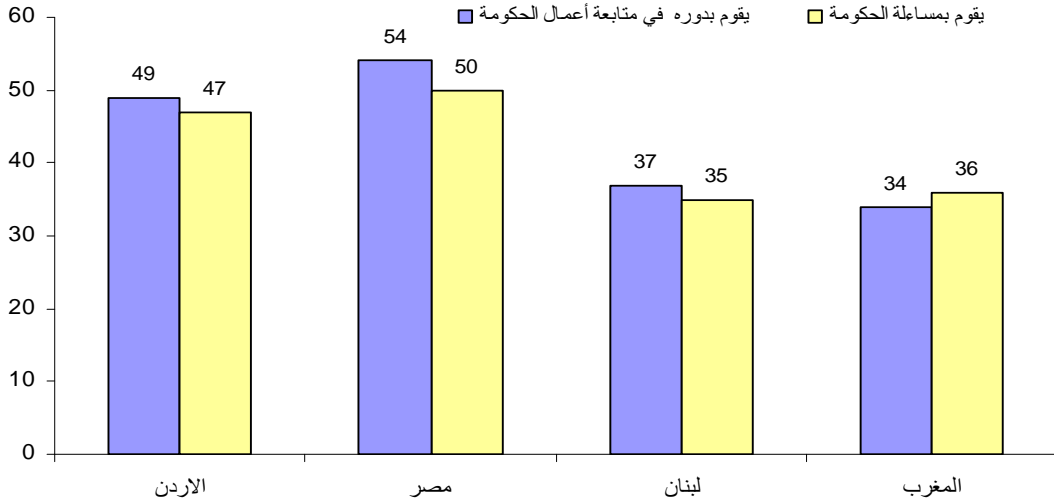
العملية الانتخابية وتقييم نزاهة وحرية الانتخابات والتعرف إلى مدى ممارسة الناخب لحقه الانتخابي، ومحددات التصويت للناخب هي عناصر مهمة في إطار فهم توجهات المواطنين نحو المجالس التشريعية في المنطقة العربية. إلا أن تقييم أداء هذه المجالس المنتخبة هو عنصر أساسي فيما يتعلق بالوقوف على توجهات الرأي العام نحو الإصلاح السياسي بصفة عامة وإصلاح المجالس المنتخبة. وتقييم أداء هذه المجالس واحدة من الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة. اعتماداً على دساتير الدول الأربع ودور المجالس النيابية المنتخبة في هذه الدساتير، واعتماداً على أن هذه المجالس هي مجالس تمثيلية، فقد اعتمدت الدراسة على تقييم أداء هذه المجالس في خمس قضايا تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول: وهو تقييم أداء المجالس بالرقابة على السلطة التنفيذية ومتابعة أعمال الحكومة، وهي إحدى القضايا المشتقة من المهام الدستورية لتلك المجالس، دور المجالس في متابعة أعمال الحكومة، ودور المجالس في مساءلة الحكومة.

الجزء الثاني: وهو تقييم أداء المجالس على الصعيد التشريعي.

أما الجزء الثالث: فهو المشتق من تمثيلية هذه المجالس لمجتمعاتها ويغطي: مدى تواصل المجلس النيابي مع المواطنين؛ ومدى تعبير المجلس النيابي عن قضايا المواطنين ومشاكلهم.

بصفة عامة، كان تقييم مجالس النواب المنتخبة تقييماً بمجملة سلبياً. فعلى صعيد الرقابة، انقسم الرأي العام في كل من مصر والأردن في تقييمهم لمجالسهم النيابية في مساءلة الحكومة ومتابعة أعمالها، وقيم الرأي العام الأردني عدم نجاح مجلس نوابه في متابعة أعمال الحكومة أو في مساءلتها (حيث أن معيار النجاح هو الحصول على 50% فأكثر)، أما في لبنان والمغرب، فكان التقييم أكثر قسوة حيث قيم أكثر بقليل من ثلث الرأي العام في هاتين الدولتين بأن مجالسهم كانت قادرة على القيام بدورها الرقابي. أي أن أغلبية الرأي العام في كل من المغرب ولبنان قيمت مجالسها بعدم النجاح في القيام بدورها الرقابي على الحكومة.

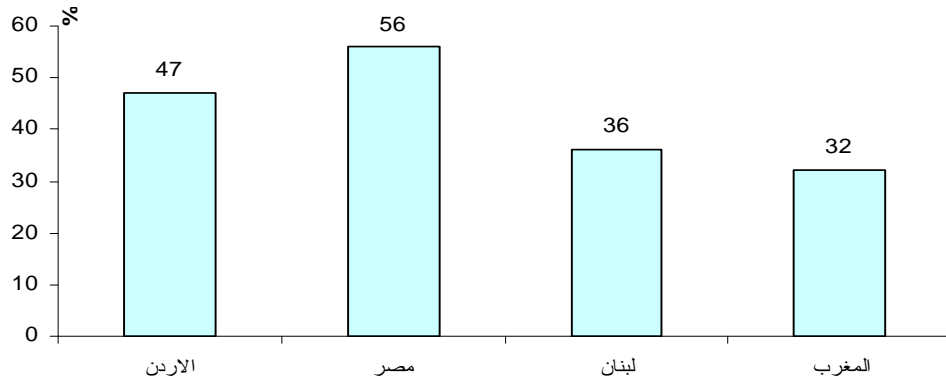
شكل (22) تقييم أداء مجلس النواب في القيام بدوره الرقابي



ولم يكن تقييم أداء المجالس النيابية فيما يتعلق بالدور التشريعي لتلك المجالس بأفضل حالاً من تقييمه على صعيد دورها الرقابي. فأغلبية الرأي العام في كل من لبنان والمغرب قيمت تلك المجالس بعدم النجاح في قيامها بدورها التشريعي، حيث أفاد فقط 36% و32% من المستجيبين في كل من لبنان والمغرب على التوالي بأن مجالسهم كانت قادرة على القيام بدورها الدستوري. فيما انقسم الرأي العام في مصر والأردن على مدى قدرة مجالسهم بالقيام بمهامه التشريعية.

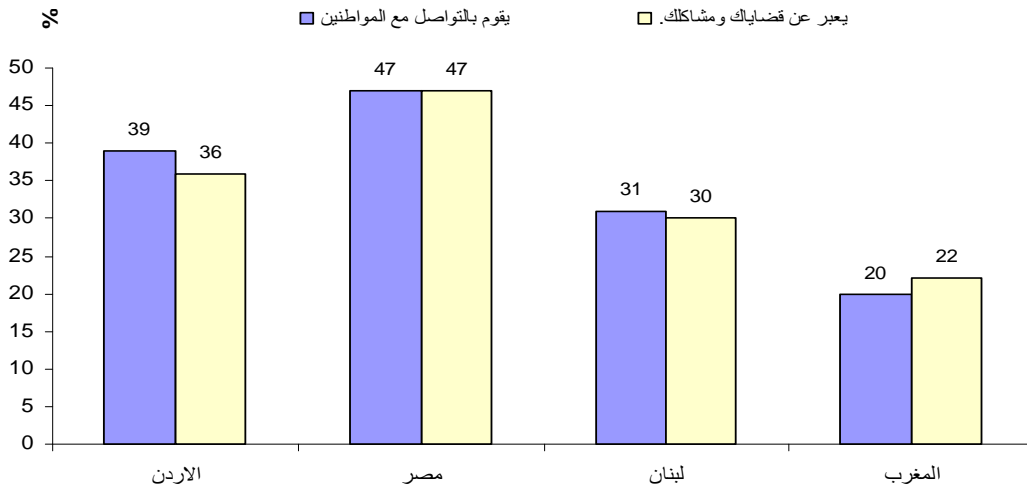
ففي حين لم ينجح مجلس النواب الأردني في القيام بدوره التشريعي، حيث أفاد أقل من 50% من مستجيبين الأردن بنجاحه، فقد نجح مجلس الشعب المصري بدوره التشريعي، حيث أفاد بذلك 56% من المستجيبين.

شكل (23) تقييم أداء مجلس النواب في دوره التشريعي



أما فيما يتعلق بقضايا المجالس، وهي المشتقة من تمثيله لهذه المجالس، فقد قيم الرأي العام في الدول الأربع بأن المجالس لم تكن ناجحة في التواصل مع المواطنين ولم تكن ناجحة في التعبير عن قضايا المواطنين ومشاكلهم. حيث أفاد أقل من 50% من المستجيبين في كل من الدول الأربع بنجاح هذه المجالس. فيما كان الرأي العام المغربي هو الأكثر قسوة في تقييم مجلسه، حيث أفاد حوالي خمس المستجيبين بأن مجلسهم كان ناجحاً في التعبير عن قضايا المواطنين ومشاكلهم أو تواصل المجلس مع المواطنين فإن حوالي 80% يقيمون المجلس بعدم النجاح. وفي لبنان كانت نسبة الذين أفادوا بعدم نجاح مجلسهم حوالي 70% وهي قريبة من نسبة الذين أفادوا بذلك في الأردن حوالي 65%. فيما كان الرأي العام المصري الأكثر إيجابية في تقييم مدى تواصل مجلسه مع المواطنين ومدى تعبيره عن قضايا المواطنين ومشاكلهم، فبالرغم من أن المجلس لم يكن ناجحاً في هذين الدورين، إلا أنه قيم بالنجاح من قبل 47%.

شكل (24) تقييم أداء مجلس النواب في التواصل مع المواطنين



إن الرأي العام في البلدان الأربعة يعكس صورة سلبية للمجالس التشريعية، فنسب الاقتراع في الانتخابات التشريعية متواضعة. إن نسبة كبيرة من المستجيبين أفادت أن عدم ممارستها حقها بالاقتراع، كان نتيجة لعدم جدوى الانتخابات التشريعية. وتعمق سلبية صورة المجالس التشريعية بانخفاض ثقة الرأي العام في تلك الدول بنزاهة وحرية الانتخابات التشريعية التي جرت قبل تنفيذ هذا الاستطلاع.

السلوك الانتخابي للمستجيبين الذين مارسوا حقهم بالاقتراع يعكس تصور المواطنين لمحددات العملية السياسية في بلدانهم من ناحية، وتصورهم لدور المجالس التشريعية، فالخدمات عامل أساسي في السلوك الانتخابي في كل من المغرب والأردن ولبنان.

المجالس التشريعية كانت غير ناجحة من وجهة نظر أكثرية الرأي العام في تأدية أدوارها الدستورية.

منذ استقلال الدولة في المنطقة العربية، كان الإعلام بين المؤسسات المختلفة هو الأكثر تأثيراً في الشارع العربي وازداد دور وتأثير الإعلام في المجال العام وبشكل غير مسبوق خلال العقود الماضية. ويمكن رصد تطور الإعلام في المنطقة العربية من خلال ثلاثة مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى وهي الممتدة منذ الأربعينات وانتهاءً بالسبعينات. كان الإعلام (صحافة مكتوبة، إذاعة ثم تلفزيون) أداة تاطير أساسية حول مشاريع سياسية أياً كانت هذه المشاريع. حيث أن وسائل الإعلام أصبحت أدوات هامة بأيدي الدول للترويج لسياستها بل مثلت مصدر خطر من قبل أنظمة سياسية أو مشاريع سياسية على أنظمة أو مشاريع سياسية أخرى في المنطقة<sup>14</sup>. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام عاشت فترة ذهبية كأدوات تاطير وتأثير على الشارع في نطاق كل الدولة وحتى في الدول الأخرى. إلا أن مصداقية وسائل الإعلام هذه تعرضت إلى هزة عنيفة في أعقاب نتائج حرب 1967 كجزء من الهزة العنيفة التي تعرضت لها مصداقية الأنظمة العربية المختلفة وعدم أمانة ونزاهة وسائل الإعلام التي كانت تروج لتلك الأنظمة. لقد أصبح ينظر إلى كثير من وسائل الإعلام هذه باعتبارها وسائل إعلام ترويجية (بروباغاندا) لسياسات الدول المالكة المسيطرة على وسائل الإعلام. ومما زاد في تعميق وجهة النظر هذه أساليب الرقابة المتعددة سواء تلك التي قامت بها الحكومات أو السلطات التنفيذية حيث وضعت قيوداً مست استقلالية ووسائل الإعلام وعدم قدرتها على تناول قضايا قد تمس بالاتجاه السياسي للحكم. وكانت وسائل الإعلام في أغلب الدول العربية ووسائل إعلام مملوكة بالكامل للحكومة، أو أن الحكومات تمتلك منها نصيب الأسد. فوسائل الإعلام المرئية والمسموعة كانت وسائل حكومية، وتباينت ملكية الصحافة المكتوبة من بلد إلى آخر، إلا أن جزء كبير من الصحافة المكتوبة مملوكة للحكومة تمثل وجهات نظر الحكم. فيما كانت تلك الصحافة المستقلة عن الحكم من حيث الملكية تخضع لأساليب الرقابة والتدخل المختلفة من قبل الدولة. بالطبع الإعلام العربي في لبنان بالذات شهد مساحة أكبر من المهنية والحرية مقارنة مع الصحافة في الدول العربية في تلك الفترة. أتاحت هذه المساحة إضافة إلى ظروف لبنان السياسية، أن تغير الإتجاهات السياسية المتباينة في المنطقة العربية على اختراق الساحة الإعلامية اللبنانية حتى تجد عملت وسائل إعلام تعبر عنها في اطار أكثر انفتاحاً.

أما المرحلة الثانية والتي امتدت منذ نهاية السبعينات وحتى أوائل التسعينات من القرن الماضي، فهي التي شهدت هجرة مجموعة من وسائل الإعلام العربية إلى الغرب أو تأسيس صحافة عربية في الغرب. لقد أدت الحرب الأهلية اللبنانية من ناحية، القيود المفروضة على الصحافة في الدول العربية، ودخول بعض الدول المنتجة للنفط في مجال صناعة الإعلام إلى ازدهار الصحافة العربية في الغرب. وأصبحت هذه الصحافة على تنوع أجندها السياسية واختلاف مصادر تمويلها تنافس من الناحية المهنية الصحافة العربية المحلية. وتتمتع بهامش من الحرية غير مهيئة

<sup>14</sup> لعل إذاعة "صوت العرب" المصرية تعتبر المثال الكلاسيكي الذي يساق على أهمية الإعلام وتأثيره في هذه المرحلة إلا أن استخدام الإعلام كأداة لترويج اتجاه سياسي كان أسبق من ذلك، فالإعلام المصري قبل صوت العرب كان أداة سياسية للترويج للمواقف السياسية المصرية في اطار الإقليم ولمهاجمة تيارات سياسية منافسة. بالطبع "صوت العرب" كان النموذج الأكثر اكتمالاً وأهمية بين النماذج الأخرى. بل إن متابعة صوت العرب في بعض الدول العربية لبعض من الوقت خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان يضع متابعيها تحت طائلة المساءلة القانونية واستخدمت الأنظمة السياسية على اختلافها الأدوات الإعلامية للترويج لسياستها ومهاجمة سياسات أخرى لا تتفق معها.

الصحافة العربية داخل الدول العربية. كما شهدت بعض الدول العربية ازدهاراً في سوية الإعلام ومهنيته وفي هامش الحرية التي يتمتع بها. إلا أن هذا الإزدهار بقي لفترات زمنية محدودة وما لبث أن تراجع ولم يكن له أثر تراكمي.<sup>15</sup>

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة الراهنة والتي بدأت منذ منتصف التسعينات، حيث شهدت صناعة الإعلام تحولات هامة وقد ساهمت في ذلك مجموعة من العوامل المختلفة:

1- إن صناعة الإعلام قد مرت بمجموعة من التطورات التقنية والتكنولوجيا أتاحت صدور صحافة عربية مكتوبة خارج إطار تشريعات الدول العربية في أوروبا. كما أتاحت تأسيس شبكات تلفزة إقليمية تعنى بقضايا عربية عامة أو تعنى بقضايا وطنية (قطرية). وكان التطور الأكثر أهمية هو شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات وكمساحة ذات قدرة على حمل وسائل إعلام متعددة. بل أصبح الإنترنت إحدى الوسائل الإعلامية التي يمكن أن يستخدمها المواطنون ويساهمون من خلالها بأرائهم دون ضرورة المرور بمؤسسات إعلامية قائمة.

2- إن انتشار الأطباق اللاقطة، ووجود العديد من محطات التلفزة المرئية المتباينة في إطارها السياسي والأيدولوجي أتاحت للمواطنين تنوع مصادر معلوماتهم حول الأحداث إضافة إلى مصادر تحليل هذه الأحداث. وتقع تجربة قنوات NBC والجزيرة وتلفزيون العرب في هذا الإطار.

3- لقد أعيد صياغة كثير من التشريعات الوطنية لتأخذ بالإعتبار السماح للقطاع الخاص في الاستثمار في قطاعات إعلامية كانت مغلقة أمامها. مثل الإعلام المرئي والمسموع إضافة إلى الإعلام المكتوب.

في إطار هذه التحولات على صعيد تعدد مصادر الإعلام وعدم قدرة الدولة في السيطرة أو مراقبة عدد كبير منها إضافة إلى أن شبكة الإنترنت أتاحت منابر جديدة يمكن من خلالها للمواطنين والإعلاميين التعبير عن آرائهم، فإن الإعلام وعلى صعيد كل دولة، استفاد في توسيع هامش حريته من ناحية ومحاولة رفع مستوى مهنيته. لقد أصبح القطاع الإعلامي، وخاصة مع زيادة استثمار القطاع الخاص يشكل قوة مؤثرة في المجتمعات العربية وتأخذ القوى السياسية بما فيها أنظمة الحكم اتجاهاتها على محمل الجد.

ولأهمية الإعلام وأثره في المجتمعات وفي التأثير بالإتجاهات السياسية والاقتصادية والإجتماعية الثقافية، كان لا بد لهذه الدراسة من التعرض له وتقييمه. بالطبع لم تهدف الدراسة إلى تقييم شامل لإتجاهات المواطنين نحو الإعلام، حيث أن مثل هذه المهمة تحتاج إلى دراسة خاصة.

لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات الرأي العام نحو الإعلام من خلال أربعة عناصر أساسية هي:

أ- مدى نزاهة وسائل الإعلام.

ب- مدى موضوعية وسائل الإعلام في عرضها لوجهات نظر مختلفة أو متناقضة.

<sup>15</sup> تعتبر حالة الصحافة في الكويت خلال فترة النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي أحد الأمثلة التي تساق حول ازدهار اعلام داخل دولة عربية. تميز الإعلام الكويتي في تلك الفترة بالهامش الأوسع من حيث الحرية، إضافة إلى ارتفاع مهنيته.

ت- مساهمة وسائل الإعلام في التعبير عن قضايا المواطنين ومشاكلهم.

ث- مساهمة وسائل الإعلام في نشر الوعي.

أخذين بالاعتبار أن وسائل الإعلام في الدول الأربع تنقسم من حيث ملكيتها إلى وسائل إعلام حكومية ووسائل إعلام خاصة، فقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها قياس اتجاهات الرأي العام تجاه وسائل الإعلام الحكومية ووسائل الإعلام الخاصة الوطنية، أي أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى تقييم وسائل الإعلام العابرة للدول الوطنية وحضرت نفسها بوسائل الإعلام المحلية في كل دولة.

إن تقييم الرأي العام ووسائل الإعلام الحكومية والخاصة من حيث النزاهة والموضوعية والتعبير عن قضايا المواطنين ومساهمتهما في نشر الوعي تقيماً غير ايجابي بصفة عامة. فقد أفاد 60% من الرأي العام في كل من مصر والأردن في تقييمهم لوسائل الإعلام الحكومية بأنها زبيلة وحوالي النسبة نفسها قيمت وسائل الإعلام الحكومية بالموضوعية من خلال عرضها للرأي والرأي الآخر. كما قيم المستجيبون وتقريباً بنفس النسب بأن وسائل الإعلام الحكومية تنقل مشاكل المواطنين إلى المسؤولين، فيما قيم حوالي ثلث المستجيبين في كل من الأردن ومصر بأن وسائل الإعلام تساهم في نشر الوعي. وخلافاً لهذا التقييم الإيجابي نسبياً لوسائل الإعلام الحكومية، فقد عبر الرأي العام اللبناني والمغربي عن تقييم سلبي لوسائل إعلام حكوماته، فحوالي 40% من مستجيبين لبنان والمغرب أفادوا بأن الإعلام الحكومي نزيه، وبالنسبة نفسها تقريباً قيموا موضوعية الإعلام من حيث عرضه للرأي والرأي الآخر، فيما أفاد 40% من المستجيبين في لبنان بأن وسائل الإعلام الحكومية تساهم في نشر الوعي مقابل 46% من مستجيبين المغرب اتفقوا على أن إعلام حكومتهم يساهم في نشر الوعي، وأفاد حوالي 40% من مستجيبين لبنان ومثلهم من مستجيبين المغرب بأن الإعلام الحكومي في بلدانهم ينقل مشاكل المواطنين للمسؤولين.

وعلى الرغم من أن تقييم الإعلام الحكومي اتسم بالإيجابية النسبية من وجهة نظر الرأي العام المصري والأردني، وبالسلبية حسب آراء المستجيبين في المغرب ولبنان، إلا أن الرأي العام في الدول الأربع كان متفانلاً وبالذات في المغرب ولبنان ومصر في أن أداء الإعلام الحكومي سوف يتحسن في المستقبل (بعد 3 سنوات من تنفيذ الاستطلاع) من حيث النزاهة والموضوعية ونقله لمشاكل المواطنين ومساهمته في نشر الوعي. إن هذا التوجه الذي يعتقد بأن الإعلام الحكومي سوف يتحسن مستقبلاً يمثل اتجاهاً متواصلاً ضمن الرأي العام المصري والأردني اللذان يقران بأن سوية الإعلام الحكومي في المجالات الأربعة وقت تنفيذ الاستطلاع كانت أفضل منه قبل 3 سنوات من تنفيذ الاستطلاع. فيما عبر الرأي العام المغربي على أن سوية الإعلام الحكومي بالمجالات الأربعة وقت تنفيذ الاستطلاع لم تشهد تحسناً مقارنة بتقييمه للإعلام في تلك المجالات 3 سنوات قبل تنفيذ الاستطلاع. الرأي العام اللبناني قيم الإعلام الحكومي في كل من النزاهة والموضوعية ونشر الوعي والتعبير عن المواطنين قبل ثلاث سنوات من تنفيذ الاستطلاع بإيجابية أكبر من مستوى الإعلام في نفس المجالات عند تنفيذ الاستطلاع.

جدول (19) تقييم الرأي العام للإعلام الحكومي من حيث النزاهة والموضوعية ونشر الوعي والتعبير عن المواطنين.

بعد ثلاث أعوام			قبل ثلاث أعوام				وقت تنفيذ الاستطلاع					
المغرب	لبنان	مصر	الأردن	المغرب ب	لبنان ن	مصر ص	الأردن دن	المغرب	لبنان ن	مصر ص	الأردن دن	
60	54	68	65	41	51	42	49	39	42	60	59	نزاهة
60	54	69	66	40	52	41	49	41	43	58	60	تعرض الرأي والرأي الآخر
61	55	71	67	42	52	42	50	46	40	68	66	تساهم في نشر الوعي
60	54	69	66	40	51	41	49	38	41	56	62	تنقل مشاكل المواطنين إلى المسؤولين

أما بالنسبة لتقييم الإعلام الخاص المحلي في كل دولة من الدول الأربعة حسب النزاهة والموضوعية ونشر الوعي والتعبير عن المواطنين، فقد توافق حوالي ثلاثة أرباع الرأي العام المصري على أن وسائل الإعلام الخاصة في مصر تتسم بالنزاهة والموضوعية، وتساهم في نشر الوعي وتنقل مشاكل المواطنين للمسؤولين. وكان الرأي العام المصري هو الرأي العام الأكثر ايجابية في تقييم وسائل الإعلام الخاصة في المجالات الأربعة من بين آراء المستجيبين في الدول العربية. فيما جاء الرأي العام الأردني والمغربي بالمرتبة الثانية من حيث ايجابية تقييم الإعلام الخاص في المجالات الأربعة. حيث توافق حوالي 60% من المستجيبين في كل من المغرب والأردن على أن وسائل الإعلام الخاصة تتسم بالنزاهة والموضوعية وتساهم في نشر الوعي وتنقل مشاكل المواطنين إلى المسؤولين. الرأي العام اللبناني كان الأكثر سلبية في تقييم نزاهة وسائل الإعلام الخاصة وكذلك موضوعيتها، حيث أفاد أقل من 50% من المستجيبين اللبنانيين بأن وسائل الإعلام الخاصة تتسم بالنزاهة والموضوعية. فيما كان تقييم الرأي العام اللبناني لوسائل الإعلام الخاصة في مجالي مساهمتها في نشر الوعي ونقل مشاكل المواطنين للمسؤولين أكثر ايجابية من تقييمهم لموضوعية ونزاهة نفس وسائل الإعلام (كما يبين الجدول).

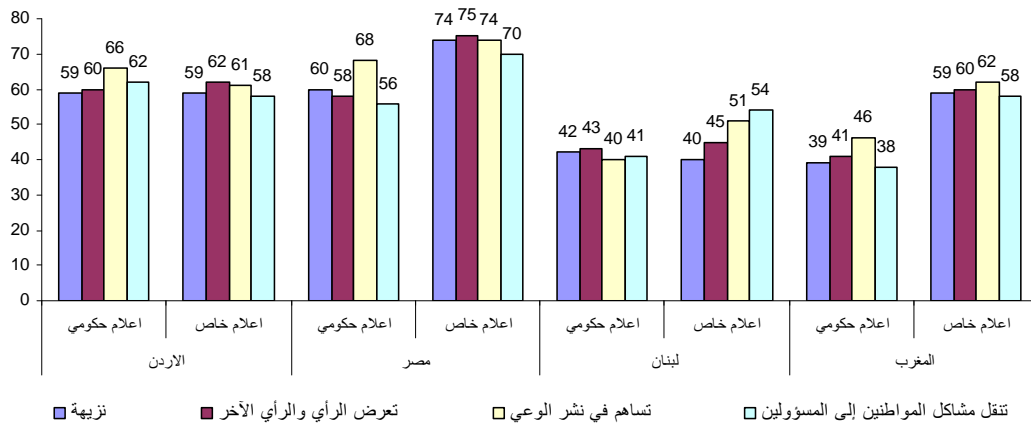
توقعات الرأي العام في كل من المغرب والأردن ولبنان لمستوى وسائل الإعلام في المجالات الأربعة يعكس أن هنالك تفاوتاً بأن مستوى الإعلام الخاص في هذه المجالات الأربعة سوف يتحسن، فيما توقع الرأي العام اللبناني الذي عبر عن أن نزاهة وموضوعية الإعلام الخاص كانت قبل ثلاث سنوات أفضل منها عند تنفيذ الاستطلاع، فإن الرأي العام المغربي والمصري والأردني قد قيم مستوى الإعلام الخاص عند تنفيذ الاستطلاع بأفضل من مستواه ثلاث سنوات قبل تنفيذ هذه الدراسة.

جدول (20) اتجاهات الرأي العام نحو نزاهة وموضوعية الإعلام الخاص ومساهمته في نشر الوعي ونقل مشاكل المواطنين.

	بعد ثلاث اعوام			قبل ثلاث اعوام				وقت تنفيذ الاستطلاع				
	المغرب	لبنان	مصر	الاردن	المغرب ب	لبنان ن	مصر ر	الاردن	المغرب	لبنان	مصر	الاردن
نزاهة	67	58	74	67	48	58	46	50	59	40	74	59
تعرض الرأي والرأي الآخر	67	59	75	67	48	58	46	51	60	45	75	62
تساهم في نشر الوعي	67	60	75	68	48	57	46	51	62	51	74	61
تنقل مشاكل المواطنين إلى المسؤولين	67	60	74	67	48	56	47	50	58	54	70	58

مقارنة تقييم الرأي العام لوسائل الإعلام الحكومية ووسائل الإعلام الخاصة من حيث النزاهة والموضوعية والمساهمة في نشر الوعي والتعبير عن المواطنين، يظهر توافق تقييم المستجيبين في كل من الأردن ولبنان على أنه ليس هنالك فروقات تذكر بين وسائل الإعلام في المجالات المختلفة حسب ملكيتها. في حين يظهر الرأي العام المصري وكذلك المغربي بأن وسائل الإعلام الخاصة هو أكثر نزاهة وموضوعية من وسائل الإعلام الحكومية. كما يتوافق المستجيبون المصريون والمغاربة على أن وسائل الإعلام الخاصة تساهم في نشر الوعي وتنقل مشاكل المواطنين أكثر من وسائل الإعلام الحكومية.

شكل (25) تقييم المستجيبون لوسائل الإعلام الحكومية ووسائل الإعلام الخاصة من حيث الموضوعية والنزاهة ونشر الوعي والتعبير عن المواطنين.



## 8- التوجهات نحو بعض القضايا الاجتماعية، و الثقافية، و الدينية

يقيس هذا الاستطلاع التوجه العام في الدول الأربعة نحو بعض القضايا الاجتماعية والثقافية، عبر استطلاع آراء المواطنين تجاه بعض القضايا المتعلقة بمكانة المرأة، والعلاقة بين الأبناء و البنات مع والديهم و بعض الموضوعات المتعلقة بالدين و الاجتهاد الديني. إن اتجاهات الرأي العام نحو بعض القضايا المفصلية يلقي الضوء على الموقف المبدئي للمواطنين نحو هذه القضايا و مدى تقبلهم لمشاريع و خطط إصلاحية في هذه المجالات.

### • تمكين المرأة

إن القضايا المتعلقة بالمرأة تقع في جوهر النقاش حول الإصلاح في المنطقة العربية. إن التقارير والدراسات التي تتناول مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار وضع المرأة ودورها في هذه المجالات كافة. وتقدم التوصيات التي تعيق دور المرأة. كما أن الخطط التنموية وتلك التي تهدف إلى إجراء إصلاحات في دول بعينها أو في المنطقة العربية بصفة عامة تفرد حيزاً معتبراً للمواضيع ذات العلاقة بدور المرأة وزيادة انخراطها في كافة المجالات، إضافة إلى التأكيد على المعوقات التي تواجه المرأة.

وتعزي الدراسات والأبحاث حول الدور المحدود للمرأة في المجتمع وفي المجال العام إلى العديد من الأسباب تحول دون تحولات نوعية في دور المرأة في المجال العام والمجتمع مثل: الإرث الاجتماعي والثقافي وارتباطاته الدينية المميز ضد المرأة. عدم وجود بيئة مشجعة لدعم دور المرأة، الإطار القانوني والتشريعي المضاد لحقوق المرأة وخاصة في إطار قوانين الأحوال الشخصية. وعدم تباؤ النساء لمراكز قيادية في المجتمع.

ولعل واحدة من الأسباب المهمة والتي تطرح كعنصر أساسي يقف عائقاً أمام تحولات نوعية في دور المرأة هو توجهات الرأي العام المضاد لأي خطط إصلاحية تهدف إلى زيادة دور المرأة. إذ أن البعض يعتقد أن الرأي العام يقف متصلاً ضد مجموعة من القضايا التي تساهم في الوصول إلى مساواة تامة بين المرأة والرجل. وهدف هذا الاستطلاع الوقوف على حقيقة موقف الرأي العام العربي في بعض الدول نحو قضايا تقع في صلب دور المرأة في المجتمع. وتغطي القضايا التي قاسها هذا الاستطلاع ثلاثة محاور أساسية:

### • حقوق أساسية

### • حقوق المرأة في الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالزواج والطلاق

### • دور المرأة في العمل السياسي العام

ولقد أظهرت النتائج بان الرأي العام في كل من الأردن ومصر والمغرب ولبنان متوافقاً على أن للإناث الحق في التعليم كما هو للذكور وكذلك في العمل. إلا أن هنالك تباين في الرأي العام في تلك الدول حول حق المرأة بالسفر بمفردها، ففي حين أن الرأي العام اللبناني شبه مجمع على حق المرأة بالسفر بمفردها فإن أكثر من ثلثي المستجيبين في المغرب يوافقون على هذا الحق. أما في كل من الأردن ومصر فإن حوالي 40% من المستجيبين يوافقون على حق المرأة بالسفر لوحدها. إن الموقف المتردد حيال حق المرأة بالسفر بمفردها والذي لا يتناسب مع شبه الإجماع بحقها بالعمل والتعليم إلى العديد من الأسباب أهمها: 1- إن إحدى التفسيرات الدينية الإسلامية تحول دون سفر المرأة بمفردها دون وجود محرم معها أو برفقة نساء ثقات. إن هذا التفسير كحد ذاته هو الذي تلتزم به سلطات المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بأداء مشاعر الحج والعمرة، بمعنى أن الرأي العام من المسلمين في هذه الدول الأربعة

2 - إن المجتمعات العربية بصفة عامة ومن ضمنها الدول التي نفذ فيها الاستطلاع ما زالت تقع تحت تأثير الثقافة البطريركية المركبة والتي تتيح للمرأة الانخراط في بعض أجزاء المجال العام مثل التعليم والعمل وتقاوم حصولها على حقوق قد تؤدي إلى تحولات نوعية في بنية الثقافة الذكورية. ولعل السفر بمفردها هو تعبير عن تحول نوعي يمكن الاعتماد على التفسير الديني لمقاومته، أما السبب الثالث الذي يفسر عدم قبول هذا الحق بنفس النسب للتعليم والعمل هو متعلق بمدى شيوع ممارسة سفر المرأة بمفردها. في المجتمعات المدروسة ومدى تباين هذه الممارسة من مجتمع إلى آخر. ويساهم في هذا التباين في شيوع هذه الممارسة التكوين الاجتماعي والاقتصادي في داخل كل مجتمع من المجتمعات الأربعة، فهذه المجتمعات الأربعة مركبة في أنماطها الاجتماعية والحياتية مما يؤدي إلى فئات اجتماعية بمواقف متباينة اتجاه هذه القضايا.

3- وقد يكون التركيب الطائفي للبنان أساساً في ارتفاع نسبة الذين يعتقدون بأن من حق النساء السفر بمفردهن.

الجدول(21) المستجيبون الذين يؤيدون حق المرأة المتساوي مع الرجال في بعض الحقوق الأساسية

العقارة	الأردن	مصر	المغرب	لبنان
للإنثاء الحق في التعليم كما للذكور	95	97	98	99
للإنثاء الحق في العمل كما للذكور	87	89	93	97
للأنثى الحق في السفر بمفردها	38	40	69	82
للأنثى الحق في قياده السيارة	87	--	94	95

أما فيما يتعلق بحقوق المرأة في إطار التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية أي الزواج والطلاق، ولسنوات طويلة اعتبرت التشريعات المتعلقة بالزواج والطلاق عناصر أساسية يمكن من خلالها قياس مدى حصول المرأة على حقوقها المتساوية من ناحية، وكانت هذه التشريعات عقبة في المساواة المبدئية والعملية بين الرجال والنساء. فهنالك شبه اتفاق عام بين أفراد الرأي العام في الدول الأربعة على حق المرأة في اختيار زوجها وحققها في رفض الزواج بشخص اختاره الأهل دون موافقتها. وعلى الرغم من وجود ظاهرة فرض زوج من قبل الأهل في المجتمعات الأربعة المدروسة، إلا أن الرأي العام ما زال يرى أن من حق المرأة رفض هذا التقليد، وقد يكون أحد أسباب هذا الزواج للمبدأ بأن كافة تفسيرات الدين الإسلامي تؤكد على موافقة المرأة على الرجل المتقدم لزوجها كشرط أساسي لنفاذ عقد القران.

أما فيما يتعلق بأن يكون للمرأة وللرجل حقوق متساوية في اتخاذ قرار الطلاق. فقد أفاد أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين في كل من المغرب والأردن على مبدأ التساوي في حق اتخاذ قرار الطلاق فيما كانت النسبة 82% في مصر و90% في لبنان. ولعل الإصلاحات التي شهدتها المغرب فيما يتعلق بمدونة الأسرة وإقرار قانوني الخلع في كل من مصر والأردن والحوار العام الذي رافق هذه الإصلاحات قد ينعكس على مدى قبول الرأي العام لحق متساوي للمرأة والرجل في اتخاذ قرار الطلاق. إضافة إلى أن الرأي العام أكثر دراية ومعرفة على آثار الطلاق التعسفي في مجتمعاتهم المختلفة.

أما الفرضية الثالثة التي قاسها استطلاع الرأي العام والمتعلقة بحقوق المرأة بمؤسسة الزواج، فكان موافقة الزوجة الأولى كشرط أساسي للسماح للرجل باتخاذ زوجة ثانية أكثر من ثلاثة أرباع الرأي العام في مصر والمغرب يوافق على تطبيق مثل هذا المبدأ في حين حوالي ثلثي الرأي العام الأردني واللبناني يوافق على هذا المبدأ. أي أن اتجاهات الرأي العام تستقبل تغييراً جدياً في فرض قيود على مبدأ تعدد الزوجات بغض النظر عن مدى انتشار ممارسته أو مرجعيته الدينية.

الجدول(22) المستجيبون الذين يؤيدون حق المرأة في مجموعة من قضايا قانون الأحوال الشخصية

العبارة	الأردن	مصر	المغرب	لبنان
موافقة الزوجة الأولى شرط أساسي للسماح للرجل بالزواج من امرأة أخرى	63.0	77	77	67
من حق الأنثى أن ترفض الزواج من شخص اختاره الأهل لها دون موافقتها	85.	93	90	96
للمرأة والرجل حقوق متساوية في اتخاذ قرار الطلاق	76	82	77	90

أما فيما يتعلق بمدى دور المرأة في الحياة العامة من خلال قياس مدى ثقة الشارع العربي في تسلم النساء لمواقع قيادية. فهناك شبه إجماع في كل من لبنان والمغرب على أن للمرأة الحق في العمل السياسي كما هي الحال للرجل. فيما يوافق ثلاث أرباع المستجيبين في الأردن وثلثي المستجيبين في مصر على المساواة بين الرجال والنساء في الانخراط بالعمل السياسي.

الجدول(23) المستجيبون الذين يؤيدون أن يكون للنساء نفس حقوق العمل السياسي كما للذكور (%)

العبارة	الأردن	مصر	المغرب	لبنان
للإناث الحق في العمل السياسي كما للذكور	72	65	87	91
للإناث الحق في تولي منصب وزاري كما للذكور	68	58	83	89
للإناث الحق في تولي مناصب قضائية كالذكور	67	53	79	91
للإناث الحق في تولي أعلى منصب سياسي في البلاد (رئيس وزراء) كما للذكور	58	34	75	80

#### • علاقة الوالدين بالأبناء والبنات

إن العلاقة بين الوالدين وأبنائهم وبناتهم إحدى الموضوعات الاجتماعية والثقافية ذات الأهمية البالغة في مجتمعاتنا العربية. وليس هناك اتفاقات عامة من قبل المجتمعات العربية نحو طبيعة هذه العلاقة كما تظهر نتائج الاستطلاع. ففي حين يتفق الرأي العام من الناحية المبدئية على أن معاملة الأبناء والبنات يجب أن تكون من خلال الحوار والإقناع وليس من خلال فرض الرأي عليهم، وكذلك على وجوب أن يحمي القانون الأبناء والبنات، وأن يكون لهم حق الاختلاف مع آراء والديهم. مقابل هذا الاتفاق الذي يمكن أن يعكس انحيازاً تجاه حقوق الأبناء والبنات، ليس هناك اتفاق مواز في قضايا أخرى، فأغلبية الرأي العام في كل من الدول ترى أن على الأبناء والبنات طاعة والديهم بغض النظر عن اختلافاتهم أو اتفاقهم مع آراء الوالدين.

وفي السياق نفسه يظهر أن الرأي العام في كل من الدول الأربعة منقسم على نفسه في الإقرار بأن للأبناء والبنات حقوقاً مهضومة، وعلى أن الأبناء والبنات أن ينفذوا رغبات والديهم بالرغم من عدم موافقتهم عليها. كما أن هنالك انقساماً على صعيد حق الوالدين بضرب أبنائهم.

إن هذا التباين في توجهات المجتمع نحو علاقة الوالدين بالأبناء، يعكس الموافقة المبدئية لحقوق الأبناء والموافقة المبدئية لاستخدام أساليب مستنيرة في التعامل معهم كنموذج مجرد. إلا أن الرأي العام سرعان ما ينقسم على نفسه عندما يصبح التقييم لممارسات فعلية مع الأبناء؛ أي أن الانحياز المبدئي لحقوق الأبناء والبنات ليس له صدق مواز في الممارسة الفعلية لهذه العلاقة.

يبقى من الضروري الإشارة إلى أن الرأي العام اللبناني هو الأكثر قبولاً للاعتراف بحقوق الأبناء وهو الأكثر نقداً لأساليب التنشئة الاجتماعية يتلوه الرأي العام الأردني فالرأي العام المغربي.

ومن الجدير ملاحظته بأن الرأي العام منقسم على نفسه تجاه ما إذا كان على الأبناء والبنات تنفيذ رغبات والديهم بالرغم من عدم موافقتهم عليها. إلا أن أكثرية الرأي وتصل إلى شبه إجماع في مصر والمغرب عن السؤال عن طاعة الوالدين من قبل الأبناء. بمعنى آخر أن مصطلح الطاعة مصطلحاً غير محايد واستخدام هذا المصطلح بحد ذاته قد يؤدي إلى نتائج عكسية حتى عندما يكون موضوع البحث هو العلاقة بين الأبناء والوالدين.

الجدول (24) مدى الموافقة على بعض القضايا التي تتعلق بعلاقة الوالدين بأبنائهم

العبرة	الأردن	مصر	المغرب	لبنان
معاملة الأبناء والبنات من قبل والديهم من خلال الحوار والإقناع وليس من خلال فرض الرأي عليهم	92	--	92	97
يجب أن يحمي القانون الأبناء والبنات الذين تتم معاملتهم بعنف من قبل الوالدين	87	73	75	93
للأبناء والبنات حق الاختلاف مع آراء والديهما	78	78	74	88
للأبناء والبنات حقوق مهضومة	53		60	56
على الأبناء والبنات أن ينفذوا رغبات والديهم بالرغم من عدم موافقتهم	57	--	61	48
على الأبناء والبنات طاعة والديهم بغض النظر عن اختلافاتهم واتفاقهم مع آرائهم	77	91	81	70
من حق الوالدين أن يقوموا بضرب أبنائهم	43	--	61	20

#### ● بعض القضايا المتعلقة بالدين والاجتهاد الديني

قاس هذا الاستطلاع اتجاهات الرأي العام حول بعض القضايا المرتبطة بالدين التي هي مدار حوار وجدل في المجال العام في المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية. فهناك شبه إجماع في الشارع الأردني واللبناني والمغربي على قبول الأقليات الدينية وأصحاب المذاهب المختلفة، حيث يتوافق المواطنون بأغليبيتهم على أنه من حق الأقليات الدينية ممارسة شعائرها بحرية، وعلى أن اختلاف الدين أو المذهب يجب أن لا يكون معياراً للتشكيك في وطنية أي شخص. ولعل شدة التعقيد الطائفي والديني في لبنان والتوازن القائم بين الطوائف يعكس ارتفاع نسبة المستجيبين

اللبنانيين الذين يوافقون على حق الأقليات الدينية لممارسة شعائرها وعلى أن اختلاف المذاهب والدين لا يجب أن يكون معياراً لوطنية السكان مقارنة مع ذلك في المغرب والأردن.

وعلى صعيد الاجتهاد في الدين الإسلامي، هنالك شبه إجماع بأن الاختلاف مع بعض المجتهدين في تفسير الدين لا يعني تكفيرهم، وأن على علماء الدين أن يتقبلوا وجهات نظر اجتماعية وسياسية تختلف مع وجهات نظرهم. إلا أن هنالك نسبة تجدر ملاحظتها وتتراوح ما بين 11% و19% ترفض الاختلاف مع المجتهدين.

وبالرغم من أن الرأي العام يصل إلى حالة شبه الإجماع في قضايا تتعلق بقبول اختلاف وجهات النظر الدينية، والمذهبية والاجتهاد، ورفض مواقف إقصائية تجاه من يختلف معهم، إلا أن الرأي العام لم يحسم لغاية الآن موقفه لصالح تعددية الاجتهاد وتفسير الدين، إذ مازال ثلاثة أرباع المستجيبين في المغرب والأردن وحوالي ثلثي المستجيبين في لبنان يفضلون أن يكون هنالك تفسير واحد للإسلام، ولا يسمح بتعدد الاجتهادات والتأويلات، فيما وافق أقل بقليل من الثلثين على أن اختلاف وتباين علماء مسلمين في اجتهادهم بأمور الدين أمر جيد. فيما وافق أكثر من نصف المستجيبين في المغرب والأردن وأكثر من ثلثي المستجيبين في لبنان بأنه في المجتمع المسلم يجب أن يكون متاحاً للمواطن العديد من المذاهب والاجتهادات ليختار المناسب منها. ويبدو جلياً بأن للشارع العربي في الدول الثلاث موقفاً مبدئياً من الإقصائية القائمة على أساس الدين والمذهب أو الاجتهاد الديني، وموقفاً مبدئياً بالقبول بتباين الآراء في التفسير الديني، إلا أن هذا الموقف المبدئي لم يترجم في شبه إجماع لصالح تعددية الاجتهاد وتفسير الدين. وبالتالي فعلى أي جهد اصلاحي في هذا المجال ان يأخذ بعين الاعتبار هذا الموقف المبدئي الايجابي نحو التغيير على الرغم من امكانية اصطدامه مع تيار لا يوافق عليه عند التطبيق العملي.

الجدول (25) مدى الموافقة حول بعض القضايا المتعلقة بالدين والاجتهاد الديني<sup>16</sup>

لبنان	المغرب	الأردن	
93	86	83	يحق للأقليات الدينية ممارسه شعائرها بحرية
89	77	79	اختلاف الدين أو المذهب يجب أن لا يكون معياراً للتمييز في وطنية أي شخص
93	79	80	على علماء الدين أن يتقبلوا وجهات نظر اجتماعية وسياسية تختلف مع وجهات نظرهم
89	81	81	الاختلاف مع بعض المجتهدين في تفسير الدين لا يعني تكفيرهم
63	68	63	اختلاف وتباين علماء المسلمين في اجتهادهم بأمور الدين أمر جيد
61	72	76	يجب أن يكون هنالك تفسير واحد للإسلام ولا يسمح بتعدد الاجتهادات والتأويلات
68	50	58	في المجتمع المسلم يجب أن يكون متاحاً للمواطن العديد من المذاهب والاجتهادات ليختار منها ما يناسبه

<sup>ii</sup> كانت عادة تشارك ضمن قوائم أحزاب أخرى، حيث أن الجماعة ما زالت غير مرخصة.

<sup>16</sup> لم يتم الموافقة على طرح هذا السؤال في مصر.